الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات
وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع
تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للأداء لسنة 2025
مهمة التجارة وتنمية الصادرات

سبتمبر 2024

الفـهـــرس

المحور الأول: التقديم العـام للمهمة.....4

1- إستراتيجية المهمة.....5

2- برامج المهمة.....8

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2025 -2027 9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.....15

1/ برنـامج التجـارة الداخليــة.....16

1.1 تقديم البرنـامج.....17

2.1 أهداف ومؤشرات الأداء.....19

2.2 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2025 -2027.....29

2/ برنـامج التجـارة الخــارجيــة.....32

1.2 تقديم البرنـامج.....33

2.3 أهداف ومؤشرات الأداء 36

2.4 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2025 -2027 47

3/ برنـامج القيـادة والمســاندة.....50

1.3 تقديم البرنـامج 51

2.3أهداف ومؤشرات الأداء 52

3.3.الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2025 -2027 62

الملاحق:.....65

-بطاقات المؤشرات.....66

-بطاقات الفاعلين العموميين 113

- بطاقة النوع الاجتمــاعي 157

المـحـور الأول: التقديم العـام للمـهمـة

1-إستراتيجية المهمة :

تتمثل **غاية مهمة التجارة وتنمية الصادرات** في تعزيز مبادئ التجارة المستدامة وتعديل السوق وإرساء مبدأ المنافسة النزيهة وشفافية المعاملات وضمان حماية المستهلك وتطوير القطاع التجاري وتنظيم مسالك التوزيع ومزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد في محيطها العالمي والإقليمي وتدعيم الصادرات وتنويعها والتصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية.

وتأخذ مهمة التجارة وتنمية الصادرات في الاعتبار جملة التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في عدد من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع العديد من البلدان.

هذا إلى جانب العمل على تنفيذ **الالتزامات الدولية** لتذليل العوائق الفنية للتجارة وخلق فرص تصدير من خلال تقريب التشريع الوطني المتعلق بسلامة المنتجات مع ما هو معمول به على المستوى الدولي وتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال حماية المستهلك ومراقبة السوق (اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع مصر وليبيا والمغرب والجزائر، اتفاقيات ثنائية مع الجزائر والأردن في مجال حماية المستهلك، جامعة الدول العربية والكوميسا في مجال المنافسة وحماية المستهلك...)، بالإضافة إلى التزامات تونس على الصعيد الدولي لتكريس مقاربة النوع الاجتماعي وحقوق الطفل والتغيرات المناخية.

كما تساهم مهمة التجارة وتنمية الصادرات في تحقيق **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها الأهداف التالية:

الهدف عدد 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، توفير فرص العمل، والعمل اللائق للجميع،

الهدف عدد 12: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

الهدف عدد 17: تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء و الفتيات ،

الهدف13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره،

إلى جانب العمل على ادراج مقاربة حقوق الطفل خاصة الحق في الحياة والبقاء والنمو من خلال العمل على الحفاظ على صحة وسلامة الطفل عبر تأمين مراقبة جودة وسلامة المنتجات الموجهة لهذه الفئة العمرية بإدراجهما بصفة آلية في برامج المراقبة إلى جانب تطوير التشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات عموما وبالمنتجات الموجهة

للطفل خصوصا بالإضافة الى العمل على ضمان حق الطفل في الرعاية الصحية بتنمية الجانب الوقائي من خلال أنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي لتربيته على الاستهلاك الصحي والرشيد لضمان بقاءه ونماءه.

وتتمثل **الالتزامات الوطنية** في ما يلي:

- أهم القوانين المتعلقة بالمجال التجاري: قانون المنافسة والأسعار، قانون حماية المستهلك، قانون تجارة التوزيع، قانون مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري، قانون طرق البيع والإشهار التجاري، قانون البيع بالتقسيط، قانون تنظيم قطاع الحرف، قانون المترولوجيا القانونية، قانون الألعاب الترويجية، قانون التجارة الالكترونية، قانون التجارة الخارجية ، قانون الاجراءات الوقائية عند التوريد وقانون الحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد والنصوص الترتيبية ذات العلاقة.

-القرارات والتوصيات المنبثقة عن المجالس الوزارية والمجالس العليا أو الوطنية (على غرار المجلس الأعلى للتصدير والمجلس الوطني للتجارة والمجلس الوطني للتجارة الخارجية..) واللجان الوطنية ،

- المحور الثالث بمخطط التنمية 2023-2025 المتعلق بالاقتصاد التنافسي والمتنوع الداعم للمبادرة الخاصة،

وقد أفضى **تشخيص واقع مهمة التجارة و وتنمية الصادرات** إلى إبراز **عناصر القوة** التالية:

-القدرة على إنجاز مخزونات تعديلية واستراتيجية وحسن التصرف خاصة في فترات الفجوات،

-التحكم في آليات التوريد والتصدير للمواد الفلاحية والغذائية،

-التغطية الجغرافية للوزارة على كامل تراب الجمهورية مما يسمح بضمان توازن السوق ونزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك،

-حسن التصرف في المواد المدعمة مما يسمح بالتحكم في ميزانية الدعم،

-التقدم في رقمنة إجراءات التجارة الخارجية،

-سهولة النفاذ إلى المعلومة عن طريق بوابة التجارة الخارجية،

-تفعيل المجلس الوطني للتجارة الخارجية والهيئات المنبثقة عنه واللجنة الوطنية لتسهيل التجارة،

-توفر آليات دعم ومساندة للمصدرين (صندوق النهوض بالصادرات)،

-وجود ممثليات لمركز النهوض بالصادرات بالخارج ونقاط تصدير بغرف الصناعة والتجارة.

وتتمثل **نقاط الضعف** في ما يلي:

-عدم تطويرالاطار التشريعي في مجال التجارة الداخلية والخارجية والالكترونية وعدم ملاءمته لمتطلبات التجارة العالمية،

- غياب الممثليات التجارية لمركز النهوض بالصادرات بالمناطق الداخلية للبلاد

-عدم توفر هيئة تعنى بالدفاع التجاري،

- نقص في اعتماد التقنيات الحديثة لتبادل المعلومات والتحاليل والاستشراف لمتابعة وضع التزويد وتعديل السوق،
- بطء في مواكبة التّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا،
- تراجع عدد البحوث في مجال المنافسة المنجزة من قبل المصالح المركزية والجهوية لمهمة التجارة.

-مشاركة محدودة للعنصر النسائي في مجال التصدير حيث يقتصر على بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المحدودة،

بالنسبة **للمخاطر أو التحديات** فتتجلى من خلال:

- محدودية عنصر الإسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي أثر بصورة كبيرة على إمكانيات وصول للمنتوج التونسي لعديد الأسواق الخارجية،
- عدم استقرار الوضع الاقتصادي العالمي وصعوبة تأقلم المؤسسات المصدرة،
- محدودية الديبلوماسية الاقتصادية التونسية رغم الانتعاشة المسجلة خلال الأشهر الأخيرة،
- تأثير العوامل المناخية على الإنتاج وعلى القدرة التصديرية،
- تردي المقدرة الشرائية للمواطن نتيجة ارتفاع الأسعار الراجعة لتأثيرات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية الموردة وتراجع قيمة الدينار،

- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (فلاحة، صناعة، طاقة...) على مجالات التجارة الداخلية وارتباط ذلك بانتظامية التزويد لاسيما ارتباط الإنتاج الفلاحي بالعوامل المناخية،
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع،
- ارتفاع كلفة دعم المواد الأساسية أمام محدودية الإمكانيات.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لمراقبة السوق

كما أبرز التشخيص المنجز **الفرص** التالية:

- مصادقة تونس على جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهدف تنويع الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لاسيما منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر الإفريقية ومنطقة التجارة العربية الكبرى ...

- تحرير المبادلات التجارية وتوسع القواعد التي تحكم المبادلات التجارية ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية،

-ميزات تنافسية للمنتوج التونسي،

-انجاز دراسة حول المخطط المديري للمناطق الحرة،

- توفر خطوط تمويل في إطار التعاون الدولي لدعم المؤسسات التصديرية،

-التحرك في اتجاه تطوير الديبلوماسية الاقتصادية التونسية من خلال العمل على مواكبة المتغيرات الدولية والانفتاح نحو تكتلات ناشئة وقوى اقتصادية صاعدة،

-إمكانية الاستفادة من تمويلات خارجية للقيام بدراسات قطاعية وتكوين الأعوان،

-تدعيم التعاون مع المنظمات والمجامع المهنية لضمان انتظامية تزويد السوق،

-وجود نسيج جمعياتي متنوع في مجال ترشيد الاستهلاك لتحسيس المواطن.

هذا وتتمثل **رؤية مهمة التجارة على المدى المتوسط** في العمل على ضمان سوق متوازن وعادل وتطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة وتدعيم الصادرات وتنويعها لتبلغ مساهمة التصدير في الناتج المحلي الخام 45% موفى سنة 2025 والتصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وآلية الدفاع عن الصادرات التونسية وتطوير نشاط التجارة الالكترونية. وتتنزل هذه الرؤيــة ضمن **المحاور الاستراتيجية** التـــالية

1) ضمان سوق متوازن وعادل من خلال تطوير آليات المنافسة بما يعزز نزاهة وشفافية المعاملات التجارية ودعم مستوى حماية المستهلك وطرق التدخل المسبق واستشراف التطورات والمتغيرات وضمان انتظامية التزويد وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص،

2) تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة،

3) مزيد تدعيم الصادرات وتنويعها من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر،

4) التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل المعنية،

5) تطوير نشاط التجارة الالكترونية.

2- برامج المهمة :

في إطار تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بمهمة التجارة وتنمية الصادرات تم تنزيل هذه السياسات العمومية للمهمة إلى برنامجين عمليين و برنامج قيادة و مساندة :

- **برنامج 1 (التجارة الداخلية):** ينقسم إلى برنامج فرعي مركزي تجارة داخلية و24 برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية،

- **برنامج 2 (التجارة الخارجية):** يتفرع إلى برنامج فرعي وحيد مركزي تجارة خارجية،

- **برنامج 9 (القيادة والمساندة):** يتفرع إلى برنامج فرعي وحيد قيادة ومساندة.

3-الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى(2025-2027):

أ-ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	50 410	57005	6595	+13
	اعتمادات الدفع	50 410	57005	6595	+13
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13 287	13240	-47	-3.5
	اعتمادات الدفع	13 287	13240	-47	-3.5
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 690 887	3897551	206664	+5.6
	اعتمادات الدفع	3 690 887	3897551	206664	+5.6
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2 692	895	-1797	-66.7
	اعتمادات الدفع	4 716	3414	-1302	-27.6
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-

المجموع	**اعتمادات التعهد**	**3 757 276**	**3968691**	**211415**	**+5.62**
	اعتمادات الدفع	**3 759 300**	**3971210**	**211910**	**+5.63**

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
برنامج التجارة الداخلية	اعتمادات التعهد	3 633 701	3848635	214934	+5.9
	اعتمادات الدفع	3 633 825	3849379	215554	+5.93
برنامج التجارة الخارجية	اعتمادات التعهد	112 245	109721	-2524	-2.24
	اعتمادات الدفع	112 245	109721	-2524	-2.24
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	11 330	10335	-995	-8.78
	اعتمادات الدفع	13 230	12110	-1120	-8.46
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**3 757 276**	**3968691**	**211415**	**+5.62**
	اعتمادات الدفع	**3 759 300**	**3971210**	**211910**	**+5.63**

دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2025 مايعادل3971،210 م.د (منها 3801 م.د تتعلق بتقديرات نفقات دعم المواد الأساسية أي ما يمثل نسبة95،7 % من مجموع تقديرات الميزانية) مقابل 3759،3م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 211،910 م.د وبنسبة زيادة في حدود 5،6 %ويفسر حجم هذا التطور خاصة بارتفاع إعتمادات الدعم المتوقعة للمواد الأساسية مقارنة بسنة 2024 وذلك بقيمة 210 م.د و بنسبة قدرت بحوالي 5،8 % .

ودون اعتبار تقديرات نفقات تعويض المواد الأساسية، فإن الميزانية التقديرية للـوزارة المقترحة لسنة 2025 تصبح في حدود 170.210 م.د مقابل 168،300 م.د سنة 2024 أي بزيادة بنسبة 1.13 % (1،91+م.د) ناتجة بالأساس عن تغيرات في قيمة نفقات الأقسام التالية:

- **<u>نفقات التأجير</u>**: زيادة بـ 6،595 م.د (13+%)

تبلغ تقديرات نفقات التأجير57،005 م.د خلال سنة 2025 دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 50،410 م.د خلال سنة 2024 أي بزيادة بنسبة 13 % (+6،595 م.د) . هذه الزيادة راجعة بالأساس إلى المفعول المالي لبرنامج الانتدابات الجديدة لتعزيز جهاز المراقبة الاقتصادية (200 عون خلال سنة 2024 و100 عون خلال سنة 2025) ومراجعة الأمر المتعلق بمنحة المراقبة الاقتصادية والتحفيز والزيادة في الأجور في قسطها الأخير.

- **<u>نفقات التسيير:</u>** انخفاض ب47 أ.د (-3،53%)

تبلغ تقديرات النفقات المتعلقة بقسم التسيير 13،240 م.د خلال سنة 2025 دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 13،287م.د خلال سنة 2024 أي انخفاض بنسبة 3،5% (-47 أ.د) . وقد تم التقيّد بمنشور السيدة رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد الميزانية والذي نص على ضرورة الحفاظ على نسبة تطور بـ 4% كحد أقصى لهذه النفقات حيث قدرت النفقات ب 12،740 م.د يضاف إليها التقديرات المتعلقة بصندوق أموال المشاركة "صندوق تدعيم القدرات وتطوير مجال المنافسة" (0،5 م.د) علما وأن الإعتمادات ذات الصلة المرسمة بعنوان سنة 2024 كانت كذلك في حدود 0,5 م.د.

وقد تم في هذا الإطار الحرص على الضغط على النفقات، خارج إطار ارتفاع أسعار بعض المواد والخدمات، بالإضافة إلى وضع برنامج متكامل حول حسن إستغلال المعدات والممتلكات عبر التركيز على عنصر الصيانة في إطار مقاربة المعايير المحاسبية التي سيتم تبنيها على المدى القصير.

- **<u>نفقات التدخلات</u>**: زيادة بـ 26،061 م.د (+29%)

قدرت نفقات التدخلات لسنة 2025 بـ 96،551 م.د دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 99،887 م.د سنة 2024 أي بانخفاض 3،336 م.د (-3،3 %) وتمثل حوالي 56،7% من إجمالي نفقات المهمة لسنة 2025 دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية). وتشمل بالخصوص الإعتمادات المخصصة لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان "النهوض بالصادرات" بما قيمته 11،050م.د يضاف إليها التقديرات المتعلقة بصندوق النهوض بالصادرات (67،541 م.د) وصندوق الخزينة م.ن.ص (10 م.د) والمساهمات في المنظمات الدولية (6 م.د) وتأهيل مسالخ شركة اللحوم (1 م.د) ومنحة ودادية أعوان الوزارة (596 أ.د) .

<u>نفقات الإستثمار</u>: انخفاض بـــ: 1،302م.د(-27،6%)

قدرت نفقات الاستثمـارلسنة 2025 بـ 3،414 م.د دون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 4،716 م.د سنة 2024 أي بانخفاض ب1،302 م.د (-27،6%) . ويرجع هذا الانخفاض بالأساس لتراجع قيمة الإعتمادات المخصصة للتجهيزات الإدارية (190 أ.د سنة 2025 مقابل 1600 أ.د سنة 2024) .

أما في مايتعلق ببقية الاستثمارات فلم تشهد تغير كبيرعلى غرار البناءات الإدارية (1857 أ.د مقابل 1900 أ.د) وتجهيزات إعلامية (605 أ.د مقابل 535 أ.د) والدراسات والبحوث (744 أ.د مقابل 681 أ.د).

أما من المنظور البرامجي فيتوزع مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات كالآتي:

-برنامج التجارة الخارجية : يتحوز على النصيب الأكبر من الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) إذ يمثل 64،5% مقابل 66،7% سنة 2024 حيث سيتم تخصيص اعتمادات في حدود 109،721 م.د مقابل 112،245 م.د سنة 2023.

-برنامج التجارة الداخلية : يمثل نسبة 28،4% من جملة الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) (48،379 م.د) مقابل نسبة 25،4 % خلال سنة 2024 .

-برنامج القيادة والمساندة : يمثل نسبة 7،1% من جملة الميزانية (دون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) (12،110 م.د) مقابل نسبة 7،9% خلال سنة 2024.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	45 670	50 410	57005	59614	61623
نفقات التسيير	9950	13 287	13240	13846	14313
نفقات التدخلات	3 877 182	3 690 887	3897551	4031970	4151373
نفقات الاستثمار	1 614	4 716	3414	3570	3691
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3934416**	**3 759 300**	**3971210**	**4109000**	**4231000**
المجموعبإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3934416**	**3 759 450**	**3972010**	**4109200**	**4231200**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
برنامج التجارة الداخلية	3 844 569	3 633 825	3849379	3981593	4099299
برنامج التجارة الخارجية	81 280	112 245	109721	114743	118610
برنامج القيادة والمساندة	8 567	13 230	12110	12664	13091
المجموع	**3 934 416**	**3 759 300**	**3971210**	**4109000**	**4231000**

من خلال حوصلة إطار النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج من المتوقع أن تبلغ تقديرات ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط مايقارب 4231 م.د سنة 2027 محققة معدل نسبة زيادة سنوية في حدود 4 % بين سنوات 2025 و2027. ويمثل قسم التدخلات العنصر الأهم الذي يدفع نحو الزيادة في مستوى الميزانية الجملية للمهمة والمتعلقة بنفقات دعم المواد الأساسية .

كما ستشهد نفقات التأجير معدل نسبة زيادة في حدود 7% سنوات 2025-2027 تبعا للبرنامج الخصوصي لانتداب أعوان للمراقبة الاقتصادية.

وبالنسبة لنفقات الإستثمار تقدر الاعتمادات ذات الصلة بكل دقة وذلك بهدف ضمان التنفيذ الكامل للبرمجة السنوية للنفقات وبالرغم من ذلك فإن نفقات قسم الاستثمارات عادة ما تشهد تفاوتا على مستوى التنفيذ،

- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري حيث من المتوقع الإنتهاء من إنجاز الدراسة المتعلقة بالقاعدة التجارية بباجة في غضون سنة 2025 والإنطلاق في إنجاز دراسة حول

مراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري إضافة إلى دراسات وبحوث المعهد الوطني للاستهلاك،

-مواصلة إنجاز بناءات إدارية على المستوى الجهوي (سليانة، بنزرت، مدنين، القصرين، منوبة، ..)

- تحسين تغطية حاجيات مختلف المصالح بالتجهيزات الإعلامية اللازمة.

من جهة أخرى، تواجه الوزارة عدة تحديات في علاقة بمشمولاتها خاصة على مستوى جهاز المراقبة الاقتصادية وما يستوجبه من توفير للإمكانيات اللازمة لتأمين أنشطة مختلف الإدارات المركزية والجهوية في ظروف ملائمة وتغطية الحاجيات الضرورية لتفادي تعطل سير العمل الإداري إلى جانب الإيفاء بالتعهدات إزاء المزودين وتفادي تسجيل متخلدات إضافية وذلك اعتبارا للمجهود الذي تم بذله لتصفية الديون المسجلة خلال السنتين الأخيرتين وخاصة المتخلدات تجاه المزودين العموميين (الشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة اتصالات تونس).

المـحـور الثانـي: تقديم برامج المـهمة

برنــامج التجــارة الداخليــة

رئيس البرنامج: السيّد حسام الدين التويتي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1/ استراتيجيــة البرنامج:

تندرج **غاية برنامج التجارة الداخلية** في إطار تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية لاسيما تعزيز مبادئ التجارة المستدامة والعادلة وتعديل السوق وإرساء مبدأ المنافسة النزيهة وشفافية المعاملات وضمان حماية المستهلك وتطوير القطاع التجاري وتنظيم مسالك التوزيع ومزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد في محيطها العالمي والإقليمي.

يأخذ البرنامج في الاعتبار جملـة **التعهدات والالتزامات الدولية** المتعلقة بتذليل العوائق الفنية للتجارة وخلق فرص تصدير من خلال تقريب التشريع الوطني المتعلق بالمنافسة وسلامة المنتجات مع ما هو معمول به على المستوى الدولي وتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجالات المنافسة وحماية المستهلك ومراقبة السوق (اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع مصر وليبيا والمغرب والجزائر، اتفاقيات ثنائية مع الجزائر والأردن في مجال حماية المستهلك، جامعة الدول العربية والكوميسا في مجال المنافسة وحماية المستهلك...) بالإضافة إلى التزامات تونس على الصعيد الدولي لتكريس مقاربة النوع الاجتماعي وحقوق الطفل والتغيرات المناخية.

ويساهم برنامج التجارة الداخلية في تحقيق **أهداف التنميـة المستدامة 2030** وخاصة منها الأهداف التالية:

الهدف عدد 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، توفير فرص العمل، والعمل اللائق للجميع،

الهدف عدد 12: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

الهدف عدد 17: تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة consommation et concurrence،

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

الهدف13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره،

إلى جانب العمل على ادراج **مقاربة حقوق الطفل** خاصة **الحق في الحياة والبقاء والنمو** حيث أن الدولة ملزمة بأن تكفل بقاء الطفل ونموه ومن هذا المنطلق فإن البرنامج يعمل على الحفاظ على صحة وسلامة الطفل من خلال تأمين مراقبة جودة وسلامة المنتجات الموجهة لهذه الفئة العمرية خاصة لعب الأطفال والمستلزمات المدرسية بإدراجهما بصفة آلية في برامج المراقبة إلى جانب تطوير التشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات عموما وبالمنتجات الموجهة للطفل خصوصا بالإضافة الى العمل على ضمان **حق الطفل في الرعاية الصحية** خاصة في الجانب الوقائي من خلال أنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي حيث أن البرنامج يساهم في تنمية ثقافة الاستهلاك لدى

الطفل من خلال القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك التي تستهدف كل سنة مجموعة من المدارس لتربية الطفل على الاستهلاك الصحي والرشيد لضمان بقاءه ونماءه.

كما يعمل البرنامج في إطار **الالتزامات الوطنية** لاسيما**:**

- القوانين المتعلقة بالمجال التجاري: قانون المنافسة والأسعار، قانون حماية المستهلك، قانون تجارة التوزيع، قانون مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري، قانون طرق البيع والإشهار التجاري، قانون البيع بالتقسيط، قانون تنظيم قطاع الحرف، قانون المترولوجيا القانونية، قانون الألعاب الترويجية، قانون التجارة الالكترونية،
- المحور الثالث من مخطط التنمية 2023-2025 المتعلق بالاقتصاد التنافسي والمتنوع الداعم للمبادرة الخاصة،

وقد أفضى **تشخيص واقع التجارة الداخلية** إلى إبراز **نقاط القوة** التالية::

- القدرة على إنجاز مخزونات تعديلية واستراتيجية وحسن التصرف خاصة في فترات الفجوات،
- التغطية الجغرافية للوزارة على كامل تراب الجمهورية مما يسمح بضمان توازن السوق ونزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك،
- حسن التصرف في المواد المدعمة مما يسمح بعدم تجاوز سقف الكميات المدعمة.

أما بالنسبة **لنقاط الضعف** فتتمثل في مايلي:

- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لمراقبة السوق اذ يسخر برنامج التجارة الداخلية لهذا الغرض ما يقارب 727 عون مراقبة اقتصادية وتمثل نسبة المراقبات 43،7%،
- تسجيل ضعف في تمثيلية المرأة في المناصب القيادية لا سيما على المستوى الجهوي حيث أن إدارة وحيدة (1) من جملة 24 إدارة جهوية للتجارة تترأسها مديرة جهوية،
- عدم مواكبة النصوص القانونية للتحولات التي يشهدها السوق،
- نقص في اعتماد التقنيات الحديثة لتبادل المعلومات والتحاليل والاستشراف لمتابعة وضع التزويد وتعديل السوق،
- بطء في مواكبة التّطوّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع التّجاري في علاقة بأنماط وتقنيات الإنتاج والاستهلاك والتّوزيع محليّا ودوليّا.

وقد أبرز التشخيص **المخاطر أو التحديات** التالية:

- تردي المقدرة الشرائية للمواطن نتيجة ارتفاع الأسعار الراجعة لتأثيرات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية الموردة وتراجع قيمة الدينار،

- التأثير المباشر لقطاعات أخرى (فلاحة، صناعة، طاقة...) على مجالات التجارة الداخلية وارتباط ذلك بانتظامية التزويد لاسيما ارتباط الإنتاج الفلاحي بالعوامل المناخية .
- تنامي ظاهرة التّجارة غير المنظّمة وتردي وضعية مسالك التّوزيع
- ارتفاع كلفة دعم المواد الأساسية أمام محدودية الامكانيات.

بالنسبة **للفرص** فتتمثل في:

- إمكانية الاستفادة من تمويلات خارجية للقيام بدراسات قطاعية وتكوين الأعوان
- تدعيم التعاون مع المنظمات والمجامع المهنية لضمان إنتظامية تزويد السوق
- وجود نسيج جمعياتي متنوع في مجال ترشيد الاستهلاك لتحسيس المواطن

وبالتالي **ترتكز استراتيجية برنامج التجارة الداخلية على محورين استراتيجيين** أساسيين:

-المحور الإستراتيجي 1 : **ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه** من خلال دعم وتطوير آليات وطرق التدخل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص،

-المحور الإستراتيجي 2 : **تطويرالنسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع** ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة.

2.1 / الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج التجارة الداخلية:

- برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى3وحدات عملياتية،
- 24 برنامج فرعي جهوي يتفرع إلى 24 وحدة عملياتية،
- 6 فاعلين عموميين (الديوان التونسي للتجارة وشركة أسواق الجملة وشركة اللحوم وشركة معرض نابل والوكالة الوطنية للمترولوجيا وشركة أسواق الإنتاج بالوسط).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تم تنزيل المحاور الإستراتيجية إلى ثلاثة أهداف استراتيجية:

- **الهدف 1-1 ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الأول المتمثل في ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه ويتمثل هذا الهدف في العمل على التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان انتظامية تزويد البلاد من المواد الحساسة ومزيد دعم حقوق المستهلك وذلك بغاية تعديل السوق وضمان نزاهة وشفافية المعاملات التجارية.

- **المؤشرات:**

✓مؤشر1-1-1 : نسبة التغطية في تزويد السوق خلال فترات فجوات الانتاج:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة وضعية تزويد السوق مما يسمح باستباق تسجيل حالات النقص والتدخل الفوري لتعديل السوق،حيث يتم العمل على الزيادة في نسبة التغطية في التزويد في فترات فجوات الإنتاج إلى حدود 94،4% بالنسبة لمادة البطاطا و86% بالنسبة لمادة الحليب خلال سنة 2025.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر1-1-1 : نسبة التغطية في تزويد السوق خلال فترات فجوات الإنتاج						
مادة البطاطا	%	95،5	94،4	94،4	95،5	95،9
مادة الحليب	%	83	83	86	86،5	87

تم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة تغطية في تزويد السوق خلال فترات فجوات الإنتاج تقدر ب95،5% في مادة البطاطا و83% في مادة الحليب ومن المتوقع تسجيل نسبة 94،4% بالنسبة لمادة البطاطا و83% لمادة الحليب خلال سنة 2024 وتقدر نسبة التغطية خلال سنة 2025 ب94،4 % بالنسبة لمادة البطاطا و86% بالنسبة لمادة الحليب لعدة عوامل من أهمها:

-بالنسبة لمادة البطاطا: خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة تكون هناك فجوة إنتاج في مادة البطاطا باعتبار أنه لا يوجد إنتاج في فترة الخريف مع إمكانية أن تشهد فيها السوق نقصا في هذه المادة، لذلك سيتم العمل على مزيد إحكام تزويد السوق وذلك بالترفيع في نسبة التغطية بهذه المادة من خلال المخزون التعديلي أو التوريد عند الاقتضاء.

-بالنسبة لمادة الحليب: تمتد فترة تقلص الإنتاج بداية من شهر سبتمبر إلى غاية شهر فيفري من السنة الموالية (حوالي 6 أشهر) حيث يتم تسجيل تراجع تدريجي في إنتاج الحليب المعقم خاصة خلال فترة الشتاء تكون فترة راحة بالنسبة للأبقار الحلوب (baisse de lactation) مع إمكانية أن تشهد فيها السوق نقصا في هذه المادة. لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام تزويد السوق من هذه المادة وبذلك الترفيع في نسبة التغطية.

كما سيتم العمل على:

- توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة،
- برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة،
- التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية،
- ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية،
- -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة إذا ما تبين عدم توفرالإنتاج الوطني.

✓مؤشر1-1-2 نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية:

يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل للتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وضمان شفافية المعاملات الاقتصادية والحفاظ على صحة وسلامة المستهلك من خلال تغطية أغلبية مسالك التوزيع والإنتاج:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	**نسبة%**	**69،3**	**75**	**80**	**82**	**85**

تم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ69،3 % وعليه تم تعديل تقديرات سنة 2024 التي من المتوقع أن تبلغ نسبة75 % عوضا عن تقديرات 80 % المدرجة بالمشروع السنوي لسنة 2024 في حين قدرت خلال سنة 2025 بحوالي 80% لعدة اعتبارات من أهمها :

-تكثيف العمليات الرقابية بالتنسيق مع المصالح المتدخلة لاسيما الأمنية والديوانية،

-دعم جهاز المراقبة الاقتصادية بالموارد البشرية ووسائل النقل،

-تطوير الجانب التنظيمي والاستعلاماتي والتكويني،

-المتابعة الحينية لتشكيات المواطنين.

✓ مؤشر1-1-3 :عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة تطور عدد الشرائح العمرية والاجتماعية المستهدفة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي من خلال العمل على تطوير عدد الفئات العمرية والاجتماعية المنتفعة بأعمال التحسيس المباشرة .

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1-1-3: عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	**عدد**	**1496**	**2485**	**1470**	**1600**	**1750**

تم خلال سنة 2023 تحقيق عدد 1496 منتفع بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي عوضا عن 1470 منتفع المدرجة بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2023 ومن المتوقع أن تبلغ 2485 منتفع خلال سنة 2024 نظرا لبرمجة أنشطة من خارج الميزانية مع برنامج الأغذية العالمي في إطار القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك وعدد من الملتقيات التحسيسية مع بعض الشركاء المهتمين بالمسائل الاستهلاكية. في حين قدرت خلال سنة 2025 بحوالي 1470 منتفع و1750 خلال سنة 2027 وذلك من خلال:

-نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك: التي يتم برمجة زياراتها إلى المدارس الابتدائية في اطار اتفاقية تعاون مع وزارة التربية، والتي تستدعي توسيع مجال التدخل إلى ولايات من خارج تونس الكبرى والشمال الشرقي لتثمين التجربة؛

-الدورات والتظاهرات المنظمة من طرف المعهد، سواء الدورية أو العرضية، مواكبة مستجدات المجال الاستهلاكي وفي حدود الامكانيات المتاحة من موارد الميزانية أو من تمويل الجهات الشريكة؛

-الملتقيات التي يدعى إليها المعهد، كجهة مختصة في مجال الدراسة والتقييم والتوجيه في الشأن الاستهلاكي، لتقديم مداخلات ومساهمات تثمن مخرجات البحوث والدراسات المنجزة.

-بالنظر لمعدل 20 تظاهرة المنجزة سنويا (المنتديات والورشات وزيارات القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك) والتي تمس في المعدل أيضا 1470 منتفعا، تم اعتماد التدرج في تحسين نسبة الاستهداف السنوي، خاصة في ظل فرضية استكمال مشاريع بحوث ودراسات جديدة قيد الإعداد.

-عدد المستهدفين بهذه الأنشطة يعتمد أساسا على العمليات المبرمجة ضمن ميزانية الدولة دون اعتبار العمليات الناشئة في إطار التعاون مع الشركاء من منظمات و هياكل دولية التي يتم التخطيط لها وتنفيذها خارج إطار الميزانية.

- **الهدف 1-2: تحسين التصرف في نفقات الدعم وتوجيهها نحو مستحقيها:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الأول المتعلق بضمان سوق متوازن وعادل ونزيه ويتعلق بالعمل على حسن التصرف في مستوى نفقات الدعم وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك بغاية الحفاظ على الحصص من الكميات المدعمة من المواد الأساسية سنويا.

- **المؤشرات:**

✓ **مؤشر1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:**

يتم من خلال هذا المؤشر قياس تطور الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي .

حيث يتم العمل على المحافظة على حصص المواد المدعمة لكي لا تتجاوز الأسقف المحددة بالنسبة للزيت النباتي 174 ألف طن والفرينة المدعمة 6.5 مليون قنطار.

مؤشرالأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة :						
مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS	**مليون قنطار**	**6,488**	**6,5**	**6,5**	**6,5**	**6,5**
مادة الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	**37,566**	**174**	**174**	**174**	**174**

سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة **6,488 م ق** سنة 2023 مقابل تقديرات بـــ 6,5 م ق أي بانخفاض نسبي في حدود 0,18 % أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2023 حوالي 37,566 ألف طن مقابل تقديرات أولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بـنسبة 78,41 % ويعود ذلك بالأساس للصعوبات المالية التي يواجهها الديوان الوطني للزيت في تمويل

شراءاته خصوصا مع تأخر صرف مستحقاته بعنوان الدعم علما وأنه يتم ضبط معدل حجم لاستهلاك من مادة الزيت النباتي المدعم بـ 174 ألف طن سنويا (وذلك على أساس معدل الاستهلاك الفردي حسب المعهد الوطني للإحصاء) وهو ما يعادل 14,5 ألف طن شهريا كمجموع الحصص الشهرية التي يقع توزيعها على شركات التعليب، ومن المتوقع أن لاتتجاوز الكميات المستهلكة من المواد المدعمة 6,5 مليون قنطار بالنسبة لمادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز و174 ألف طن بالنسبة للزيت النباتي المدعم خلال سنة 2025 والسنوات التي تليها لعدة اعتبارات من أهمها:

-إعتماد التطبيقة الإعلامية لمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة مما من شأنه الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص له وتقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة.

-إعتماد التطبيقة الاعلامية للمتابعة الحينية لحركية الزيت المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين،

--تكثيف العمليات الرقابية للحد من إستعمال المواد المدعمة في غير المجالات المحددة لها.

- **الهدف 1-3 تطوير صيغ حوكمة القطاع التجاري:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي الثاني المتعلق بتطويرالنسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجاريّة، ويتعلق بمواصلة العمل على:

- تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري للنهوض بالجودة وضمان مزيد من الشفافية،
- تطويرالنسيج التجاري عبر تبسيط الإجراءات الإدارية مما من شأنه حفز المبادرة لممارسة الأنشطة التجارية،
- مواصلة العمل على تطوير النسيج الحرفي.

- **المؤشرات:**

✓ **مؤشر1-3-1 : عدد الحرفيين المسجلين سنويا في سجل الحرفيين**

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1.3.1: عدد الحرفيين المسجلين سنويا في سجل الحرفيين	**عدد**	**1055**	**1150**	**1200**	**1250**	**1300**

بلغ عدد المسجلين بسجل الحرفيين خلال سنة 2023، 1055 حرفي ومن المتوقع أن يبلغ 1150 خلال سنة 2024 في حين يقدرخلال سنة 2025 بحوالي 1200 حرفي لعدة اعتبارات من أهمها:

-الحرص على تنفيذ إجراء التسجيل بسجل الحرفيين وذلك خاصة بالتنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة و مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة بوصل التسجيل عند الترسيم بسجل المؤسسات ،

-مزيد التنسيق مع الهياكل المهنية لحث منظوريهم للتسجيل بالسجل الحرفي.

✓ مؤشر1-3-2: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري:

يتم من خلال هذا المؤشرمتابعة الدراسات والمشاريع لتأهيل مسالك التوزيع باعتبارأن عملية تأهيل هذه المسالك تتطلب دراسات فنية حول إمكانية إنجاز المشروع.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2.3.1:نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة%	56	59،4	92،5	100	-

تم خلال سنة 2023 تسجيل نسبة إنجاز ب56 % ومن المتوقع أن تبلغ 59،4 %خلال سنة 2024 مقابل تقديرات ب62،5% المدرجة بالمشروع السنوي لسنة 2024 في حين تقدر خلال سنة 2025 بحوالي 92،5% لعدة اعتبارات من أهمها:

-التقدم في الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق جملة للخضر والغلال ببلديّة باجة والتي تم إسنادها لمكتب دراسات بعد مصادقة اللجنة الوزارية للصفقات،

-متابعة التقدم في إنجاز القاعدة التجارية بسيدي بوزيد بالتنسيق مع شركة أسواق الإنتاج للوسط

-متابعة الدراسات التي يتم إنجازها من طرف البلديات على غرارسوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر

-التقدم في إنجاز الدراسة المتعلّقة بمراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة والأعمال لبرنامج التجارة الداخلية

(الوحدة: ألف دينار)

الاهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025	الأعمال (دعائم الأنشطة، المشاريع، الأنشطة الفرعية)
الهدف 1.1: ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك	المؤشر 1.1.1: نسبة التغطية في تزويد السوق خلال فترات فجوات الإنتاج: 94،4% لمادة البطاطا و86% لمادة الحليب	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	13824 ألف دينار	- استشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الاستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة - ضبط برنامج تصدير المواد الفلاحية واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء -برمجة تكوين المخزونات التعديلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والمجامع المهنية المشتركة. -التنسيق مع المجامع المهنية المشتركة والإدارات الجهوية للتجارة قصد متابعة تكوين المخزونات التعديلية. - ضبط برنامج لتوزيع المخزونات التعديلية في إطار لجان فنية تضم مختلف الإدارات والهياكل المعنية. -اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوريد الكميات الناقصة في صورة ما تبين عدم توفر الإنتاج الوطني
	المؤشر 2.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية:80%	مراقبة وتعديل السير التنافسي للسوق	2486 ألف دينار	-تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية، - تشريك الاعوان الاداريين في العمل الرقابي، - الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق ، - توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية - تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب، - تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف وتنفيذ البرنامج الخصوصي للانتداب، - تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة في اطار صندوق تدعيم القدرات وتطوير مجال المنافسةلفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة - تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف والبرنامج الخصوصي للانتداب - متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة

	المؤشر 3.1.1.: عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي: 1470	توعية وتنمية ثقافة المستهلك	506 ألف دينار	-تدعيم انتاج المؤشرات والبيانات ذات العلاقة بالشأن الإستهلاكي من خلال استعادة نسق إنجاز البحوث والدراسات وتحاليل واختبارات المقارنة) -تظاهرات وملتقيات تحسيسية (تنظيم أو مشاركة) -القافلة الوطنية للتربية على الإستهلاك
الهدف 2.1: تحسين التصرف في الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	المؤشر 1.2.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة: مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز 6.5م ق مادة الزيت النباتي المدعم 174 ألف طن	دعم المواد الأساسية	3801442 ألف دينار	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: * تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي "PS"المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة * تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني * تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعيPS-7، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS - منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية -تحيين قواعد البيانات المتعلقة بالمخابز المصنفة والغير مصنفة تبعا للمسح المنجز في الغرض.
الهدف3.1: تطوير صيغ حوكمة القطاع التجاري	المؤشر 1-3-1: عدد الحرفيين المسجلين سنويا في سجل الحرفيين:1200	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	31121 ألف دينار	-التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة. -مراسلة السجل الوطني للمؤسسات للمطالبة بوصل التسجيل عند الحصول على سجل المؤسسة. -حرص الإدارات الجهوية للتجارة على تنفيذ اجراء التسجيل بسجل الحرفيين.
	المؤشر 1-3-2: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: 92،5 %			-مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع القاعدة التجارية بباجة وتنفيذ المخطط المديري لأسواق الجملة -الاشراف الفني والمساندة للجماعات المحلية المعنية بالمشاريع لتمكينها من انجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع إحداث أسواق انتاج (القوارص بمنزل بوزلفة والتمور بكل من قبلي وتوزر).

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تنقسم مساهمة الفاعلين العموميين التابعين لبرنامج التجارة الداخلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية إلى مساهمة مباشرة وغير مباشرة من ذلك:

-الديوان التونسي للتجارة: يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك وذلك من خلال:

- المساهمة في إنتظامية تزويد السوق المحلية ببعض المواد الإستهلاكية التي تتغير أثمانها عالميا (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات لضمان تزويد السوق باستمرار.
- توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.

هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث للبرنامج المتعلق بتطوير صيغ حوكمة القطاع التجاري من خلال مساهمته المباشرة في تمويل مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان حيث قدرت الإعتمادات المحالة بعنوان سنة 2025 مايعادل 1840 ألف دينار.

-شركة اللحوم: تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك من خلال توفير اللحوم بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك إلى جانب تدخلاتها خلال مواسم الاستهلاك الكبرى (رمضان وعيد الأضحى) قصد الحد من ارتفاع الأسعار ومن عمليات المضاربة من ناحية وإسداء الخدمات المتعلقة بمختلف حلقات منظومة اللحوم الحمراء من ناحية أخرى.

هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث للبرنامج المتعلق بتطوير صيغ حوكمة القطاع التجاري من خلال مساهمته في البرنامج الوطني لتأهيل المسالخ حيث تم اقتراح ترسيم 1 مليون دينار اعتمادات دفع و2،11 م.د اعتمادات تعهد بعنوان سنة 2025.

-الشركة التونسية لأسواق الجملة :تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك من خلال ضمان انتظامية التزويد وتركيز العرض على نفس المكان لتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية وكذلك مساندة مجهودات الدولة في تعديل السوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى.

-الوكالة الوطنية للمترولوجيا: تساهم بشكل مباشرفي تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل لتشمل عدة قطاعات جديدة.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 (إن وجدت)
الديوان التونسي للتجارة	ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك	المساهمة في انتظامية التزويد وتكوين مخزونات في بعض المواد الحساسة	
	تطوير صيغ حوكمة القطاع التجاري	مشروع تطوير المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان	339 ألف دينار
الشركة التونسية لأسواق الجملة	ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك	المساهمة في انتظامية التزويد وتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية	
شركة اللحوم	ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك	المساهمة في انتظامية التزويد وتوفير اللحوم بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك وإسداء الخدمات المتعلقة بمختلف حلقات منظومة اللحوم الحمراء	
	تطوير صيغ حوكمة القطاع التجاري	البرنامج الوطني لتأهيل المسالخ	1 مليون دينار
الوكالة الوطنية للمترولوجيا	ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك	تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل لتشمل عدة قطاعات	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2025-2027):

تبلغ النفقات التقديرية لسنة 2025 الخاصة ببرنامج التجارة الداخلية .3849،379 م.د وتتوزع كما يلي:

- نفقات التأجير:.39،010 م.د
- نفقات التسيير: 6،725 م.د
- نفقات التدخلات: 3802،860م.د
- نفقات الاستثمار: 0،784 م.د

ويمثل برنامج التجارة الداخلية حوالي 97% من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات باعتبار نفقات دعم المواد الأساسية البالغة 3801 م.د (98،7% من إجمالي تقديرات مشروع البرنامج و95،7% من إجمالي تقديرات ميزانية المهمـة).

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2025

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	29251	32818	39010	6192	+18.9
نفقات التسيير	5221	6977	6725	-252	-3.6
نفقات التدخلات	3809911	3593294	3802860	209566	+5.8
نفقات الاستثمار	186	736	784	48	+6.5
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	**3844569**	**3633825**	**3849379**	**215554**	**+5.9**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	29 251	32 818	39010	40800	42175
نفقات التسيير	5 225	6 477	6725	7045	7283
نفقات التدخلات	3 809 911	3 593 294	3802860	3932927	4048992
نفقات الاستثمار	186	736	784	821	849
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3 844 573**	**3 633 825**	**3849379**	**3981593**	**4099299**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3 844 573**	**3 633 975**	**3850179**	**3981793**	**4099499**

يعود ارتفاع الاعتمادات المبرمجة لفائدة البرنامج خلال سنوات 2025 -2027 إلى ارتفاع نفقات التدخلات وبالخصوص نفقات الدعم (+5،8% خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024) وقد تم ضبط تقديرات تكاليف الدعم على أساس حجم الاستهلاك وبإعتماد الأسعار الأساسية عند الإنتاج بالنسبة للحبوب المحلية ومعدل أسعار التوريد للحبوب والزيت النباتي وسعر صرف الدولار مقابل الدينار مع الاخذ بعين الإعتبار مستحقات المطاحن والمخابز بعنوان الزيادة في تكاليف الإنتاج.

وبالنسبة لنفقات الأجور، يعود الترفيع تبعا للبرنامج الخصوصي لانتداب أعوان للمراقبة الاقتصادية والمفعول المالي لمراجعة الأمر المتعلق بمنحة المراقبة الاقتصادية والتحفيز .

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فإن الإعتمادات المدرجة مرتبطة بدرجة التقدم في إنجاز الدراسات حيث من المتوقع الإنتهاء من إنجاز الدراسات المتعلقة بالقاعدة التجارية بباجة والتقدم في إنجاز الدراسة حول مراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري ودراسات وبحوث تخص المعهد الوطني للاستهلاك وذلك بكلفة تقديرية محينة تأخذ بعين الإعتبار لتطور مستوى الأسعار في المجال مع توزيع الدفوعات ذات الصلة على مدى الثلاث سنوات المقبلة حسب تقديرات تقدم الإنجاز.

برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة

رئيس البرنـامج: السيدة درة البرجـــي

تولت مـهامها إبتداء من 5 نوفمبر 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1/ استراتيجيــة البرنامج:

يهدف برنامج التجارة الخارجية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقليص العجز التجاري، والحفاظ على مخزون العملة الصعبة، ودعم التصدير عن طريق تشجيع انخراط المؤسسات المنتجة في السوق العالمية وتنويع الوجهات التصديرية. كما يسعى البرنامج إلى تحقيق التوازن بين حرية التجارة وحماية النسيج الصناعي المحلي، مما يعزز التنافسية ويضمن استدامة النمو الاقتصادي.

ويعمل البرنامج ضمن مجموعة من التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في عدد من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وإتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الافريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع العديد من البلدان والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق الخارجية وفق نظام الأفضليات التجارية. هذا إضافة إلى التزامات تونس على الصعيد الدولي لتكريس مقاربة النوع الاجتماعي وحقوق الطفل والتغيرات المناخية.

يساهم برنامج التجارة الخارجية في تحقيق أهداف التنميـة المستدامة 2030 وخاصة منها الأهداف التالية:

الهدف عدد 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، توفير فرص العمل، والعمل اللائق للجميع،

الهدف عدد 12: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

الهدف عدد 17: تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

الهدف13 :اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره،

كما تأخذ مهمــة البرنامج في الاعتبار جملـة من **الالتزامات الوطنية** لاسيما**:**

- أهم القوانين المتعلقة بالمجال التجاري: قانون التجارة الخارجية ، قانون الاجراءات الوقائية عند التوريد وقانون الحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد ، قانون المنافسة والأسعار، قانون حماية المستهلك، قانون تجارة التوزيع، قانون التجارة الالكترونية والنصوص الترتيبية

- المحور الثالث من مخطط التنمية 2023-2025 المتعلق بالاقتصاد التنافسي والمتنوع الداعم للمبادرة الخاصة،

-كما تندرج هذه السياسة في إطار تنفيذ ومتابعة تنفيذ مجموعة من القرارات والتوصيات المنبثقة عن المجالس العليا أو الوطنية ذات الصلة بالتجارة الخارجية على غرار المجلس الأعلى للتصدير والمجلس الوطني للتجارة الخارجية بالشكل الذي يطور من القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية ويوسع من قاعدة العرض القابل للتصدير ويحقق اندماج العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة في حركية التجارة الخارجية ويشجع على بعث المؤسسات إضافة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي.

هذا وقد أفضى تشخيص واقع التجارة الخارجية إلى إبراز نقاط القوة التالية :

- التقدم في رقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- سهولة النفاذ إلى المعلومة عن طريق بوابة التجارة الخارجية،
- تفعيل المجلس الوطني للتجارة الخارجية والهيئات المنبثقة عنه واللجنة الوطنية لتسهيل التجارة،
- توفر آليات دعم ومساندة للمصدرين (صندوق النهوض بالصادرات،
- وجود ممثليات لمركز النهوض بالصادرات بالخارج ونقاط تصدير بالجهات الداخلية.

أما بالنسبة لنقاط الضعف فتتمثل في مايلي:

-عدم تطويرالاطار التشريعي في مجال التجارة الخارجية والالكترونية وعدم ملائمته لمتطلبات التجارة العالمية،

- غياب الممثليات التجارية لمركز النهوض بالصادرات بالمناطق الداخلية للبلاد،

-عدم توفر هيئة تعنى بالدفاع التجاري.

وقد أبرز التشخيص المخاطر التالية:

-محدودية عنصر الاسناد اللوجستي المتمثل في النقل الذي أثر بصورة كبيرة في إمكانيات تواجد المنتوج التونسي في عديد الأسواق الخارجية،

-عدم إستقرارالوضع الاقتصادي العالمي وصعوبة تأقلم المؤسسات المصدرة ،

- محدودية الديبلوماسية الاقتصادية التونسية رغم الإنتعاشة المسجلة خلال الأشهر الأخيرة،

-تأثيرالعوامل المناخية على الإنتاج وعلى القدرة التصديرية،

-مشاركة محدودة للعنصر النسائي في المجهود التصديري حيث يقتصر على بعض القطاعات ذات القيمة المضافة المحدودة.

بالنسبة للفرص فتتمثل في:

-مصادقة تونس على جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهدف تنويع الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لاسيما منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر الافريقية ومنطقة التجارة العربية الكبرى ...،

-تحرير المبادلات التجارية وتوسع القواعد التي تحكم المبادلات التجارية ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية،

-ميزات تنافسية للمنتوج التونسي،

-إنجاز دراسة حول المخطط المديري للمناطق الحرة ،

- توفر خطوط تمويل في إطار التعاون الدولي لدعم المؤسسات التصديرية،

-التحرك في اتجاه تطوير الديبلوماسية الاقتصادية التونسية من خلال العمل على مواكبة المتغيرات الدولية والانفتاح نحو تكتلات ناشئة وقوى اقتصادية صاعدة.

تتميز التجارة الخارجية بالنسق المتسارع الذي تشهده منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 من حيث توفير الفرص سواء على مستوى حركية المبادلات التجارية وإستتباعاتها بالنسبة لمسألة تذليل العوائق التعريفية إضافة إلى توسع القواعد التي تحكمها ضمن مجالات أخرى على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي والملكية الفكرية والأدبية والمسائل ذات الصبغة الإجرائية واللوجستية بالشكل الذي يستدعي مواكبة متواصلة لتطوراتها.

على هذا الأساس ترتكز استراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة،

وعليه فإن أبرز **المحاورالاستراتيجية** لبرنامج التجارة الخارجية تتمثل في:

- **مزيد تدعيم الصادرات التونسية وتنويعها** من خلال النفاذ إلى أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
- **التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية** لدى الهياكل الراجعة لها بالنظر.

2.1 الهياكل المتدخلة في إنجاز برنامج التجارة الخارجية:

تعمل الإدارة العامة للتجارة الخارجية على تنفيذ السياسة العامة لبرنامج التجارة الخارجية وذلك بالتعاون مع مجموعة من الهياكل المتدخلة كالإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري، كما يعد مركز النهوض

بالصادرات من أهم الفاعلين العموميين المساهمين في تنفيذ استراتيجية البرنامج، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويهدف للرفع من مستوى التوسع التجاري وذلك بتعزيز الصادرات التونسية والسهر على تنميتها .

وتتعاضد هذه الأنشطة بمساهمة فاعلة في دفع التصدير من قبل غرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة .

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

تم تنزيل المحاور الإستراتيجية إلى هدفين استراتيجيين الآتي ذكرهم:

- **الهدف 2-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري**:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بمزيد تدعيم الصادرات التونسية وتنويعها ويتضمن عنصرين رئيسيين وهما: تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري،

بالنسبة **لتنمية الصادرات** فتتعلق بتطوير الصادرات من حيث القيمة والحجم والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيتعلق من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي لجميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية علاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.2: نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر:**

يوضح هذا المؤشر مدى استفادة المبادلات الخارجية التونسية من نظام الأفضليات المتاح سواء عبر الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري الحر المبرمة مع بعض البلدان أو عبر انخراط تونس في تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية وذلك من خلال الانتفاع بمعاليم ديوانية مخفضة أو بإجراءات خاصة فيما يتعلق بالعوائق غير التعريفية في إطار الاعتراف المتبادل، أو تسهيل التجارة.

وينبني اختيار هذا المؤشر على تقييم نجاعة الاتفاقيات المبرمة من جهة ومدى التزام الأطراف الشريكة بأحكامها وعلى إمكانية توسيع نطاق هذه الاتفاقيات من جهة أخرى لتشمل أقصى قدر ممكن من المنتوجات أو لدعم وتطوير أدائها علاوة على تحديد إمكانيات التفاوض الممكنة للدخول في اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول أخرى من غير الشركاء التقليديين، بما يتيح للمنتوجات التونسية تحقيق أكبر قدر ممكن من التنويع سواء من حيث الوجهات أو من حيث المنتوجات.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
مؤشر 1.1.2:-نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر	%	85. 94	88	89	89.5	90

تم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 85.94 % ومن المؤمل أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2025 والسنوات التي تليها لترتفع الى مستوى 90بالمائة سنة 2027 من اجمالي المبادلات التجارية التونسية لعدة اعتبارات من أهمها:

- مواصلة العمل على تطوير اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي المبرمة في 1995 والاستفادة من مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في جويلية 2023 ،

- الاستفادة من مراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا حيث تم بمقتضى قرار مجلس الشراكة التونسي التركي المنعقد خلال شهر نوفمبر2024 التوصل الى اتفاق يتم بمقتضاه إخضاع قائمة من المنتوجات الصناعية للمعاليم الديوانية العامة كاملة، مع الحصول على تنازلات أحادية من خلال منح قائمة من المواد الفلاحية والصناعات الغذائية إمتيازات في شكل حصص سنوية معفية تماما من المعاليم الديوانية عند دخولها للسوق التركية،

- مزيد تدعيم التعاون والاندماج الاورومتوسطي من خلال اعتماد النظام الاورومتوسطي الجديد لقواعد المنشأ وإحداث الآلية الاورومتوسطية لتسهيل التجارة والتي تهدف لايجاد الحلول المناسبة للصعوبات التي تعترض المؤسسات المصدرة، إضافة الى الاستفادة من التسهيلات للنفاذ إلى السوق الأوروبية في قطاع النسيج والملابس ،

- مواصلة العمل على مراجعة البرتوكول الفلاحي الملحق باتفاقية التبادل الحر المبرمة مع بريطانيا والتي دخلت حيز التنفيذ في غرة جانفي 2021 وذلك من خلال المطالبة بـ :

*إلغاء الضمان " la caution " المفروض من طرف المملكة المتحدة على زيت الزيتون المورّد في إطار الحصة الممنوحة لتونس بمقتضى الاتفاقية، والمتمثل في 70 جنية للطن الواحد، والذي يمثل عائقا بالنسبة للمصدّرين التونسيين للنفاذ للسوق البريطانية خاصة وأن هذا الاجراء لا يشمل البلدان المنافسة وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي،

*مراجعة رزنامة التصدير بالنسبة لمنتوجات الخضر والغلال،

* إعفاء بعض المنتوجات الفلاحية من المعاليم الديوانية والرسوم ذات الأثر المماثل.

- العمل عل ابرام اتفاق تجاري مع الجانب الروسي،

- مزيد نشر الوعي بالامتيازات التعريفية التفاضلية التي تتيحها الاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر (ZLECAF) واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA) لدى المتعاملين الاقتصاديين خاصة بعد الانطلاق في العمل الفعلي باتفاقية الزليكاف خلال سنة 2023 والشروع في عمليات التبادل التجاري في اطارها مع 08 دول أخرى أعضاء بالمنطقة (مصر -غانا - الكاميرون - رواندا - كينيا - تنزانيا - موريس - اجنوب افريقيا) مما سيفتح اكثر آفاق بالنسبة للمنتوجات والخدمات التونسية في الأسواق الافريقية.

- تطوير الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الإيراني،

- إرساء إطار قانوني ثلاثي تونسي، جزائري وليبي في مجال تجارة العبور.

- استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي المزمع ابرامه مع اندونيسيا.

- مواصلة العمل على ابرام اتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي مع دولة قطر.

- تطوير الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الجزائري.

- تطوير اتفاقية منطقة التبادل الحر المبرمة بين تونس وليبيا سنة 2001،

- مواصلة تطوير وتحديث الإطار التشريعي والقانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لملاحق قانونية مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة بتاريخ 2022/09/01 على أن يتم تطبيقها بشكل استرشادي لمدة عامين وبشكل الزامي ابتداء من 2024/9/01 وتشمل:

- ملحق القيود الفنية على التجارة،

- ملحق تدابير الصحة والصحة النباتية،

- ملحق تسهيل التجارة،

- ملحق الملكية الفكرية.

وقد تمت خلال المجلس الوزاري المضيق والمنعقد بتاريخ 28 ماي 2024، حول مراجعة السياسات التجارية لتونس بالمنظمة العالمية للتجارة، الموافقة على مقترح أمانة المنظمة لإجراء المراجعة الرابعة للسياسات التجارية لتونس خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نوفمبر 2025.

وستشهد سنة 2025، الإنطلاق في التحضيرات لهذه المراجعة من أجل إنجاحها لا سيما من خلال تنظيم سلسلة من الإجتماعات مع ممثلين عن الوزارات والهياكل المعنية. كما سيتم التنسيق بشأن إعداد تقريرإلى الحكومة يتضمن الإصلاحات الهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا من أجل تحسين مناخ الأعمال وجلب الإستثمارات الأجنبية.

كما سيتم عقد لقاءات مع خبراء أمانة المنظمة العالمية للتجارة وعدد من كبار المسؤولين بالقطاعين العام والخاص لمناقشة تقرير أمانة المنظمة.

✓ المؤشر 2.1.2: نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات:

تمثل أسواق الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً للصادرات التونسية، حيث تستحوذ على أكثر من 70% من إجمالي المبادلات الخارجية للبلاد. تعكس هذه النسبة عمق ارتباط الاقتصاد التونسي بالسوق الأوروبي، مما يجعل تونس عرضة لتقلبات الاقتصاد والسياسات التجارية الأوروبية. ورغم أن هذا الارتباط يوفر فرصاً مهمة للصادرات، إلا أنه يبرز ضرورة تنويع الأسواق واستكشاف وجهات جديدة لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سوق واحدة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2.1.2نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	29،7	33	33	35	36

تقدر نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات خلال سنة 2025 ب33%، وهي تقديرات تأخذ بعين الاعتبار تراجع الطلب العالمي والصعوبات المرتبطة بحلقات التزويد وتراجع نمو التجارة العالمية السلعية التي لا يتوقع أن يبلغ 3.3 % (النسبة التي توقعتها المنظمة العالمية للتجارة) خلال سنة 2025 تبعا لعدة عوامل أهمها التوترات الجيوسياسية والحروب والظروف المناخية. ومن المنتظر أن تبلغ حوالي 36%خلال سنة 2027 نظرا للتطور الملحوظ للصادرات التونسية نحو الوجهة الإفريقية.

هذا وبلغت حصة الصادرات التونسية خارج الأسواق التقليدية (UE) خلال الخمسة أشهر من سنة 2024 نسبة 29.7 % مقابل 29 % مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، والمؤمل،على هذا الأساس، أن تتراجع حدة الارتباط بمنطقة اليورو واكتساح وجهات تصديرية جديدة خصوصا مع درجة التقدم في إنجاز المشاريع الداعمة

للنشاط التصديري عل غرار تأهيل معبر رأس جدير ومشروع الطريق الإفريقية تونس ليبيا في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء أين سجلت المبادلات التجارية التونسية فائضا تجاريا يقدر بـ 373.6 مليون دينار خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2024.

كما **سجلت المبادلات التجارية للسلع فائضا مهما** مع عديد الشركاء التجاريين **خارج الإتحاد الأروبي**، خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية، بلغ في المبادلات مع ليبيا 790 مليون دينار وتجاوز 131 مليون دينار مع المغرب وبلغ 224.1 مليون دينار مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجاوز 181 مليون دينار مع كندا.

هذا وتتجه استراتيجية برنامج التجارة الخارجية في تنويع الصادرات من حيث الوجهات لاستقطاب وجهات أخرى تتضمن إمكانيات كبيرة لتسويق المنتجات التونسية على غرار بعض البلدان الآسوية المتميزة بارتفاع الدخل وتحسن القدرة الشرائية وتغيير العادات الإستهلاكية لمواطنيها وتحرك الديبلوماسية الاقتصادية التونسية في اتجاه استغلالها. كما يجري العمل على دفع الصادرات نحوالوجهة الإفريقية وفي هذا الإطار ستحتضن تونس الدورة الثالثة للقاءات الأعمال التونسية الإفريقية (**TABM**).

خلال الأيام الأولى من شهر جويلية 2024 تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وبحضور شخصيات رفيعة المستوى كالأمين العام لزليكاف والأمينة العامة للكوميسا وبمشاركة 150 مؤسسة موردة من 30 دولة إفريقية وبتشريك 300 مؤسسة تونسية ناشطة في عديد القطاعات على غرار قطاع الصناعات الغذائية، مواد البناء والإنشاء، الخدمات الصحية والأدوية بهدف تشبيك رجال أعمال من دول إفريقيا جنوب الصحراء مع رجال أعمال تونسيين في إطار 2500 لقاء مهني مشترك.

مع العمل على مزيد استغلال الفرص التصديرية نحو السوق الأوروبية لاسيما بكل من ألمانيا وفرنسا.

✓ المؤشر 3.1.2: نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية

يُعتبر تنويع الصادرات من حيث المنتجات خطوة استراتيجية حيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة. من خلال توسيع قاعدة المنتجات المصدرة، يمكن للدول تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية والاعتماد على فئة معينة من السلع. كما يُسهم تنويع الصادرات في تعزيز القدرة التنافسية وزيادة فرص الوصول إلى أسواق جديدة، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وخلق فرص عمل إضافية.

تنبني التوقعات والتقديرات الخاصة بهذا البرنامج للسنوات القادمة على مراجعة المقاربة المعتمدة حاليا من طرف صندوق النهوض بالصادرات في اتجاه توسيع قائمة المؤسسات والمنتجات المستفيدة من هذا البرنامج خاصة المنتجات المتضمنة لقيمة مضافة عالية كالمنتجات التكنولوجية والرقمية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 3.1.2 : نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	33	47	47	48	49

على هذا الأساس تشير التقديرات الى تطور إيجابي في نسبة البنود التعريفية الجديدة التي ستكون ضمن قائمة البنود التعريفية للمنتجات التونسية المصدرة. هذا وبلغ عدد البنود التعريفية للمنتجات المصدرة خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية 4826 منتوج مصدر مقابل 4708 منتوج مصدر خلال نفس الفترة من سنة 2023 أي بزيادة 118 منتوج جديد وبحصة بلغت 46.6 % من إجمالي البنود التعريفية ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 47 % سنة 2025 و48 سنة 2026 و49 سنة 2027 وذلك باستثمار الفرص التي تنتج عن تحرك الديبلوماسية الاقتصادية التونسية في اتجاه دفع المبادلات التجارية والإنفتاح على تكتلات ناجحة وقوى اقتصادية صاعدة زيادة على ما تفضي إليه تظاهرات ولقاءات الأعمال التي تنظمها تونس أو تشارك فيها.

- **الهدف 2.2 تعزيــز حماية المنتوج الوطني:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتصدي التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية ويتضمن عنصرين رئيسيين وهما: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات.

ويقصد بحماية المنتوج الوطني التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد (عبر المسالك المنظمة) والتي تتخذ شكل واردات مكثفة أو واردات مغرقة أو واردات منتفعة بدعم غير مشروع عند التوريد والتي من شأنها إحداث ضرر للصناعة المحلية.

ويقصد بالدفاع عن الصادرات مجابهة التحقيقات المفتوحة من طرف سلطات تحقيق أجنبية ضد الصادرات التونسية والدفاع عنها لديها ولدى أجهزة فض المنازعات الدولية إضافة إلى تذليل العوائق غير التعريفية التي من الممكن أن تتخذها سلطات الدول الأجنبية لعرقلة نفاذ الصادرات التونسية إلى أسواقها المحلية.

يهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول بفعل تداعيات جائحة كوفيد وهو ما لاحظته منظمة التجارة العالمية في تقاريرها الصادرة مؤخرا حول وضعية المبادلات التجارية في العالم علاوة على مجابهة سعي البعض الأخر للنفاذ إلى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة .

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر1.2.2 نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري:**

يتعلق هذا المؤشر بالمشروع الذي تم إطلاقه بمناسبة الدورة 35 للمجلس الوطني للتجارة الخارجية والمتعلق بإحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري تعهد لها مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار ممارسات الإغراق والدعم المحظور والتكثيف الكمي للواردات أو من خلال حماية نفس النسيج من خلال الإجراءات غير التعريفية علاوة على الدفاع على الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات في نفس إطار الممارسات غير المشروعة أو في إطار عوائق غير تعريفية قد تفرض ضدها وتكمن أهمية هذا المشروع في كونه:

- يحمي الصناعيين من المنافسة غير المشروعة المسلطة من طرف المنتوج المورد،
- يمكن الصناعات الناشئة من حيز زمني كاف للاستفادة من آليات الدفاع التجاري بما يمكنها من التواجد في السوق المحلية وتطوير تنافسيتها تجاه المنتوج الأجنبي،
- يحقق مزيدا من الإحاطة للمؤسسات التونسية المصدرة ويحقق لها قدرا من الحماية في اقتحام الأسواق الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2..2. 1: نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري	**نسبة%**	**85**	**87**	**90**	**95**	**100**

تم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 85% ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 87 %خلال سنة2024 عوضا عن 85% المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وقدرت ب90% خلال سنة 2025 في انتظار اتفاق الأطراف المتدخلة حول تركيبة الهيئة وطرق سيرها إذ يتوقع بعد الإستقرار على رأي موحد التقدم الإيجابي في نسبة الإنجازخصوصا بعد التقدم في إنجاز قواعد بيانات وبرامج تكوين لفائدة المحققين حيث من المبرمج أن يتم استكمال احداث الهيئة المذكورة موفى سنة 2027.

المؤشر 2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

يهم هذا المؤشر تأصيل ثقافة الدفاع التجاري لدى المؤسسات الصناعية التونسية ومعرفتها بطرق الاستفادة المفتوحة لها للتظلم قياسا للتجاوزات الطارئة في علاقة بالممارسات غير المشروعة عند التوريد، كما يمكن من تبين مدى إلمام نفس المؤسسات باختصاصات كل جهة لها علاقة بالتجارة الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة%	15	20	35	40	45

تم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 15% ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 20 %خلال سنة2024 عوضا عن 30% المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 .

وتجدر الإشارة أنه تم خلال سنة 2024، تلقي مجموعة من العرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة. غير أن هذه العرائض افتقدت في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

وينتظر تسجيل ارتفاع في نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة لتبلغ 35%سنة 2025 و 40 % سنة 2026 إذا تم التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري تقدما يتماشى مع التوقعات في الغرض، وإنجاز برامج تحسيسية وتكوينية لفائدة المؤسسات.

2-2 تقديم أنشطة برنامج التجارة الخارجية في علاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:الأنشطة والأعمـال لبرنامج التجارة الخارجية لسنة 2025

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية للأنشطة لسنة 2025	الأعمال(دعائم الأنشطة،المشاريع والأنشطة الفرعية)
الهدف 1.2: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	المؤشر1.1.2:نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر	%89	التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية -	76706.ألف دينار	- التفاوض مع الجانب الأوروبي قصد تطوير اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجانبين خلال سنة 1995. -مواصلة المفاوضات المتعلقة قصد استكمال الاتفاق التجاري التفاضلي مع اندونيسيا -مواصلة المفاوضات بخصوص الاتفاق التجاري التفاضلي مع اندونيسيا. -التفاوض مع الجانب القطري للوصول إلى صيغة نهائية لاتفاق تعاون اقتصادي وتجارة حرة ثنائي - مواصلة المفاوضات في إطار اتفاقية الزليكاف حول القطاعات الخمس ذات

				دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات لتشجيع التصدير	33015 ألف دينار
					الأولوية في التحرير والانطلاق في اعداد قائمة الالتزامات الخصوصية في السبع قطاعات المتبقية - مواصلة المفاوضات في إطار اتفاقية الزليكاف حول الاطار الترتيبي لإزالة الحواجز غير التعريفية -استكمال المفاوضات حول ملاحق بروتوكولات التجارة الرقمية والاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية. - مواصلة المفاوضات في إطار اتفاقية الزليكاف حول قواعد المنشأ المتفق حولها. -مواصلة حشد الدعم لانجاز مشروع الممر التجاري البري التونسي الافريقي وتاهيل معبر راس جدير والمنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان. -الاستفادة من مذكرات التفاهم بين تونس والجانب الليبي بتاريخ 10 اوت 2023في مجال المعارض والأسواق الدولية. -الرفع من حجم التجارة البينية بين تونس والجانب الليبي .
	المؤشر 2.1.2: نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	%33			تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (22 تظاهرة مبرمجة) تطوير الإطار الترتيبي والتنظيمي لمركز النهوض بالصادرات
	المؤشر3.1.2: نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	%47			تعصير منظومة التصرف في ملفات شركات التجارة الدولية تطوير البوابة الرقمية لمركز النهوض بالصادرات تركيز منصة افتراضية للتصدير واللقاءات المباشرة
الهدف 2.2: تعزيز حماية	المؤشر1.2.2: نسبة التقدم في احداث الهيئة العامة	%90			- تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق

المنتوج الوطني	**للتحقيق في مجال الدفاع التجاري**				**بتنظيم وزارة التجارة** **-تنقيح الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة** **-الإعداد المادي لإنجاز دراسة حول تركيز نظام انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا ورقمنه الأرشيف الخاص بالوثائق المتعلقة بالتحقيقات**
	المؤشر 2.2.2 :نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	**%35**			**-انجاز برامج تكوين لفائدة غرف التجارة والصناعة والمنظمات المهنية والمؤسسات الإعلامية** **- إرساء نظام تظلم واحاطة فنية لفائدة المؤسسات المتضررة من الممارسات غير المشروعة عند التوريد**

3-2 مساهمة الفاعليين العموميين في أداء البرنامج:

يمكن تقسيم الفاعلين العموميين على مستوى برنامج التجارة الخارجية الى:

-فاعل عمومي يساهم مساهمة مباشرة في المجهود التصديري: وهو مركز النهوض بالصادرات سواء من حيث توفير الدعم للمؤسسات المصدرة أو عبر تشريكها في سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية عبر الية المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج وعن طريق البعثات الترويجية.

حيث يتولى مركز النهوض بالصادرات الدعم اللوجستي للصادرات التونسية من خلال تحمل جزء من تكاليف النقل للضغط على أسعار التصدير وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج التونسي مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة إضافة الى اتاحة الفرصة للمؤسسات المصدرة ضمن نطاق التظاهرات التجارية لعقد لقاءات ثنائية بينها وبين المؤسسات التي قد تكون معنية باستيراد منتجات مماثلة.

علاوة على ذلك تتيح البعثات الترويجية التي ينظمها ويشرف عليها مركز النهوض بالصادرات لممثلي المؤسسات المصدرة دراسة فرص التصدير الممكنة خاصة في الأسواق الجديدة وربط علاقات تجارية مباشرة مع المؤسسات المتواجدة داخل تلك الأسواق الجديدة وإبرام عقود تصدير معها.

وتبعا لتأثيرات الأزمة الصحية العالمية والحرب الأكرانية الروسية على التجارة الدولية وتأثيراتها على سلاسل القيمة وسلاسل الامدادات العالمية فقد إرتأى المركزخلال الفترة المقبلة العمل على وضع أهداف إستراتيجية استباقية باعتماد مصفوفة أولويات تحدد القطاعات والأسواق التي يستوجب التركيز عليها من خلال أنشطته المختلفة والميزانيات المرصودة.

كما يسعى المركز إلى تنفيذ خطة للإصلاح المؤسساتي والمنبثقة عن الدراسة الاستراتيجية لإعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات والممولة من قبل البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

- فاعلين عموميين يساهمون بطريقة غير مباشرة في الإحاطة بالمؤسسات:

وهم أساسا غرف التجارة والصناعة، حيث تتولى غرف التجارة والصناعة إدارة مجموعة من الأنشطة تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية في مجال الاستفادة من آليات الدعم والإحاطة المتاحة إضافة إلى تنظيم بعض التظاهرات الجهوية والإقليمية للتعريف بالمنتوج التونسي بالتوازي مع توفير فرص المشاركة للمؤسسات المنتصبة بالجهة للمشاركة في بعض المعارض والتظاهرات الخارجية وذلك حسب طبيعة العرض القابل للتصدير المتوفر ضمن نطاق مرجع تدخلها الترابي.

جدول عدد2 :مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
مركز النهوض بالصادرات	دفع التصدير (تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري)	الترويج للصادرات التونسية من الخيرات والخدمات من خلال: -تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج، -المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المنتوجات المعدة للتصدير	9،740 م.د تأجير 2،225م.د تسيير 67،541م.د النهوض بالصادرات 10 م.د صندوق الخزينة 11،05م.د تمويل عمومي
غرف التجارة والصناعة	دفع التصدير (تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري)	الإحاطة بالمؤسسات المصّدرة لتطوير نشاطها الدولي ودعم قدراتها التصديرية، التعاون الثنائي مع غرف التجارة والصناعة بالخارج وتبادل المعلومات وتنظيم تظاهرات اقتصادية مشتركة	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

تقديم ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2025
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	11 238	11 742	12000	258	+2.2
نفقات التسيير	2 857	2 985	3105	120	+4.02
نفقات التدخلات	67 185	97 518	94616	-2902	-3.0
نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجمـــوع	**81 280**	**112 245**	**109721**	**-2524**	**-2.25**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	11 238	11 742	12000	12541	12964
نفقات التسيير	2 857	2 985	3105	3236	3345
نفقات التدخلات	67 185	97 518	94616	98966	102301
نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**81 280**	**112 245**	**109721**	**114743**	**118610**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**81 280**	**112 245**	**109721**	**114743**	**118610**

نفقات التأجير:

بلغت تقديرات نفقات التأجيرلسنة 2025 مايعادل 12 م.د مقابل 11،742 م.د بالنسبة لسنة 2024 مسجلة زيادة بنسبة 2،2% أي بفارق قدره 258 أ.د حيث تم الأخذ بعين الاعتبارالزيادات في الأجور بالنسبة لأعوان الوزارة وأعوان مركز النهوض بالصادرات خاصة منهم العاملين بالخارج باعتبار تطور سعر صرف الدينار التونسي.

نفقات التسيير:

تم الأخذ بعين الإعتبار تطور نسبة التضخم ، وبلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2025ما يعادل 3،105 م.د مقابل 2،985. م.د بالنسبة لسنة 2024 مسجلة زيادة بنسبة 4%أي بفارق قدره 120 أ.د.

نفقات التدخلات:

بلغت تقديرات إعتمادات نفقات التدخلات لسنة 2025 ما يعادل 94،616م.د مقابل 97،518 مليون دينارلسنة 2024 مسجلة انخفاضا بنسبة 3 %أي بفارق يقدربـ 2،902م.د موزعة على النحو التالي:

-الدعم في إطار النهوض بالصادرات 67،541 مليون دينار،

-المساهمة في المنظمات العالمية: 6 مليون دينار،

-منحة الوداية بعنوان وصولات أكل : 25 ألف دينار،

-تدخلات ذات صبغة تنموية لفائدة مركزالنهوض بالصادرات: 11،050 مليون دينار.

-صناديق الخزينة م.ن.ص ز 10 م.د

نفقات الإستثمار:

لم يتم تخصيص إعتمادات لنفقات الاستثمار خلال سنة 2025.

برنـــامج القيـادة و المســاندة

رئيس البرنامج: السيّد صـــالح عيـــسى

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1/ استراتيجيــة البرنامج:

تندرج غاية برنامج القيادة والمساندة في اطـار تنشيط مختلف الوحدات والهياكل المتموقعة على مستوى قيادي والتي تخول بلورة قرارات وتوصيات ذات بعد استراتيجي وهيكلي أو ذات بعد ظرفي مع ضمان انسجام وفعالية مخرجاتها.

كما يعمل البرنامج على حوكمة الانفاق العمومي لاسيما ضمان إستمرارية توفر الموارد وترشيد الإستخدامات ذات الصلة لتحقيق الأهداف القطاعية للبرامج العملياتية بالنجاعة المطلوبة وتحديث الإدارة وتحسين الخدمات وتطوير نظام المعلومات بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في علاقة بممارسة نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على حد السواء.

كما تم تسجيل فوارق على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار على مستوى المديرين والمديرين العامين حيث لا يتجاوز نسبة 25 % وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وتجنب المخاطرة وعدم توفر ظروف عمل ملائمة خاصة على المستوى الجهوي وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتحسين ظروف العمل مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة النساء في مواقع القرار إلى حدود 30% في أفق 2026.

و من خلال تشخيص برنامج القيادة والمساندة يتبين أن هذا الأخير يشهد ثنائيتين:

1- **على مستوى الرصيد البشري** : كفاءة وخبرة العناصر البشرية مقابل محدودية العدد بالنظر إلى حجم أنشطة البرنامج.
2- **على مستوى الإستثمارات** : توفر الإعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع مقابل ارتباط تنفيذها بمدى تقدم متابعتهاعلى مستوى المجالس الجهوية.

ويشهد أيضا تثمينا للعنصر النسائي بمزيد إدماجه في مختلف محاور تطوير الموارد البشرية كالتكوين على الرغم من محدودية عدد الأعوان مقارنة بنشاط المهمة.

هذا، وفي إطار تقديمه الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

-**تطوير حوكمة المهمة:**ضمان انسجام وفعالية القرارات الإستراتيجية والهيكلية لقطاع التجارة واستشراف وتنشيط آليات اليقظة لإدارة الأزمات من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعناصر الإشراف والمتابعة والتقييم

والتخطيط وكذلك تطوير العلاقة الاتصالية مع الإعلام والمنظمات الرسمية والوطنية والتوجه نحو سياسة إتصالية مباشرة تجاه المواطن بالإضافة إلى تكريس الحق في النفاذ للمعلومة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

-تحسين التصرف في الموارد البشرية:تجديد وتحديث التصرف الإداري من ذلكالعمل على تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تأهيل وتطوير القدرات المهنية والمعرفية للأعوان مع الحرص على ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

-ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية: يتمثل تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة في إحكام إعداد بيانات ووثائق المتابعة والتنفيذ وتحسين نسبة إستهلاك الإعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة بشكل لا يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة مع العمل على الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتطوير نسبة استهلاك إعتمادات التنمية المرصودة بالميزانية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج القيادة والمساندة على برنامج فرعي مركزي يتفرع إلى 3 وحدات عملياتية (القيـادة، اللوجستيك والتجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 9-1- :تطوير حوكمة المهمة**

يعتبر تطوير حوكمة المهمة من أوكد الأولويات والأهداف وذلك في إطار تكريس سياسة الحوكمة الرشيدة عبر تركيز واستغلال آليات القيادة الحديثة والتي من شأنها أن تضمن حسن تنفيذ القرارات بتفاعل وتعاضد جميع البرامج وقدرة على بلورة أهداف نوعية وواقعية ذات تأثير مباشر على مسار تطور مؤشرات الأداء.

هذا، ويسهر البرنامج على تطوير السياسة الإتصالية تكريسا لمبدأ الشفافية من خلال تسهيل تحصيل المعلومة بصفة آنية وتفاعلية من خلال وضع إطار متماسك للنظام المعلوماتي وتثمين التصرف في الشؤون القانونية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.9:نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية**

يرتبط مردود مهمة التجارة وتنمية الصادرات بمدى فاعلية لجان القيادة التي تعتبر النواة الأولى للقرارات والتوصيات ذات التأثير المباشر على قطاع التجارة سواء كان ذلك على مستوى هيكلي أو ظرفي باعتماد مبدأ التشاركية بين مختلف المتدخلين في القطاع. وتسعى الوزارة إلى أن تكون القرارات والتوصيات المرتبطة بحوكمة

وتطوير قطاع التجارة فعالة ونابعة عن تشخيص واقعي لضمان حسن تطبيقها وتجسيمها. ويتمثل المؤشر في نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	**نسبة%**	**63**	**67**	**70**	**75**	**80**

تم تسجيل تحسن في نسبة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجان المتابعة والتقييم (63% خلال سنة 2023وتوقعات بنسبة67 بالمائة سنة 2024 عوضا عن تقديرات 70% المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 ومن المنتظر أن تصل إلى 70 بالمائة خلال سنة 2025 وذلك باعتبار بداية تجاوز بعض الصعوبات ذات العلاقة على غرار استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار بعض النصوص الترتيبية.

✓المؤشر 2.1.9 عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة

تم اختيار المؤشر لقياس مدى إتاحة المعلومة لفائدة المواطن ضمن سياسة انفتاحية تقوم على مبدأ الشفافية والتي لا يمكن تبنيها بمعزل عن توجه عام خارج إطار الحوكمة. وبالتالي فإن التأسيس لإدارة منفتحة على الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين يعد أمرا أساسيا ورافدالدفع التنمية في القطاع التجاري.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر2.1.9: نسبة الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة	**نسبة%**	**39**	**14،8**	**16**	**18**	**20**

قدرت نسبة تطور الزيارات للمواقع الالكترونية ب 14،8 %خلال سنة 2024 وقدرت ب16% خلال سنة 2025 وذلك بالنظر نسب تطوّرمختلف القنوات الرقمية المعتمدة في التواصل مع العموم، حيث أن عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب وهو ماسينعكس إيجابا على نتائج السنوات اللاحقة بالإضافة إلى التركيز على نوعيّة النشريات على موقع التواصل الاجتماعي ووتيرتها ونسق تجديدها

الهدف 9-2- : تحسين التصرف في الموارد البشرية

تماشيا مع سياسة الدولة الرامية إلى تذليل الصعوبات المسجلة على مستوى المالية العمومية، كما تبينه المؤشرات الإقتصادية وذلك على غرار وزن كتلة الأجور على ميزانية الدولة الذي يعتبر مرتفعا نسبيا وما له من تأثير سلبي على خلق الثروة، تهدف المهمة إلى احتواء كتلة الأجور وتركيز إجراءات وآليات تعتمد على تطوير قدرات الأعوان والرفع من مردوديتهم مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال بتذليل الفوارق أينما كان موقعها.

- **المؤشرات:**

✓ المؤشر 1.2.9:نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

يعتمد هذا المؤشر على الإعتمادات المخصصة للأجور. وقد تم اختيار المقارنة بين الإستهلاك الفعلي والتقديرات لقياس نسق تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى. وعليه، يتجه العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق نسب معقولة محاسبيا حتى يتسنى توجيه موارد الميزانية نحو مشاريع التنمية. وبالتالي فإن قواعد التصرف في الموارد البشرية لابد لها أن تتوجه تدريجيا نحو تثمين جودة العمل والكفاءة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1.2.9: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%	92.7	100.5	100.3	100.2	100

لم يبلغ مستوى إستهلاك إعتمادات الأجور التقديرات خلال سنة 2023 وذلك تبعا لتعذر صرف منحة التحفيز بعنوان سنة 2022 والتي تبلغ نسبة الإعتمادات المخصصة لها حوالي 4 % من جملة الإعتمادات النخصصة للتأجير وكذلك تعذر استكمال إجراءات تادية مصاريف إلحاق بعض الأعوان في الإبان (أعوان يخضعون لإتفاقيات تأجير).

من المتوقع أن يتساوى مقدار استهلاك الإعتمادات المخصصة للأجور مع التقديرات بحلول سنة 2027 وذلك بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بإجراءات انتداب أعوان عن طريق مناظرة خارجية لتعزيز مصالح الوزارة في إطار دعم جهاز المراقبة الإقتصادية.

يعتمد هذا المؤشر على الإعتمادات المخصصة للأجور. وقد تم اختيار المقارنة بين الإستهلاك الفعلي والتقديرات لقياس نسق تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى. وعليه، يتجه العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق نسب معقولة محاسبيا حتى يتسنى توجيه موارد الميزانية نحو مشاريع التنمية. وبالتالي فإن قواعد التصرف في الموارد البشرية لابد لها أن تتوجه تدريجيا نحو تثمين جودة العمل والكفاءة.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

يبرز المؤشر المعتمد مدى اندماج المهمة في البرنامج الوطني للتكوين في المجالات ذات الأولوية والتي يتم تحديد محاورها بصفة سنوية حسب السياق العام لسياسة الدولة في مجال التصرف في الأعوان.

كما أن التحكم في كتلة الأجور لابد أن يكون مصحوبا بإجراءات تهدف إلى تطوير الأداء من ذلك خاصة تنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة باعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2.2.9: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية	نسبة%	45	70	72	74	80

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2023 ما يقارب 45% ومن المتوقع بلوغ نسبة 70 % خلال سنة 2024 عوضا عن 80 % المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وقدرت هذه النسبة 72% خلال سنة 2025 وذلك من خلال:

-العمل على الترفيع في عدد الدورات التكوينية المبرمجة،

- توفير الإمكانيات المادية واللوجستية التي تتيح إجراء عدد أكبر من الدورات بتوفير قاعات تكوين أخرى وفضاءات تكوين يمكن إستغلالها لإنجاز دورات تكوينية،

- تفويض صلاحيات لفائدة الإدارات الجهوية للتجارة من أجل تنظيم دورات تكوينية بالجهات وتوفير مكونين على عين المكان عوض التنقل إلى الإدارة المركزية.

الهدف 9-3- : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

يسعى برنامج القيادة والمساندة في إطار الشخصية المعنوية للدولة الضامنة لإستمرارية المرافق وإسداء الخدمات الإدارية والرفع من جودتها إلىترشيد الإنفاق العمومي والمحافظة على التوازنات المالية للدولة من خلال السعي إلى الإيفاء بالتعهدات. حيث أن عملية تطوير التصرف في الإعتمادات المخصصة للوزارة وممتلكاتها ووضع إطار موّحد للمتابعة والتنفيذ والتدقيق في النفقات من شأنه أن يتيح الاستغلال الأمثل للإعتمادات ويحقّق النجاعة المطلوبة لبلوغ الأهداف المرسومة لمختلف البرامج..

- **المؤشرات:**

✓المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

يتم الإعتماد ضمن هذا المؤشر على تقلبص الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية بهدف مزيد إحكام عملية الإعداد والتنفيذ من خلال العمل على حسن إعداد وتطبيق مخطط زمني يراعي الحاجيات في الوقت المناسب.

حيث أن ضبط تقديرات الميزانية بالدقة المطلوبة يعكس تخطيطا وبرمجة شاملة تعكس بدورها حسن تحديد الحاجيات من الموارد وقدرة على قيادة مسار تحقيق الأهداف المرسومة ضمن استراتيجية البرنامج بأقل نسبة مخاطر ممكنة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	%	85	98.2	98.7	99.2	99.5

يتأثر مستوى تنفيذ ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط بالنفقات ذات الصبغة الإستثمارية ونفقات التسيير وهو مايتطلب مزيد إحكام عملية تقدير تقدم انجاز المشاريع التي تعهد للهياكل المركزية بصفة مباشرة أو لفائدة المجالس الجهوية وكذلك مزيد احكام عملية برمجة التحويلات لفائدة المؤسسات تحت الإشراف لإنجاز برامج ومشاريع تنموية .

المؤشر 2.3.9 : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

يتمثل المؤشر في قياس نسبة الإعتمادات المخصصة من الميزانية لفائدة برنامج القيادة والمساندة من الإعتمادات الجملية للمهمة، حيث يمكّن هذا المؤشر من تقييم مدى فاعلية الدور اللوجستي لبرنامج القيادة والمساندة في تحسين التصرف في الموارد المالية باعتبار ما يشتمل عليه من مسارات إنفاق متعددة ومتنوعة.

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.	%	7.5	7.9	7.3	7.1	6.9

سيشهد مستوى الإعتمادات على المدى المتوسط استقرارا نسبيا حيث من المتوقع أن تسجل الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة نسبا مقبولة لتصل إلى 6.9 % سنة 2027. ويفسّر ذلك باستقرار برامج الإنفاق المتوقعة للبرنامج مقارنة بارتفاع مستوى ميزانية المهمة ككل وذلك تبعا لتعزيز أداء برنامج التجارة الداخلية عن طريق برمجة عدة إجراءات خصوصية على غرار انتداب أعوان لمهام المراقبة الاقتصادية يصحبه مراجعة المنح التحفيزية لفائدتهم وكذلك دعم لوجستي على مستوى التجهيزات ووسائل العمل.

✓المؤشر 3.3.9: معدل كلفة التسيير للعون الواحد.

يترجم هذا المؤشر الكلفة بمعنى بأي ثمن تم تحقيق نسبة معينة من الأهداف المرسومة لذا فهو يعكس مدى ترشيد الإستهلاك لنفقات التسيير .

مؤشرالأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 3.3.9: معدل كلفة التسيير للعون الواحد	عدد	8357	8753	8294	7900	7650

بلغ معدل كلفة التسيير للعون الواحد خلال سنة 2023 ما يقارب 8357 د ومن المتوقع بلوغ 8753 د عوضا عن 7755 د المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 خاصة مع تفعيل برنامج استعمال اعتمادات حساب أموال المشاركة " دعم القدرات في مجال المنافسة" حيث تم رصد مبلغ 500 أ.د بعنوان سنة 2024 وقدرت هذه الكلفة 8294 د خلال سنة 2025 نظرا للارتفاع المنتظر في عدد الأعوان تبعا لانجاز البرنامج الخصوصي للانتدابات حيث تم برمجة انتداب 200 اطار بعنوان سنة 2024.

- **الهدف 9-4 : تطوير نشاط التجارة الإلكترونية**

نظرا للتطور المستمر للمعاملات التجارية الإلكترونية وفي إطار تدعيم الاقتصاد اللامادي تعتبر التجارة الإلكترونية رافدا للتنمية الاقتصادية من خلال الإسهام في تنمية القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذلك بنشرالثقافة

الرقمية لدى المؤسسات الإقتصادية وتنظيم نشاط التجارة الإلكترونية عبرالمنصات التجارية الإلكترونية. لذا، فإن هذا الدور الأفقي الشامل لأنشطة التجارة بمختلف تفرعاتها يجعل من قيادة عملية ترسيخ وإرساء دعائم الاقتصاد الرقمي من أولويات البرنامج وذلك من خلال العمل على تطوير وتوفيرمتطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية.

- **المؤشرات:**

✓المؤشر 1.4.9:نسبة مواقع التجارة الالكترونية.

يرتبط تطوير نشاط التجارة الإلكترونية بالأساس بعدد الفاعلين الاقتصاديين عبر المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري وكذلك بحجم تدفق المعاملات المالية من خلال هذه المواقع. وبالتالي فإن هذين المؤشرين يمكنان من تقييم التطور التجاري عبر المواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1.4.9: نسبة تطور مواقع التجارة الالكترونية	%	26-	30	35	40	50

تبعا للمعطيات المتوفرة بجذاذة الدفوعات في تونس بالأرقات الصادرة عن البنك المركزي التونسي، بلغ عدد مواقع الواب 1256 موقع تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2023 مسجلا نقصا بنسبة 26% مقارنة بسنة 2022 (1583) ويفسر هذا الإجراء في إحتساب مواقع الواب النشطة فقط (يعتبر الموقع الإلكتروني التجاري نشطا إذا كان قد سجل معاملة واحدة على الأقل خلال عام متجدّد).

وتجدر الإشارة أن هذا العدد يتجاوز بكثير العدد الفعلي لمواقع التجارة الإلكترونية والتي تعتمد طريقة الدفع عند التسليم وتفتقد الإدارة إلى الآليات اللازمة لحصرها وقد شهد نشاط مزودي خدمات اللوجستية تطوّرا هائلا خلال السنوات الأخيرة نتيجة إستفحال ظاهرة البيع عبر مواقع التواصل الإجتماعي.

✓ المؤشر 2.4.9: نسبة قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

بهدف متابعة نسق تطوّر معاملات مواقع التجارة الإلكترونية في تونس، يتم الإعتماد على المؤشرات التي يقع إصدارها من قبل شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمعرفة عدد وقيمة معاملات الدفع الإلكتروني المنجزة عبر مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني الراجعة لها بالنظر.

مع العلم وأن أغلب المعاملات (قرابة 90%) تتمّ نقدا من خلال الدفع عند االتسليم عبر مزودي خدمات النقل السريع الذي يصعب التحصّل على عدد وقيمة معاملاتهم لغياب الإطار المنظّم لها.

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 2.4.9:نسبة تطور قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	42،4	50	55	60	65

تبعا للمعطيات المتوفرة بجذاذة الدفوعات في تونس بالأرقات الصادرة عن البنك المركزي التونسي، وبناء على النتائج المسجلة سنة 2023 تمّ تسجيل تطوّر ب42.4% مقارنة بسنة 2022 على مستوى قيمة المعاملات الدفع الإلكترونية وذلك بالرغم من إنخفاض عدد مواقع الواب التجارية التي تستعمل الدفع الإلكتروني، ويتوقّع أن تبلغ 50 % خلال سنة 2024 عوضا عن 55% المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 ليتواصل هذا النمو خلال السنوات المقبلة حيث قدر بنسبة 55% خلال سنة 2025 و 65 % سنة 2027 وذلك بناء على تطوّر مناخ الاعمال الإلكترونية على الخط فضلا عن تنامي عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على شبكة الأنترنات والدفع الإلكتروني في إسداء خدماتها.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة والأعمال لبرنامج القيادة والمساندة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	الأعمال(دعائم الأنشطة، المشاريع والأنشطة الفرعية)
الهدف 9-1- : تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	% 70	القيــادة	3313 أ.د	- تكوين فرق عمل لمتابعة تنفيذ الإجراءات - عقد جلسات عمل للمتابعة والتقييم -- لوحة قيادة للمتابعة
	المؤشر2.1.9: عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية	%16			-مزيد تطوير موقع واب الوزارة وتحيين المحتوى. -إضافة بعض الخدمات على الخط لاسيما التفاعل الآني مع المتعاملين مع مختلف هياكل الوزارة. -التوجه نحو اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كروابط تحيل إلى الولوج إلى موقع الواب للوزارة وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.
الهدف 9-2 : تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.2.9:نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	%100،3	اللوجستيك	8507 أ.د	- تحديد دقيق لجميع المتغيرات عند إعداد تقديرات اعتمادات الأجور خاصة على مستوى حركة الأعوان المباشرين بالمهمة. - العمل على تركيز تطبيقة إعلامية بالوسائل الذاتية للمهمة تتعلق بإعداد الميزانية. - ضبط المسارات المتعلقة بنفقات التأجير بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة في إطار إرساء منظومة الرقابة الداخلية. - التحكم في آجال تنفيذ الترقيات المرخص فيها. - إحكام عمليات النقل والإلحاق وذلك بالالتزام بما تم برمجته وفي حدود توفر الاعتمادات المتعلقة بالغرض. - تطبيق الأوامر والقرارات ذات المفعول المالي في الآجال لتجنب عمليات صرف الملاحق
	المؤشر2.2.9:نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية	%72			- إطلاق جلسات دورية في إطار حوار التصرف لتشخيص عنصر التكوين بالمهمة حتى يتسنى الرفع من مستوى وآفاق تطوير المؤهلات ومواكبة البرامج الهادفة لتعصير الإدارة. - إعتماد تطبيقة إعلامية تعنى بكل مجالات التصرف في التكوين والتربصات تمكن من المتابعة الحينية لعنصر التكوين طيلة المسار المهني للعون. - الالتزام بإعداد وتنفيذ مخطط زمني للدورات التكوينية مع تبويبها حسب الأولوية تتم المصادقة عليه ضمن البرمجة السنوية للنفقات عند البرمجة

					الأولية أو عند التحيين. - التوجه نحو تحديد دورات تكوينية الزامية وأخرى اختيارية تكميلية يتم اعتمادها في المناظرات الداخلية للترقية في الرتبة.
الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	المؤشر 1.3.9 : نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	98،7 %			مواصلة برنامج إرساء الرقابة الداخلية لإعداد أدلة إجراءات متضمنا لمسارات الإنفاق فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية بمختلف تفرعاتها. - إحترام آجال انجاز الصفقات طبقا للبرمجة المعدة للغرض - إعادة تنظيم الهياكل المعنية المتعهدة بالشراءات العمومية وأساليب العمل صلبها وتعزيزها بالعنصر البشري المؤهل. - تنفيذ الاستثمارات والتحكم في المخاطر التي تحول دون بلوغ نسب التقدم المبرمجة
	المؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	7،3%			برمجة مشاريع قابلة للتنفيذ مكتملة الشروط من دراسات أو وضعيات عقارية ... ليتسنى استكمالها في الآجال. - متابعة تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الجهوية واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز العراقيل. - تحيين مستمر لتوزيع اعتمادات التسيير بين البرامج يترجم الكلفة الحقيقية حسب البرنامج.
	المؤشر3.3.9: معدل كلفة التسيير للعون الواحد	8294 د			- الالتزام بالإجراءات المتعلقة بترشيد الاستهلاك والضغط على النفقات. - تركيز منظومة للتصرف في المخزون والمنقولات. - حسن توزيع التجهيزات لضمان الاستغلال الاقتصادي والناجع دون تسجيل نقائص أو مصاريف إضافية في علاقة بتطور عدد الأعوان بين البرامج أو داخل المهمة
الهدف 4.9 تطوير نشاط التجارة الإلكترونية	المؤشر 9-4-1 نسبة مواقع التجارة الالكترونية	35 %	التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي	290 أ.د	تحقيق الأهداف ذات الأولوية المنبثقة عن الدراسة: "تقييم جاهزية تونس للتجارة الالكترونية eTReady والتي تمّ إنجازها من قبل من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) - مواصلة تأطير وتحسيس باعثي المشاريع والتشجيع على الاستثمار في التجارة الالكترونية من خلال: *تكثيف الدورات التكوينية الموجهة لهم في مختلف المجالات المرتبطة بالإقتصاد الرقمي * الانتفاع بالدورات التكوينية في مجال التجارة الالكترونية والتي يقع تنظيمها في إطار مركز التكوين والاحاطة في مجال التجارة الالكترونية Hub.Commerce Connectالذي تم إحداثه بالتعاون مع مركز التجارة الدولي..

					- متابعة مراقبة مواقع التجارة الالكترونية بالتنسيق مع الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية. - متابعة مراقبة ظاهرة التجارة الالكترونية غير المنظمة التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي
	المؤشر 9-4-2 نسبة قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%55			- الاستفادة من إمكانات التجارة الإلكترونية على مستوى السوق المحليّة والموجهة للتصدير، من خلال تنفيذ الإصلاحات المناسبة لتخفيف الإجراءات وتعزيز الحوار بين المتدخلين حول القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وضمان التنسيق من أجل فعالية تنفيذ مبادرات التجارة الإلكترونية ذات الأولوية. - تنفيذ خطّة عمل Plan d'Action eTReady وتنفيذها بدعم من الأونكتاد مع العمل على إيجاد التمويلات اللازمة لدى الشركاء الماليين والفنين في غطار التعاون الدولي

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2025

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2023	ق .م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	5 181	5 850	5995	145	+2.5
نفقات التسيير	1872	3 325	3410	85	+2.5
نفقات التدخلات	85	75	75	0	0
نفقات الاستثمار	1 428	3 980	2630	-1350	-33.9
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	8567	13 230	12110	-1120	-8.5

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	5 181	5 850	5995	6273	6484
نفقات التسيير	1872	3 325	3410	3565	3685
نفقات التدخلات	86	75	75	77	80
نفقات الاستثمار	1 428	3 980	2630	2749	2842
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	8567	13 230	12110	12664	13091
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	8567	13 230	12110	12664	13091

-نفقات التأجير: من المتوقع أن تصل نفقات الأجور بالبرنامج سنوات 2025-2027 حصة تبلغ 10،5 % من اجمالي نفقات تأجير المهمة حيث سيتم الاقتصار على تطبيق الإجراءات الخصوصية المتعلقة بمشروع مراجعة الأمر عدد 1116 لسنة 2019 المتعلق بمنحة المراقبة الإقتصادية مع تعزيز الموارد البشرية ببعض الأعوان من جملة الأعوان الذين سيتم انتدابهم وتعتبر نسب تطور كتلة الأجور بالبرنامج متماشية مع الإجراءات والأهداف المرسومة بالمهمة من حيث تطوير وحوكمة التصرف في الموارد البشرية.

نفقات التسيير: تم الأخذ بعين الاعتبار لتطور الاعتمادات وفقا لتطور نسبة التضخم والأسعار سنويا عملا بمنشور إعداد مشروع الميزانية، مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض التغييرات على مستوى أنشطة البرنامج والتي تتباين من سنة لأخرى حسب الحاجة وما سيتم اعتماده من برامج على غرار برامج الشراءات والصيانة المزمع تنفيذها وفقا للمعايير المعمول بها، ويتم في هذا السياق برمجة اعتمادات في حدود ما يسمح من تعمير ذمة المهمة دون اخلال بالتعهدات ذات الصلة.

-نفقات التدخلات: تتعلق الاعتمادات المبرمجة بتمويل عملية اقتناء وصولات الأكل وإسناد المساعدات الاجتماعية لفائدة المنخرطين بالوادية وهي اعتمادات تكاد تكون ثابتة باعتبار عدم تسجيل انتدابات جديدة.

-نفقات الاستثمار: ستشهد نفقات الإستثمار خلال سنة 2025 انخفاضا بنسبة 34% (-1350 أ.د) ويعود ذلك بالأساس لتراجع قيمة الإعتمادات المخصصة للتجهيزات الإدارية (عدم ترسيم اعتمادات لاقتناء وسائل نقل خلال سنة 2025 مقابل 1 مليون دينار مرسمة خلال سنة 2024) كما تم برمجة زيادة ب 4،5 % خلال سنة 2026 و 3،4% خلال سنة 2027. أما في مايتعلق ببقية الاستثمارات فلم تشهد تغير كبيرخلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024 على غرار البناءات الإدارية (1857 أ.د مقابل 1900 أ.د) والتجهيزات الاعلامية (605 أ.د مقابل 535 أ.د) .

الملاحـق

الملحق1: بطاقـــات مؤشـــرات الأداء

بطاقـة مؤشر الأداء: نسبة التغطية في تزويد السوق خلال فترات فجوات الإنتاج

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك

2.تعريف المؤشر: الترفيع في نسبة التغطية في تزويد السوق بمادتي البطاطا والحليب خلال فترات الفجوات وتراجع الإنتاج.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد أيام التغطية/عدد أيام الفجوة 100x

- بالنسبة لمادة البطاطا: يتم إحتساب نسبة التغطية على قاعدة فترة فجوة بـ 3 أشهر (90 يوم)
- بالنسبة لمادة الحليب: يتم إحتساب نسبة التغطية على قاعدة فترة فجوة بـ 6 أشهر (180 يوم)

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير يومية لوضعية التزويد بالإدارات الجهوية للتجارة والمعاينات الميدانية.

4. تاريخ توفّر المؤشر: آخر السنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) لسنة 2027: 95،9% لمادة البطاطا و87 % لمادة الحليب

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التغطية في تزويد السوق خلال فترات فجوات الإنتاج بـ:						
مادة البطاطا	%	95،5	94،4	94،4	95،5	95،9
مادة الحليب	%	83	83	86	86،5	87

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لمؤشر مادة البطاطا: خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة تكون هناك فجوة إنتاج في مادة البطاطا على اعتبار أنه لا يوجد إنتاج في فترة الخريف مع إمكانية أن تشهد فيها السوق نقص في هذه المادة لذلك سيتم العمل على مزيد إحكام تزويد السوق وذلك بالترفيع في نسبة التغطية بهذه المادة من خلال المخزون التعديلي أو التوريد عند الاقتضاء.
- بالنسبة لمؤشر مادة الحليب: تمتد فترة تقلص الإنتاج بداية من شهر سبتمبر إلى غاية شهر فيفري من السنة الموالية (حوالي 6 أشهر) حيث يتم تسجيل تراجع تدريجي في إنتاج الحليب المعقم خاصة خلال فترة الشتاء تكون فترة راحة بالنسبة للأبقار الحلوب (baisse de lactation) مع إمكانية أن تشهد فيها السوق نقص في هذه المادة. لذلك سيقع العمل على مزيد إحكام تزويد السوق من هذه المادة وبذلك الترفيع في نسبة التغطية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بمستويات الإنتاج وتكوين المخزونات التعديلية التي تبقى مرتبطة بدروها بالعوامل المناخية.
- إمكانية التعديل في فترة فجوات الإنتاج في الآجال المستوجبة يبقى مرتبط بدقة المعطيات المقدمة من قبل المصالح المعنية بالوزارة المكلفة بالفلاحة.

بطاقة مؤشرالأداء: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية

رمز المؤشر:2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك
2. **تعريف المؤشر:**متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية والتحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق وضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الزيارات الميدانية /عدد المتدخلين بالسوق
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية)والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 85**% سنة2027،
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديـر الأبحـاث الاقتصـاديـة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	نسبة%	69،3	75	80	82	85

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لا يوجد تفاوت بين الإنجازات والتقديرات باعتبار أن الحفاظ على توازن السوق وحسن سير المعاملات التجارية وجودة وسلامة المنتجات مرتبطة في جزء هام منها بمراقبة السوق غير أن عدة عوامل قد تؤثر على تحقيق القيمة المنشودة منها ضعف الإمكانيات المادية والبشرية والوضع الاقتصادي والاجتماعي.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الإستهلاكي

رمز المؤشر:3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان حسن سير السوق وحماية المستهلك
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة، إجمالا وحسب الجنس، بأنشطة المعهد الوطني للاستهلاك في مجالات التربية والتثقيف الاستهلاكي. ويشمل مجال تغطية المؤشر، إلى جانب عدد التلاميذ المستهدفين في القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك، أهم المنتفعين بالدورات التكوينية والتظاهرات التحسيسية التي ينظمها المعهد.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقةاحتساب المؤشر (Formule):** تعداد المنتفعين بمضامين التظاهرات والدورات التكوينية التي ينظمها المعهد أو التي يكون طرفا نشيطا فيها.
2. **وحدة المؤشر:** عدد طبيعي
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- استمارات تقييم نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك خلال زياراتها إلى المدارس الابتدائية في مختلفة الجهات، مع اعتماد فرضية استقرار تمثيل الإناث والذكور في العينة المستجوبة عبر الاستبيان لاحتساب حصة كلا الجنسين في إجمالي التلاميذ المنتفعين بتدخلات خبراء القافلة.
- بطاقات حضور التظاهرات التي ينظمها المعهد لغايات تحسيسية وتكوينية
- تقديرات الحضور كميا وحسب الجنس بناء على معاينة المشاركين من طرف ممثلي المعهد في التظاهرات التي تتم دعوتهم للمشاركة فيها وتقديم عروض ذات محتوى تحسيسي.

4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1750 منتفع خلال سنة 2027.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد الزبير رابح ، مدير الدراسات والأبحاث بالمعهد الوطني للآستهلاك

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي	عدد	1496	2485	1470	1600	1750

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف خلال سنة 2023، 1496 مشارك ومن المؤمل أن تبلغ خلال سنة 2024 مايقارب 2485 مشارك نظرا لبرمجة أنشطة من خارج الميزانية مع برنامج الأغذية العالمي في إطار القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك وعدد من الملتقيات التحسيسية مع بعض الشركاء المهتمين بالمسائل الاستهلاكية وبلغت تقديرات سنة 2025، 1470 منتفع ويرجع ذلك إلى:

-اعتبار معدل 20 تظاهرة المنجزة سنويا (المنتديات والورشات وزيارات القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك) والتي تمس في المعدل أيضا 1470 منتفعا كما تم اعتماد التدرج في تحسين نسبة الاستهداف السنوي، خاصة في ظل فرضية استكمال مشاريع بحوث ودراسات جديدة قيد الإعداد.

-عدد المستهدفين بهذه الأنشطة يعتمد أساسا على العمليات المبرمجة ضمن ميزانية الدولة دون اعتبار العمليات الناشئة في إطار التعاون مع الشركاء من منظمات وهياكل دولية التي يتم التخطيط لها وتنفيذها خارج إطار الميزانية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تمثل أنشطة التكوين والتحسيس في المجال الإستهلاكي تتويجا لمختلف مهام المعهد الوطني للإستهلاك، لا سيما على مستوى انتاج المؤشرات والمعطيات المبنيّة خاصة على مخرجات الدراسات والبحوث واختبارات وتحاليل المقارنة. وبالتالي فإن تثمين نجاحات المعهد في مجالات الإعلام والإرشاد بهدف إنارة خيارات المستهلك وتوجيه سلوكه، تفترض الحفاظ على ديمومة ونسق الانشطة المذكورة .

كما أن هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة التغييرات في سلوك المستهلكين أو مستوى وعيهم، مما يتطلب مؤشرات إضافية لقياس التأثير الفعلي.

بطـاقة مؤشر الأداء: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حسن التصرف في نفقات الدعم
2. **تعريف المؤشر:** تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الكميات المستهلكة للسنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** م .ق بالنسبة لمادة الفرينة وأ.طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات الدعم.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر مارس من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و174 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**المديرالعام لوحدة تعويض المواد الأساسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 .سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرالأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة :						
مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS	مليون قنطار	6,488	6,5	6,5	6,5	6,5

مادة الزيت النباتي المدعم	ألف طن	37,566	174	174	174	174

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة **488،6 م ق** سنة 2023 مقابل تقديرات بـــ 6,5 م ق أي بانخفاض نسبي في حدود 0,18 % أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2023 حوالي 37,566 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بـنسبة 78,41 %، ومن المؤمل أن لاتتجاوز الكميات المستهلكة من المواد المدعمة 5،6 مليون قنطار بالنسبة لمادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز و174 ألف طن بالنسبة للزيت النباتي المدعم خلال سنة 2025 والسنوات التي تليها لعدة اعتبارات من أهمها:

-إعتماد التطبيقة الإعلامية لمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة مما من شأنه الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص له،

-تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة.

-إعتماد التطبيقة الاعلامية للمتابعة الحينية لحركية الزيت المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين.

-تكثيف العمليات الرقابية للحد من إستعمال المواد المدعمة في غير المجالات المحددة لها.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-إن اعتماد نظام الحصص في توزيع فرينة الخبز على المخابز والزيت النباتي على المعلبين لا يمكننا من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

- ضرورة تطوير المنظومة الإعلامية الخاصة بمتابعة مبيعات المطاحن من الفرينة بهدف تطويرها لتشمل إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، و تمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز.

- إعادة النظر في الحصص الممنوحة لمختلف وحدات التعليب، وذلك على أسس ومعايير علمية دقيقة، وعلى إثر إجراء مسح ميداني لمختلف الوحدات بالتنسيق مع المركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادة الزيت النباتي في إمكانية اخضاع تجار المواد الغذائية بالجملة لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الحرفيين المسجلين سنويا في سجل الحرفيين

رمز المؤشر: 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري.
2. **تعريف المؤشر**: إحتساب نسبة تطور عدد الحرفيين المسجلين في السجل الحرفي سنويا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الحرفيين المسجلين بالسجل الحرفي في السنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابه:** تقارير سداسية من الإدارات الجهوية للتجارة أو المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية السنة الموالية لسنة المؤشر.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1300 سنة 2027.
6. **المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج:** السيد كمال بوحديدة مدير الحرف والخدمات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
مؤشر 1.3.1: عدد الحرفيين المسجلين سنويا في سجل الحرفيين	عدد	1055	1150	1200	1250	1300

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ عدد الحرفيين المسجلين بسجل الحرفيين سنة 2023 ، 1050 حرفي ولا يعكس بصفة مباشرة نجاعة مهمة التجارة وتنمية الصادرات في عملية تحقيقه حيث أنه مؤشر عملياتي يعتمد فقط على جمع عدد المسجلين ويعود بالأساس للتسجيل الذاتي للحرفيين. ويتمثل تدخل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات في نسبة تنفيذ القيمة المستهدفة للمؤشر خاصة في التنسيق مع مصالح السجل الوطني للمؤسسات RNE ومصالح وزارة المالية المختصة لحثها (رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الاداءات) للمطالبة عند إيداع التصريح الموحد لبعث مشروع فردي والحصول على بطاقة تعريف جبائية بوصل التسجيل بسجل الحرفيين بالإضافة الى عمليات المراقبة التي تقوم بها المصالح الجهوية للتجارة في قطاع الحرف والتي تقوم على إثرها بدعوة الحرفيين الى التسجيل في سجل الحرفيين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن هذا المؤشر يندرج في إطار هدف المساهمة في تعصير القطاع التجاري والحرفي وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين وهو هدف مرتبط بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وكذلك بالمبادرة الخاصة للاستثمار الذي لا تتحكم فيها السلط العمومية وانما تحاول ان توفر الظروف الملائمة للاستثمار.

بطـاقة مؤشر للأداء: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

رمز المؤشر: 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتطوير النسيج التجاري
2. **تعريف المؤشر:**نسبة التقدم في انجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نشاط
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): (**نسبة إنجاز الدراسات المتعهدة بها وحدة تأهيل مسالك التوزيع الوحدة 3x + نسبة الدراسات المتعهدة بها البلديات) /4.
2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**البلديات المعنية بالمشاريع، وحدة التصرف حسب الأهداف، هياكل أخرى ...
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**آخر السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**100 %بالمائة سنة 2026
6. **.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (الدراسات)

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة بمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	نسبة%	56	59،4	92،5	100	-

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2023 تسجيل نسبة إنجاز ب56 % ومن المتوقع أن تبلغ 59،4 %خلال سنة 2024 مقابل تقديرات ب62،5% المدرجة بالمشروع السنوي لسنة 2024 في حين قدرت خلال سنة 2025 بحوالي 92،5% لعدة اعتبارات من أهمها:

-التقدم في الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق جملة للخضر والغلال ببلديّة باجة والتي تم إسنادها لمكتب دراسات بعد مصادقة اللجنة الوزارية للصفقات،

-متابعة التقدم في إنجاز القاعدة التجارية بسيدي بوزيد بالتنسيق مع شركة أسواق الإنتاج للوسط

-متابعة الدراسات التي يتم إنجازها من طرف البلديات على غرارسوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر

-التقدم في إنجاز الدراسة المتعلّقة بمراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

***أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

تتولى الوحدة تقديم الدعم والتأطير الفني لعدد من البلديات لمساعدتها على انجاز الدراسات الممولة من طرفها وذلك بعد عقد عدة إجتماعات مع المجالس البلدية لاسيما بلدية منزل بوزلفة وقبلي وتوزر، لتوفير الاعتمادات الضرورية لإنجاز الدراسات كما تعهدت الوحدة وتكفلت نيابة عن الجماعات المحلية بإنجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالصفقات .كما يتم رفع الأعمال المنجزة على انظار لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة للوحدة بشكل دوري للنظر في مدى متابعة تقدم المشاريع.

-الدراسة المتعلّقة بتنفيذ القسط الثاني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: يتم حاليّا العمل على إجراءات فسخ الصفقة وذلك لعدم إيفاء مكتب الدّراسات بالتزاماته.

- الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق القوارص بمنزل بوزلفة: تولى المجلس البلدي لبلدية منزل بوزلفة تخصيص اعتمادات في حدود 100 ألف دينار لإنجاز دراسة التنفيذ الفني والمالي للسّوق حيث تم

الشروع فيها بتاريخ 05 فيفري 2021 من قبل مكتب الدراسات **AGROSERVICE**، وقد تمّت المصادقة على المرحلة الأولى بتاريخ 13 ماي 2022 وهي الآن بصدد ختم التقرير النّهائي ليتم عرضه على أنظار لجنة القيادة الخاصّة بالدّراسة. يتم حاليّا العمل على حلحلة الإشكاليّة العقاريّة،

- **الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق جملة للخضر والغلال ببلديّة باجة: (مدة الدراسة لا تتجاوز 6أشهر)** تم امضاء العقد خلال شهر جانفي2024 وصدور الإذن بإنجاز الدّراسة بتاريخ12 فيفري 2024 وتقوم الوحدة حاليّا بالإشراف على إنجاز الدراسة من خلال عقد اجتماعات دوريّة مع مكتب الدّراسات لضمان حسن انجاز الدّراسة وفي الآجال المحددة،

- **الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق إنتاج للتمور بقبلي:** تم امضاء عقد الصفقة المتعلقة بإنجاز الدراسة خلال شهر جانفي 2022 وهي حاليا في مرحلة المصادقة النهائيّة،

- **الدراسة المتعلّقة بالتنفيذ الفني والمالي لإنجاز سوق إنتاج للتمور بتوزر:** في مرحلة المصادقة النّهائيّة،

- **دراسة تنفيذ المخطط المديري لأسواق الجملة**: تم إعداد كراس العناصر المرجعيّة للدّراسة وسيتم نشر طلب العروض لاحقا،

- **مشروع سوق الإنتاج بسيدي بوزيد:** بصدد استكمال مخطط التمويل .

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر المشروع الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري مشروعا متشعبا لتدخل عدة هياكل وزارية ومحلية ومهنية وخاصة وزارة الداخلية وصندوق مساعدة الجماعات المحلية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والهياكل المهنية الوطنية UTAP / UTICA وبقية المتعاملين الاقتصاديين الى جانب إمكانية وجود ممولين أجانب محتملين.

يبقى انجاز الدراسات التفصيلية للمشاريع المبرمجة مرتبط وثيق الارتباط بتعبئة الموارد المالية لإنجاز هذه الدراسات وبحسن اعداد وتصور المخطط المالي والبشري لتنفيذ المشاريع وطريقة التسيير للمشاريع (بصفة مباشرة من طرف الجماعات او احداث شركة تسيير وتصرف)

- تعتبر هذه المرحلة مرحلة انجاز الدراسات بامتياز قبل الشروع في انجاز المشاريع حيث تستغرق فترة الدراسات من 3 الى 4 سنوات (دراسة التنفيذ الفني والمالي والدراسات الجيوتقنية والدراسات التفصيلية ...) ثم الشروع في الاشغال لتنفيذ المشروع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر

رمز المؤشر :2 .1.1

I-الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري.

2-تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى تطور المبادلات التجارية بين تونس وسائر البلدان الأخرى خاصة على مستوى التصدير وذلك في الجانب المتعلق بإقحام هذه المبادلات ضمن اتفاقيات تجارية للتبادل الحر تمكن المنتوجات التونسية من الانتفاع بامتيازات وأفضليات. كما يبين الى حد ما مدى نجاعة الديبلوماسية الاقتصادية في تحقيق قدرة ترويجية أكثر للمنتوج الوطني

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (Efficacité socio-économique).

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur des résultats)،

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): قيمة المبادلات مع البلدان التي لها اتفاق تبادل حر مع تونس /القيمة الجملية للمبادلات التجارية.

2-وحدة المؤشر: نسبة.

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية +معطيات المعهد الوطني للإحصاء.

4-تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب.

5-القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 90% سنة 2027.

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العـام للتعاون الاقتصادي والتجاري.

III-قراءة في نتائج المؤشر

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.1.2 : نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر	%	**85.94**	**88**	**89**	**89.5**	**90**

2-تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم خلال سنة 2023 تسجيل نسبة إنجاز ب85،94 % ومن المتوقع أن تبلغ 88 %خلال سنة 2024 في حين قدرت خلال سنة 2025 بحوالي 89% لعدة اعتبارات من أهمها :

*تطور حجم المبادلات التجارية نحو الأسواق التقليدية مثل بلدان الاتحاد الأوروبي

*تنامي المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

*تطور حجم الصادرات التونسية نحو الكوميسا

*استيفاء متطلبات دخول اتفاقية المنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر (ZLECAF)حيز التنفيذ الفعلي.

3-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- الأوضاع الاقتصادية في البلدان الشريكة، حيث تشير عديد التقارير الدولية إلى الصعوبات التي تمر بها عديد البلدان (تراجع النمو، التضخم...)

- تنامي القيود على التجارة.

-عدم تمكين مصالح وزارة التجارة وخاصة الإدارات المتدخلة بصفة مباشرة في تكريس الاستراتيجية العامة للوزارة في مجالي التعاون الاقتصادي والتجاري والتجارة الخارجية من ممارسة صلاحيات الديبلوماسية الاقتصادية بمفهومها الشامل وعدم وجود تمثيل من الإطارات ذات الإختصاص بهذه المجالات ضمن البعثات الديبلوماسية بالخارج، وبالخصوص في العواصم التي تحتضن مقرات أهم التجمعات والمنظمات الاقليمية والدولية الشريكة لبلادنا: الاتحاد الأوروبي (بروكسال)- المنظمة العالمية للتجارة، ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (جنيف)- الإتحاد الإفريقي (أديس أبابا) - الكوميسا (لوزاكا،زمبيا)، جامعة الدول العربية (القاهرة)...

-عدم انجاز دراسات تقييم لبعض اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول جدوى الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.

-ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.

-محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.

بطاقة مؤشـــر الأداء: نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات

رمز المؤشر:2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية من حيث الوجهة ومدى التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من70 % من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات

2-وحدة المؤشر:نسبة

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية، نشريات البنك المركزي.

4-تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب

5-القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):

-بالنسبة للمؤشر الفرعي 36% سنة 2027.

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة%	29،7	33	33	35	36

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت حصة قيمة الصادرات خارج الأسواق التقليدية في اجمالي الصادرات الوطنية خلال سنة 2023 مايعادل 29.7% مع تقديرات بـ 33% خلال سنتي 2024و 2025 و 36% سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن أهم اشكال في مسألة تنويع الوجهات يتمثل في الاشكال اللوجستي من نقل ودعم لخطوط التمويل وتأمين وهي عناصر تتحكم في نجاعتها هياكل خارجية أخرى على غرار وزارة النقل والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها والمؤسسات البنكية.

بطاقة مؤشـــر الأداء: نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية:

رمز المؤشر:3.1.2

I-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية ومدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات القيمة التنافسية العالية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي).

II-التفاصيل الفنية للمؤشر:

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة /العدد الجملي للبنود التعريفية.

2-وحدة المؤشر: نسبة

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية، نشريات البنك المركزي.

4-تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب

5-القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):

49% سنة 2027 .

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة مرصد التجارة الخارجية

III-قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة%	33	47	47	48	49

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل تطور عدد البنود التعريفية الموجهة خارج الأسواق التقليدية مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية 33% خلال سنة 2023 ومن المتوقع أن تبلغ 47 % سنة 2024 وقدرت ب47% سنة 2025 و49 % سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التحيين المستمر للتصنيفة الديوانية سواء بإضافة خطوط تعريفية جديدة أو حذف خطوط تعريفية متوفرة بما يجعل الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر غير دقيقة نسبيا.

- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.

- عدم استيعاب المؤشر لعنصر هام في المبادلات التجارية يتعلق بالمبادلات في قطاع الخدمات بحكم عدم توفر معطيات وإحصائيات دقيقة حول صادرات وواردات هذا القطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء : نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتبين مدى التقدم المنجز من أجل تكوين جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري أسوة بأجهزة التحقيق المشابهة الموجودة بالتجارب المقارنة وذلك بهدف تكوين جهاز عال قادر على حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد من جهة والدفاع عن الصادرات التونسية التي تكون موضوع تحقيق من طرف سلطات تحقيق أجنبية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشرنشاط
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** البرامج المنجزة في تنفيذ البرنامج / اجمالي مكونات تنفيذ المشروع
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المكونات الخاصة بالمشروع
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** عند الطلب
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):** 100% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديرالإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقدم في إحداث الهيئة العامة للتحقيق تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة%	85	87	90	95	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز خلال سنة 2023حوالي 85 % حيث تم استيفاء إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري (مشاريع تنقيح كل من الأمر المتعلق بتنقيح مشمولات وزارة التجارة والأمر المتعلق بتنظيمها)، ويبقى التقدم في إحداث الهيئة رهين اتفاق الأطراف المتدخلة بخصوص الهيكلة والتركيبة ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التقدم في الانجاز 87% خلال سنة 2024 وقدرت ب90 % سنة 2025 لتبلغ 100% سنة 2027 وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

-التقدم في إنجاز قواعد بيانات وبرامج تكوين لفائدة المحققين والمؤسسات ،

- عقد إتفاقيات شراكة مع سلطات التحقيق الأجنبية والمنظمات الدولية

-دراسة العرائض وإنجاز تحقيقات الدفاع التجاري ومتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة في المجال

-رقمنة دراسة العرائض

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضرورة تنقيح النصوص القانونية المنظمة لمشمولات وزارة التجارة وللتنظيم الهيكلي المتعلق به.

بطـاقة مـؤشــر الأداء: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل استفادة المؤسسات المحلية وخاصة منها المؤسسات المصنعة ببرامج التكوين والتعريف وانفتاح الجهاز الجديد في مجال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وتطور ثقافة الاستفادة من الاليات الحمائية من طرف هاته المؤسسات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**(غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العرائض المتعلقة بطلب الاستفادة من اليات الدفاع التجاري / العدد الجملي للعرائض
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المراسلات والعرائض الواردة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
4. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):**45% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة%	15	20	35	40	45

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة2023 تلقي مجموعة من العرائض من مؤسسات صناعية تونسية تتعلق أساسا بطلب الاستفادة من إجراءات حماية تجاه منتجات أجنبية موردة ألحقت ضررا مباشرا بالمؤسسات المذكورة.

غير أن دراسة هذه العرائض بينت أنها تفتقد في أغلبها اما للمؤيدات الجدية التي تبرر اتخاذ إجراءات حمائية لصالحها أو لعدم متابعتها من طرف نفس المؤسسات العارضة.

رغم ذلك فمن المؤمل، بعد التقدم بأشواط كبيرة في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري، تسجيل ارتفاع في نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة وقدرت ب35% خلال سنة 2025 لتبلغ 45% مفى 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر إحداث الهيئة العامة للدفاع التجاري

-إمكانية وجود معارضة من طرف المؤسسات الموردة

بطاقة مؤشر الآداء:نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 1/1/9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة مهمة التجارة وتنمية الصادرات

2.تعريف المؤشر: متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات 6 مجالس ولجان قيادة الآتي ذكرها: المجلس الوطني للتجارة الخارجية / المجلس الوطني للتجارة / برنامج تأهيل مسالك التوزيع / مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان / مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف / اللجنة الفرعية للتزويد والأسعـار (تسمى مؤشرات فرعية)

3.طبيعة المؤشر: (مؤشر فاعلية / مؤشر نجاعة / مؤشر جودة): مؤشر فاعلية

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):مجموع معدلات نتائج 6 مؤشرات فرعية / 6.

ويتم إحتساب معدل نتائج المؤشرالفرعي = مجموع نسب القرارات والتوصيات المنجزة / عدد القرارات والتوصيات التي تم إقرارها.

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان المتابعة والتقييم ومقرري اللجان المذكورة وتقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المجالس

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية كل سنة

5.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):.80% سنة 2027

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جمال الدين الفـاهم (رئيس وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة%	63	67	70	75	80

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 63% خلال سنة 2023 ومن المؤمل بلوغ نسبة 67 % خلال سنة 2024 وقدرت ب70 % خلال سنة 2025 ويعود ذلك بالأساس إلى التقدم في إنجاز:

1/ قرارات المجلس الوطني للتجارة الخارجية: وتتعلق أساسا بمراجعة قانون التجارة الخارجية وقانون شركات التجارة الدولية وبعض الأوامر ذات العلاقة وإعداد قانون السلامة الصناعية وتفعيل رقمنة شهادة المراقبة الفنية عند التصدير وآليات الدفاع التجاري ومشروع Easy Export ومعالجة العرائض واتخاذ الإجراءات الوقائية في الغرض.

2/ قرارات المجلس الوطني للتجارة: وتتعلق أساسا بتكثيف الاستعدادات لشهر رمضان وإصلاح قطاع المعارض لاسيما إعداد مشروع قانون ينظم هذا القطاع وإعادة النظر في تركيبة المجلس الوطني للتجارة ودوريته.

3/ **برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري**:وتتعلق أساسا باستكمال إنجاز الدراسات المتعلقة بالقاعدة التجاريّة بباجة والمخطط المديري لأسواق الجملة ومتابعة الدراسات المتعلقة بإنجاز إنجاز سوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزربالتنسيق مع البلديات المعنية والتقدم في انجاز مشروع القاعدة التجارية بسيدي بوزيد بالتنسيق مع شركة إنتاج الوسط

4/ التقدم في إنجاز مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان: تتعلق باستكمال البنية الأساسية الخارجية المتعلقة بربط موقع المشروع بالشبكات العمومية (الماء والكهرباء والتطهير) والتهيئة الداخلية وإجراءات تكوين الشركة التي ستشرف على المشروع

5/قرارات اللجنة الفرعية للتزويد و الأسعار:من خلال تحسين نوعية البرمجة وآلياتها وإقرار جملة من البرامج الرقابية الخصوصية و الاستعجالية المتواصلة على مدار السنة، الرفع من نسبة تسخير الفرق الرقابية وتطوير العمل المشترك مع المصالح الأمنية بما مكن من تجنيد إمكانيات إضافية، تحسين آليات المتابعة بتوسيع

العمل بالتطبيقة الإعلامية للمراقبة الاقتصادية ووضع برامج خصوصية للإشراف المباشر على توزيع المواد المدعمة وتوجيهها نحو المناطق الريفية والشعبية،

6/قرارات لجنة قيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف: إستكمال سلسلة المسؤوليات (تعيين رؤساء البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية) وتفعيل حوار التصرف وإعداد مواثيق التصرف للبرامج وتثبيت إطار الأداء والعمل على إحترام آجال إعداد وثائق الأداء ومواصلة تركيز نظام الرقابة الداخلية وإنجاز مخطط التكوين وإعداد وتحيين البرنامج السنوي للنفقات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط إنجاز عديد التوصيات بهياكل خارجية أخرى على غرار وزارات الفلاحة والنقل والصناعة والمالية (الديوانة) والشؤون المحلية والداخلية والصحة والهياكل المهنية الوطنية / UTICA UTAP وتفاوت في نسب إنجاز التوصيات / تأخر في استكمال إنجاز بعض الدراسات وإصدار النصوص القانونية ذات العلاقة/ عدم إتمام المفاوضات مع الشركاء الاقتصاديين (اتفاقيات تبادل حر) / صعوبة إيجاد التمويل اللازم لبعض الأنشطة والمشاريع في ظل الضغوطات التي تشهدها الموازنة العمومية / نقص في الامكانيات البشرية والمادية/ طول إجراءات طلبات العروض وإنجاز الدراسات / غياب آليات لتقييم نجاعة وفاعلية الأنشطة المتعلقة بإنجاز التوصيات.

مؤشر الأداء: عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية

رمز المؤشر:.2/1/9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تطوير حوكمة المهمة

2. تعريف المؤشر:

يتمثّل المؤشر في المعدل العام للنسب المائوية الخاصة بتطوّر زوّار موقع واب الوزارة فضلا عن عدد محبي الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وكذلك عدد عمليات البحث عن مقر الوزارة على جوجل بيزنس.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience).

4. نوع المؤشر :مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):احتساب المؤشر بناءا على المعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. كما يوفر جوجل بيزنس معطيات حول عدد الأشخاص الذين قاموا بالبحث عن مقر الوزارة على خرائط Google وعدد الذين تمكّنوا بفضله من الاتصال هاتفيا بالوزارة أو زيارة موقع وزاب الوزارة. يقع إحتساب التطوّر السنوي للمؤشر.

2 .وحدة المؤشر : نسبة مائوية.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتمّ احتساب المؤشر بناءا للمعطيات التي توفرها خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) المدرجة بموقع واب الوزارة والتي تهدف إلى تتعقب حركة زوار موقع الواب، بالإضافة لهذا يوفر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك إحصائيات حول عدد محبي الصفحة. كما يوفر جوجل بيزنس معطيات حول عدد الأشخاص الذين قاموا بالبحث عن مقر الوزارة على خرائطGoogle وعدد الذين اتصلوا بفضله هاتفيا بالوزارة أو زيارة موقع وزاب الوزارة.

4. تاريخ توفر المؤشر:بصفة يومية وكل ثلاثية كأقصى حد

يتوفر المؤشر بصفة يوميا وعلى مدى ثلاثة أشهر أقصى تقدير، وفي هذا الخصوص يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر حتى يتسنى تركيز قاعدة بيانات شهرية للفترة المنقضية.

5 **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 20 % سنة 2027

6- المسؤول عن متابعة المؤشر بالبرنامج :مدير التنظيم والأساليب والإعلامية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية	نسبة (%)	39	14،8	16	18	20

2. تحليل النتائج والتقديرات:

يجدر بالذكر أنّ تطوّر المؤشرات المشار إليها اعلاه تمّ بشكل طبيعي، وهو تفاعل مباشر لزوّار المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات، حيث ان عدد الزوّار مرتبط بجودة موقع الواب لتحسين ظهور موقع إلكتروني على نتائج محركات البحث (référencement) بالإضافة إلى وتيرة ونوعيّة النشريات على موقع التواصل الاجتماعي.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

– تشتت على مستوى إدارة مختلف القنوات المواقع الإلكترونية الرسمية وهو ما يشكّل عائق على مستوى متابعة هذا المؤشر.

– عدم توفر المعطيات الخاصة بعدد الزوار على مختلف للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة إلاعلى مدى ثلاثة أشهر كأقصى تقدير وهو ما يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر ليتسنى تركيز قاعدة بيانات للفترات المنقضية.

– إعتماد يستوجب اعتماد إستراتيجية متناسقة لحسن استعمال قنوات التواصل الإعلامي للوزارة خاصّة من خلال إيلاء الأهمية اللازمة لموقع الواب واستعمال مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة إضافية لنشر محتوى موقع الواب وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر:9/ 2 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق المؤشربيان مدى التحكم في الموارد البشرية من حيث الكلفة المحملة على الميزانية وذلك بقياس التباين بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بالاعتمادات المرصودة لقسم التأجير.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: (**الاعتمادات المنجزة لكتلة التأجير / الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الدفوعات
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**شهر فيفري من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100 %سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات	نسبة%	92،7	100،5	100،3	100،2	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت جملة نفقات الأجور المتعهد بها لسنة 2023 ماقيمته 45,741 م.د صرف منها مايقارب مبلغ 45 ,670 م.د مقابل 49,245 م.د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة انجاز تبلغ92،7 % .

وقد تم تقدير إنجازات سنتي 2025 و2026 بنسبة تفوق 100 % وذلك تبعا لاعتزام تعبئة الموارد البشرية خلال السنة المالية عن طريق عمليات انتداب مباشرة وسيشهد تنفيذ كتلة الأجور استقرارا ليبلغ 100 % سنة 2027 وذلك بمزيد احكام عملية إعداد التقديرات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتم ضبط التقديرات المتعلقة بالحاجيات من اعتمادات التأجير طبقا للمعطيات المتوفرة عند إعداد الميزانية في حين أن الوضعيات الإدارية والمالية لبعض الأعوان غير ثابتة ومتغيرة خلال السنة وهو ما يصعب عملية تحديد الحاجيات الفعلية من الاعتمادات بالدقة اللازمة .

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية

رمز المؤشر:**9/ 2 /2**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريفالمؤشر:** يبين هذا المؤشر مدى تغطية الدورات التكوينية للعدد الجملي للأعوان خلال السنة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية / العدد الجملي للأعوان*100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 80% سنة2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التكوين والترقية والعمل الاجتماعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية	نسبة%	45	70	72	74	80

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2023 ما يقارب45% ومن المتوقع بلوغ نسبة 70 % خلال سنة 2024 وقدرت هذه النسبة 72% خلال سنة 2025 وذلك من خلال:

-العمل على الترفيع في عدد الدورات التكوينية المبرمجة،

- توفير الإمكانيات المادية واللوجستية التي تتيح إجراء عدد أكبر من الدورات بتوفير قاعات تكوين أخرى وفضاءات تكوين يمكن إستغلالها لإنجاز دورات تكوينية،

- تفويض صلاحيات لفائدة الإدارات الجهوية للتجارة من أجل تنظيم دورات تكوينية بالجهات وتوفير مكونين على عين المكان عوض التنقل إلى الإدارة المركزية.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب المعطيات المتعلقة بالتقييم الحيني الذي يعتبر ضروريا أو التقييم البعدي (évaluation à froid)وذلك لتقدير مدى اسهام هذا المؤشر في تطوير مؤهلات الأعوان وبلوغ الهدف المتعلق بالغرض،
- ارتفاع تكلفة التكوين،
- صعوبة الحصول على مكونين وذلك بسبب ضعف التأجيروالتزامات مهنية لبعض المكونين.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر:9/ 3 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر**: يبين هذا المؤشر الفارق بين ماتم تنفيذه من التعهدات المالية وما تم برمجته خلال السنة وهو يعكس مدى التحكم في قيادة تجسيم البرمجة وواقعية البرمجة مقابل الأهداف المرسومة.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازاتالميزانية / تقديراتالميزانية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**99،5% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة الفرعية للميزانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات	نسبة%	85	98،2	98,7	99،2	99،5

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت إنجازات سنة 2023 نسبة 85% حيث لايزال قسم الاستثمارات يمثل العنصر الأساسي الذي يحول دون الوصول الى نسبة تنفيذ 100 % إذ بلغت نسبة التنفيذ بهذا القسم: 37 % ويفسر ذلك ببعض الصعوبات التي شهدتها بعض المشاريع المتواصلة في إطار اعتمادات محالة أو عدم استكمال انجاز البرامج الجديدة. كذلك إنجازات قسم التسيير تعتبر دون المأمول 71 % لعدم استكمال تنفيذ بعض البرامج.

هذا، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 98،2 % سنة 2024 وقدرت ب98،7 % سنة 2025 لتبلغ نسبة 99.5 % سنة 2027 وذلك مع مزيد احكام عملية تقدير الآجال المرتبطة بنسق انجاز مختلف مكونات بعض المشاريع أو البرامج والإشراف عليها.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في تنفيذ اعتمادات مشاريع البنية التحتية للمهمة بالجهات حيث تعهد هذه الأخيرة إلى المجالس الجهوية وبالتالي فإن التحكم في تنفيذ هذه الاعتمادات لا يرتبط مباشرة أو بصفة فعلية بالمصالح المالية والفنية المركزية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنـامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر:9/ 3 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر:** يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة البرنامج في الكلفة الثابتة اللازمة لتحقيق أهداف المهمة بشكل عام.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة /جملة تقديراتميزانية المهمة

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 6،9% سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	نسبة%	7،5	7،9	7،3	7،1	6،9

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ مستوى الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2023 ما نسبته 7.5 % إلا أنها ستشهد نسقا تنازليا بداية من سنة 2025 لتصل إلى 6.9 % سنة 2027 ويفسر ذلك بتركيز نسبة مهمة من الزيادات في الإعتمادات الجملية لميزانية المهمة على المدى المتوسط ببرنامج التجارة الداخلية في إطار تعزيز الأعمال الرقابية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-ارتباط نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بالإعتمادات الجملية للمهمة بنسق تطور حجم الإستثمارات

بطاقة مـؤشـــر الأداء: معدل كلفة التسييرللعون الواحد

رمز المؤشر:9/ 3 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريفالمؤشر:** كلفة التسيير لكل عون تعكس مدى فاعلية المهمة مقارنة بحجم وأهمية الأنشطة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الموارد المخصصة للتسيير / عددالأعوان المعنيين
2. **وحدة المؤشر:** دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصلحة الميزانية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 7650** د سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة الفرعية للميزانية.

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
تكلفة التسيير للعون الواحد	دينار	8357	8753	8294	7900	7650

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ معدل كلفة التسيير للعون الواحد خلال سنة 2023 ماقدره8357 د ومن المتوقع بلوغ 8753 د خلال سنة 2024 وقدرت هذه الكلفة ب8294 د خلال سنة 2025 ومن المنتظر أن تشهد تطورا في اتجاه التخفيض سنة 2027 وذلك نظرا للإرتفاع المنتظر لعدد الأعوان المباشرين ، إلا أنه سيتم العمل على التقليص قدر الإمكان من الارتفاع المشط للكلفة وجعلها تتناسب وحجم تطور النشاط الرقابي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من الأجدى أن يتم تحديد طبيعة النفقة ذات العلاقة المباشرة بكلفة التسيير الراجعة للعون الواحد حيث أنه من الممكن أن يتم اعتبار بعض النفقات ضمن هذا المؤشر ذات مبالغ مهمة والتي ليست في علاقة مباشرة بتدخلات لفائدة الأعوان لوجستيا.

تسوية المتخلدات تطرح اشكالا من حيث تحديد الكلفة الحقيقية الراجعة لسنة التصرف المعنية.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطور مواقع التجارة الالكترونية

رمز المؤشر: 4/9 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير نشاط التجارة الالكترونية.
2. **تعريف المؤشر:** تعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني عن مدى تقدّم هذا النشاط واقبال المستهلك التونسي على الشراء على الخط وكذلك رغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية وتعصير القطاع التجاري، مع أهمية الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعكس مدى مساهمة المهمة في التأطير والاندماج في الاقتصاد الرقمي.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (n) - عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة1-n())/عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة (1-n) *100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50% خلال سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي،

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تطور مواقع التجارة الالكترونية	%	26-	30	35	40	50

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبعا للمعطيات المتوفرة بجذاذة الدفوعات في تونس بالأرقام الصادرة عن البنك المركزي التونسي، بلغ عدد مواقع الواب 1256 موقع تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2023 مسجلا نقصا بنسبة 26% مقارنة بسنة 2022 (1583) ويعود هذا التراجع نتيجة الإجراء المتمثل في إحتساب مواقع الواب النشطة فقط (يعتبر الموقع الإلكتروني التجاري نشطا إذا كان قد سجل معاملة واحدة على الأقل خلال عام متجدّد).

وتجدر الإشارة أن هذا العدد يتجاوز بكثير العدد الفعلي لمواقع التجارة الإلكترونية والتي تعتمد طريقة الدفع عند التسليم وتفتقد الإدارة إلى الآليات اللازمة لحصرها وقد شهد نشاط مزودي خدمات اللوجستية تطوّرا هائلا خلال السنوات الأخيرة نتيجة إستفحال ظاهرة البيع عبر مواقع التواصل الإجتماعي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات للمتابعة الحينية لمؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

غياب خليّة قارّة تجمع بين إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونيّة وإطارات الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية قصد مراقبة الأنشطة التجارية عبر المنصات الالكترونية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك بهدف حماية المستهلك على الخطّ والتصدي لظاهرة التجارة الالكترونية الموازية الّتي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

بطاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة تطور قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

رمز المؤشر:9/ 4 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير نشاط التجارة الالكترونية.
2. **تعريف المؤشر: يعكس** رقم المعاملات في مجال التجارة الإلكترونية مدى قابلية الإطار التشريعي واللوجستي لاستقطاب المتدخلين في نشاط التجارة عبر المنصات الرقمية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

(قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n – قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنةn-1)/قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة n-1 * 100

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 65**% خلال سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي،

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	42،4	50	55	60	65

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبعا للمعطيات المتوفرة بجذاذة الدفوعات في تونس بالأرقات الصادرة عن البنك المركزي التونسي، وبناء على النتائج المسجلة سنة 2023 (30 %متوقعة) تمّ تسجيل تطوّر ب42.4% مقارنة بسنة 2022 على مستوى قيمة المعاملات الدفع الإلكترونية وذلك بالرغم من إنخفاض عدد مواقع الواب التجارية التي تستعمل الدفع الإلكتروني، ويتوقّع أن يتواصل هذا النمو خلال السنوات المقبلة ليصل إلى 65 % سنة 2027 وذلك بناء على تطوّر مناخ الاعمال الإلكترونية على الخط فضلا عن تنامي عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على شبكة الأنترنات والدفع الإلكتروني في إسداء خدماتها.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضرورة ان يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المبادلات الإلكترونية التي تتمّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي عبر مزودي الخدمات اللوجستية والتي تتمّ في أغلب الحالات نقدا مع تكثيف حملات تحسيس التجار على اعتماد الدفع على الخط.

ملحق2: بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 : الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة
2. **مرجع الإحداث:** إحداث الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 ولقرار الجلسة العامّة التّأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 وتمّ تكليفها بتهيئة وتسيير السوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج :(2007-2011)**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة للشّركة المندرجة ضمن استراتيجية برنامج التجارة الداخليّة:

باعتبار أن الشركة التونسية لأسواق الجملة فاعلا عموميا منضويا في برنامج التجارة الداخلية وكذلك مساهما مباشرا في الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وذلك من خلال ضمان إنتظامية التزويد وتجميعه في نفس المكان لتفعيل قاعدة العرض والطلب وضمان شفافية المعاملات التجارية إضافة إلى مساندة مجهودات الدولة في تعديل السوق خلال فترات الفجوة وعليه سيتم الحرص على:

* الترفيع في رقم معاملات الشركة.

* تأهيل البنية الأساسية الحالية وتعصير آليات العمل المعتمدة وتحسين الخدمات المسداة،

* ضمان السير التنافسي للسوق (شفافية المعاملات وحماية المستهلك)،

* مساندة مجهودات الدولة في تعديل السّوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الاستهلاكية الكبرى.

2.أهم الأهداف المتعلّقة بالمساهمة في تحقيق أداء السياسة العموميّة:

*الترفيع في رقم معاملات الشركة:

- القيام بزيارات ميدانية لمناطق الإنتاج قصد استقطاب مزوّدين جدد،

- الحرص على متابعة دّقة التصاريح اليومية المتعلّقة بالكميات الواردة على مربعات البيع،

- المتابعة الأنية لعمليات البيع عبر المنظومة الإعلامية والتدّخل الحيني عقب رصد أي إخلال،

- المتابعة اليومية للكميات الغير المباعة وإدراجها في حساب اليوم الموالي،

- المتابعة اليومية لعمليات البيع والتزّود بمادة الثلج،

- إدراج حميع البيانات والمعطيات الخاصّة بالرفع الصحّي والتصريح بالخروج.

* تأهيل البنية الأساسية الحالية وتعصير آليات العمل المعتمدة وتحسين الخدمات المسداة:

- تأهيل مركب صنع الثلج عبر الإنطلاق في إجراءات الصفقة الخاصّة بإقتناء آلات جديدة وتهيئة الخزان الموجود داخله،

- إستبدال نظام الإنارة الحالي وتحديث شبكة الإنارة بالسّوق بنظام غير تقليدي وذلك بالتعاون مع وكالة التحكم في الطاقة،

- بناء مستودع لخزن صناديق التعبئة بالسوق،

- الإنطلاق في الإجراءات الخاصّة بالدراسة المتعلّقة بتأهيل وتطوير السّوق.

* ضمان السير التنافسي للسوق (شفافية المعاملات وحماية المستهلك):

- مواصلة العمل على تركيز كاميراوات مراقبة بكامل الفضاءات (برنامج مرحلي)،

- تركيز مكتب للمراقبة بالفيديو وتخصيص فرق عمل بالتناوب للتدّخل الحيني والحدّ من السرقات،

- القيام بعمليّات مراقبة بكامل فضاءات السوق ذات المصلحة الوطنية بهدف ضمان سلامة المعاملات،

- تركيز فرق صحية بصفة دائمة على مدار 24 ساعة لمتابعة جودة المنتوجات المعروضة للبيع ومنع كل التجاوزات التي من شأنها أن تشكل خطر على صحّة وسلامة المستهلك،

- التصّدي للمخالفات المرتكبة من قبل وكلاء البيع وإتخاذ الإجراءات التي يخولها القانون في شأنها.

* مساندة مجهودات الدولة في تعديل السّوق خصوصا في فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى:

- التنسيق مع جميع الأطراف المعنية بتعديل السوق (هياكل التجارة الداخلية، الديوان التونسي للتجارة، مجامع المهنية للخضر والغلال ....) قصد إتخاذ التدابير اللازمة والضرورية بخصوص المخزونات التعديلية التي تساعد على تجاوز فترات تقاطع الإنتاج والنقص والمواسم الإستهلاكية الكبرى،

- مساعدة هياكل المراقبة الاقتصادية في آداء مهامهم من خلال تطوير منظومة الفوترة المعمول يها حاليا،

- الحرص على تصدير الخبرات والمعارف الفنية للشركة إلى جلّ أسواق الجملة المتواجدة داخل أنحاء الجمهورية وخصوصا المتعلقة برقمنة نظام بيوعات هذه الأسواق وذلك عبر إبرام اتفاقيات مع الهياكل المسيّرة لها،

1. أهم الإستثمارات والمشاريع لبلوغ هذه الأهداف والمساهمة في تحقيق آداء البرنامج:

المشروع	الهدف
إعداد دراسة لتأهيل وتطوير السّوق في إطار إستراتيجيّة عمل مستقبليّة تكون بمثابة خارطة طريق للمشاريع والبرامج المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة	سعيا إلى الإرتقاء به إلى قطب نموذجي متكامل خصّصت الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة إعتمادات قدّرت بـــ 450 ألف دينار للقيام بدراسة تخصّ تأهيل وتطوير السّوق تكون مخرجاتها بمثابة خارطة طريق للمشاريع والبرامج المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة، ومن المتوقع أن يتضمن طلب العروض المذكور مستويين إثنين: ❖ محور أوّل: تشخيص الوضعية الحالية وتحديد الحاجيّات الأساسيّة التي بتطلبها مشروع تأهيل السّوق وتطويره، علما أنّه تمّ في هذه المرحلة تشريك الأطراف والهياكل ذات العلاقة من غرف مهنيّة تعاضديّة عمّاليّة مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري ووزارة الصّناعة ووزارة التّجارة وتنمية الصّادرات. ❖ محور ثاني: يتم خلاله تجسيد هذه التّصوّرات وتحديد جدول زمني لإنجازها حسب الأولويّة. علما وأنّ التّصوّرات الأوّليّة للشّركة بخصوص برنامج تطوير وإعادة هيكليّة السّوق تتضمّن إحداث فضاءات وخدمات جديدة منها: - تهيئة الطرقات والشبكات بالمساحة غير المستغلةّ - بناء فضاء جديد لبيع منتجات الصيد البحري، - محطّة لتنظيف المصطبات والصّناديق ووسائل اللف البلاستيكيّة، - تحويل فضاء بيع الأسماك القديم إلى فضاء لبيع منتجات أخرى، -بناء فضاء لتحويل المنتجات الفلاحيّة، - إحداث فضاء للتصنيف والتعليب، - تركيز باب ثاني بالسّوق.

	- الحرص على إنجاز محوّل لربط السّوق بالطّريق السيّارة. أمّا فيما يخصّ دوافع وأهداف تأهيل السوق وتطويره فتتمثّل فيما يلي: أ- دوافع التّأهيل والتّطوير: -مواكبة التّطوّرات التي تشهدها مسالك التّوزيع بالجملة لمنتجات الفلاحة والصيد البحري على المستوى العالمي، -توفّر مخزون عقّاري هام يمكن من إنجاز عمليّة التّوسعة والتّطوير، -إستغلال الموقع المتميّز للسّوق كمنصّة للتّصدير لقربه من ميناء رادس ومطار تونس قرطاج، -تواجد السّوق بمنطقة إستهلاك كبرى وقربه من مناطق الإنتاج (زغوان- نابل-منوبة-بن عروس-أريانة وبنزرت)، -توقّع تطوّر الإنتاج الفلاحي وضرورة إيجاد مسالك منظمة لإستيعابه، -ضمان الجودة وتثمين المنتجات المعروضة للبيع. ب- أهداف التّأهيل والتّطوير: -تـأهيل البنية الأساسيّة الحاليّة وتعصير آليّات العمل وتحسين الخدمات، -تنويع الأنشطة وإستقطاب منتجات جديدة مكمّلة للنشاط الأصلي للسّوق، -دعم المنتوج المحلي وتحويل الكميات غير المروّجة، -تطوير رقم معاملات الشّركة وخلق مصادر ثروة جديدة.
- تجديد شبكة الإنارة بالسّوق	ويدخل هذا المشروع في إطار ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية عبر استعمال فوانيس وكواشف ضوئية من نوع LED وذلك طبقا للدراسة التي قامت بها الشركة مع وكالة التحكم في الطاقة،
-أشغال تهيئة خزان صنع الثلج (الأرضية، الهيكل الحامل، الهندسة الكهربائية، شبكة المياه...)	- تأهيل مركّب صنع الثلج
-إقتناء وتركيز آلة صنع الثلج	- تجديد مكوّنات مرّكب صنع الثلج.
بناء مستودع لخزن صناديق التعبئة بالسّوق	- الحرص على ضمان سلاسة المعاملات داخل فضاءات البيع، - تقليص تواجد صناديق التعبئة الفارغة داخل الأجنحة.
- صفقات بناءا على توجيهات المخطط المديري	- تركيز أنظمة إفتراضية ومعدّات سلامة معلوماتية،

للإعلامية	- تأهيل القاعة المركزية الخاصة بالشبكة الإعلامية والحاسوب المركزي حسب المعايير المعمول بها في المجال، - تركيز نظام مراقبة بالفيديو في أجنحة السوق ومباني الشركة.

III- الميزانية على المدى المتوسط

تقديرات الميزانيّة على المدى المتوسط 2024-2027:

(الوحدة :1000 دينار)

البيان		2023 إنجاز	التقديرات (المتوقعة)			
			2024	2025	2026	2027
- ميزانية التصرف	إيرادات الإستغلال وإيرادات التوظيفات المالية	20.287	20.000	20.200	20.300	20.450
	جملة الأعباء (بإعتبار مخصّصات الإستهلاكات والمدّخرات)	11.187	12.300	12.800	13.000	13.200
- ميزانية الإستثمار		227,9	3.000	4.200	5.000	8.000

بطـاقة عدد2: الديوان التونسي للتجارة

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** توريد وتزويد السوق الداخلية بالمواد الاستهلاكية الحساسة ذات الصبغة الاستراتيجية (السكر-القهوة – الشاي – الأرز).
2. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:** 05 جوان 2010.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

تأمين حاجيات السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز) بصفة مستمرة ومنتظمة والحرص على توفير المخزون الاحتياطي الضروري من هذه المواد على مستوى مختلف الجهات.

2.الأهداف الاستراتيجية:

1. أهداف الديوان التونسي للتجارة:

- انتظامية تزويد السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
- تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات يضمن تزويد السوق باستمرار.

2. أهم الأنشطة:

- تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد الإستهلاكية الأساسية ذات الأسعار المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز).
- التصرف في مخزون إستراتيجي يغطي حاجيات 2 إلى 3 أشهر إستهلاك من هذه المواد.
- متابعة كراس الشروط المتعلقة معدات النقل البري عبر الطرقات المصنعة محليا أو الموردة .
- الإشراف على إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان.

3. الإجراءات المصاحبة:

أ) مساندة مالية:

- اسناد الديوان تسبقة مالية على مراحل بقيمة جملية 500 م.د لتغطية عجز في السيولة بعنوان سنة 2024،

- رصد اعتمادات بعنوان تسبقة على منحة التوازن المنصوص عليها بالفصل 14 من المرسوم عدد 62 المحدث للديوان والذي يقضي بوجوب تمكين الديوان من منحة توازن في حالة تسجيله لعجز في موازاناته واستنفاذ لموارده الذاتية،
- تكفل الدولة بالقروض البنكية البالغة 370 م.د لدى الشركة التونسية للبنك (220 م.د) وإعتبارها دينا تجاها على غرار ما تم اتخاذه سنة 2011 للقرض 150م.د مما سيمكن الديوان من إيقاف نزيف الأعباء المالية التي بلغت منذ سنة 2012 إلى غاية2024 حوالي 310 م د علما وأن الديوان مطالب بتسديد أقساط بالغة 50 م.د بعنوان سنتي 2024 و 2025 من قرض الشركة التونسية للبنك والبقية التي حل أجاله وقع إعادة جدولتها.
- اعفاء الديوان من خلاص بقية الدين تجاه الخزينة العامة بقيمة 48 م د والتي وقع جدولتها بداية من سنة2025
- تفعيل عملية المقاصة بين المتخلد بالذمة تجاه الديوانة التونسية وفائض الأداء على القيمة المضافة والمقدر بحوالي 28 م.د
- اعفاء الديوان من خلاص عمولة الدولة البالغة 16 م.د.

ب) تحديد هيكلة أسعار بيع ألية لكل المواد المسوقة من قبل الديوان مبرمجة حسب البورصة العالمية لأسعار هذه المواد.

ت)الإسراع في المصادقة على تحيين الهيكل التنظيمي:

لا يسمح الهيكل الحالي بمواكبة التطورات على مستوى التنظيم وطرق التصرف والتخطيط الاستراتيجي والرقمنة والتصرف في الكفاءات البشرية. مما يستوجب الإسراع للمصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لتنظيم العمل بالمؤسسة. وعليه سيتم تحيين دليل الإجراءات.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

في طور إعداد تقديرات الميزانية لسنة 2025 وعقد البرامج للسنوات 2024-2026.

بطـاقة عدد3:شركــة اللحــوم

I-التعريـــف:

1.النشاط الرئيسي:تجارة اللحوم الحمراء و الدواجن و إسداء خدمات للمتدخلين في قطاع اللحوم

2.مرجع الإحداث:عقد تأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):سنة2009

II- الاستراتيجية والأهداف:

1- الاستراتيجية العامة: - تحقيق التوازنات المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطّة عمل لتطهيرها و إعادة هيكلتها تمّ عرضها على أنظار مجلس وزاري بتاريخ 2016/04/25.

-تعديل السوق كآلية من آليات الدولة : التحكّم في الأسعارو المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

-المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء.

2-الأهداف الإستراتيجية : تعمل شركة اللحوم على تزويد السوق المحلية باللحوم و توفيرها بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك و الحدّ من ارتفاع أسعارها و من عمليات المضاربة.

3-تدخلات الفاعل العمومي : .

- تأمين انتظامية التزويد و المساهمة في التحكم في الأسعار و حسن سير المعاملات بقطاع اللحوم الحمراء (ترشيد المستهلك ، تزويد السوق ، التحكم في الأسعار، تعزيز حماية المستهلك...)
- تطوير أنشطة الخدمات و تأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات و المعاييرو الشروط الصحيّة المحدّدة في الغرض .
- السعي على أن تصبح شركة اللحوم مشروعا نموذجيا (قاطرة) يقتدى بها في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء و ذلك بعد إتمام عملية التأهيل و تطوير نشاط الشركة.
- تحقيق توازناتها المالية

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			*2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**7351726,776**	**8191677,000**	**9010844,700**	**9911929,170**	**10903122,087**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة	**188029,386**	**1119000,000**	**2203900,000**	**7353990,000**	**6489389,000**
المجموع	**7539756,162**	**9310677,000**	**11214744,700**	**17265919,170**	**17392511,087**

بطـاقة عدد 4: الوكالة الوطنية للمترولوجيا

I-التعريـــف :

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لتنمية السياسة الوطنية في مجال المترولوجيا (القانونية والصناعية والعلمية) وفق التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، وفي إطار احترام القواعد والمواثيق الدولية التي تفرضها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي ودول العالم العربي والمنظمة العالمية للتجارة.
2. **مرجع الإحداث**: القانون عدد 12 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة (إذا وجد).**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تمكين البلاد التونسية من امتلاك بنية تحتية مترولوجية متطورة تساهم في ضمان حماية المستهلك وشفافية المعاملات وتستجيب للالتزامات الدولية وتواكب المستجدات العالمية في مجال المترولوجيا ذات الصلة بالمستهلك والمتعامل الاقتصادي والبحث العلمي وذلك بصفة دائمة بما يسهم في:

- التموقعوالاندماج الناجع في النظام الدولي للمترولوجيا،
- ايجاد مرجعية علمية في مجالات القيس وتقييم المطابقة وتحسين نسبة التغطية،
- تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل،
- تطويع معايير وتكنولوجيات القيس لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات التونسية ولحماية المستهلك،
- تركيز روابط مشتركة بين جامعات التعليم العالي ومراكز التكوين والبحث العلمي والصناعة من جهة والوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى،
- توسيع مجال تدخل الوكالة في مجالات ذات أولوية من ذلك الصحة والبيئة والنقل والسلامة،
- دعم واستثمار الترابط الوثيق بين المكونات الثلاث للمترولوجيا،
- اعتماد الوكالة الوطنية للمترولوجيا كهيكل للإشهاد بالكفاءة وللإشهار كذلك بنظم الجودة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك في مجال المترولوجيا.
- تحسين نسبة التغطية في مجال المراقبة المترولوجية.

- مزيد ضبط الاجراءات المتعلقة بالرقابة المترولوجية على أدوات وطرق القيس والعمل على احترامها.
- رقمنة اجراءات المراقبة المترولوجية وشروط ممارسة النشاط ومتابعته في القطاع من خلال تمكين المتعاملين مع الوكالة من منصة الكترونية تمكنهم، عن بعد، من التواصل مع الهياكل الفنية والإدارية واتمام ما أمكن من الإجراءات عبرها.
- مراجعة الإطار القانوني المنظم لقطاع المترولوجيا في إتجاه حماية النسيج الصناعي ومحافظة على سلامة وصحة المستهلك
- توسيع مجالات الرقابات المترولوجية القانونية.
- تركيز المخابر الوطنية للمترولوجيا في مجالات ذات أولوية على غرار الكتل والأطوال والحرارة والأحجام بما يساهم في إرساء السلسة الوطنية للتعيير التي تجسم وحدات القيس القانونية في مختلف الأبعاد المترولوجية.
- تنظيم حملات وطنية للمقارنات البينية للرفع من كفاءة المخابر التونسية للتعيير والتجارب والتحاليل.
- إحاطة ومساندة المؤسسات الصناعية لمساعدتها في التحكم في أدوات القيس المستخدمة .
- متابعة وتنسيق برامج البحوث العلمية في مجال المترولوجيا.
- الإشهاد بالمطابقة للنظم القيس بالمؤسسات الصناعية والتدقيق والتقويم والمساعدة الفنية في هذا الشأن لغاية تطوير الوظيفة المترولوجية بهذه المؤسسات.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

-تهيئة المبنى التابع للوكالة الوطنية للمترولوجيا الكائن بـ 1 نهج لافوازي بتونس وفق الشروط الفنية الواردة بالمواصفات ذات الصلة بأنشطة مخابر التعيير، لتمكين الوكالة من القيام بالمهام المناطة بعهدتها على الوجه الأكمل خاصة فيما يتعلق بالمترولوجيا الصناعية، ومزيد تدعيم نشاطها في مجال المترولوجيا القانونية وإلى إضفاء أكثر نجاعة على الأنشطة الفنية للوكالة وهو ما سيمكن من المساهمة في تطوير دور الوكالة في الإشراف على قطاع المترولوجيا ومزيد الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.

كما ستمكن تهيئة هذا المقر الرفع من صنف دقة الكتل المعيارية التي يقوم المخبر بتعييرها من F2 إلى E2 وتهيئة باقي المبنى لإحداث مخابر تعيير أدوات قيس الضغط والحرارة وأدوات قيس الأحجام

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			*2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	2284388	3031500	التسيير:1283150 التأجير:1957798	التسيير:1411465 التأجير:2020224	التسيير:1552611 التأجير:2023115
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة	23659	1366000	990000	3100000	1300000
المجموع	2308047	4397500	4230948	6531689	4875726

بطـاقـة عدد 5: مركـز النـهـوض بالصادرات

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ السياسة التجارية المتعلقة بتطوير وترويج الصادرات التونسية من الخيرات والخدمات
2. **مرجع الإحداث:** أحدث مركز النهوض بمقتضى القانون عدد 20 لسنة 1973 والمؤرخ في 14 أفريل 1973 وقد ضبط ألمر عدد 637 سنة 1973 المؤرخ في 11 ديسمبر 1973 التنظيم إلداري وكيفية تسيير المركز.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

لم يتم ذلك في السابق

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية :** تتمثل الاستراتيجية العامة التي تنضوي في إطارها أنشطة مركز النهوض بالصادرات في المساهمة في زيادة نسق تطور الصادرات التونسية من سلع وخدمات وتنويع العرض التونسي المعد للتصدير مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والحفاظ على حصص الصادرات التونسية بالأسواق التقليدية والاستراتيجية وتنويع الأسواق الخارجية .ويضطلع مركز النهوض بالصادرات بالمهام التالية :

- إعلام المصدرين بإمكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية واعالم الموردين الأجانب بالمنتوجات التونسية الجاهزة للتصدير،
- انجاز دراسات ألسواق والنشاطات التجارية لحساب إلدارة والمنظمات العمومية أو الخاصة المتعلقة بتصدير المنتوجات التونسية،
- النظر في المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير وإعطاء الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين والسلط العمومية،
- دعم الصادرات التونسية والسهر على تنميتها بالمساهمة في - :تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج
- تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج
- احداث مراكز تجارية قارة

- المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل للمواد التونسية بالخارج

الأهداف الإستراتيجية: وتتمثل الرؤية الاستراتيجية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات والتي تنضوي في إطارها مهام وأنشطة مركز النهوض بالصادرات في المساهمة في نسق الصادرات التونسية من سلع وخدمات وتنويع العرض التونسي المعدّ للتصدير مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات المعملية ذات المحتوى التكنولوجي العالي بالإضافة إلى الحفاظ على حصص الصادرات التونسية بالأسواق التقليدية والاستراتيجية وتنويع الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار تتمثل الرؤية الاستراتيجية للمركز حول تطوير واستحثاث نسق الصادرات في:

- ✓ ريادة المركز في بيئة الأعمال من خلال التحول إلى هيكلة تنظيمية جديدة تمكن من إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشراكة والتكامل مع مختلف المتدخلين عبر عقود برامج؛
- ✓ مساهمة المركز في مزيد دفع الصادرات من خلال تعزيز أساليب مرافقة الشركات الرائدة بالقطاعات ذات الأولوية نحو الأسواق المستهدفة والتي توفر فرص تصديرية متاحة وغير مستغلة وانتداب المصدرين عبر تأهيل الشركات وتأطيرها ومرافقتها بالأسواق الخارجية؛
- ✓ التمثيل الأمثل لتونس بالأسواق الخارجية والعمل على استعادة التموقع في الأسواق المجاورة وتسهيل النفاذ لأسواق إفريقيا جنوب الصحراء؛
- ✓ تطوير خدمات مستهدفة جديدة تغطي كامل سلاسل القيمة لخدمات تنمية الصادرات وتتوافق بشكل أفضل مع احتياجات المصدرين؛
- ✓ تثمين العرض التونسي من سلع وخدمات في الأسواق المستهدفة وتحسين قدرته التنافسية؛
- ✓ التطوير التدريجي لمداخيل المركز.

2.تدخلات الفاعل العمومي:

مشروع ميزانيّة نفقات التدخلات لسنة 2025

(بحساب الألف دينار)

البيان	إنجازات سنة 2023	بقايا اعتمادات 2023	قانون المالية لسنة 2024	تقديرات سنة2025	الفارق
النهوض بالصادرات	518	52	1 000	1 000	0
المعارض والتظاهرات	8665	35	9 000	10 278	1 278
اكسبو اوزاكا 2025			1 000	10 000	9 000
اقتناء وسائل نقل	140	0	0	330	330
اقتناء تجهيزات ادارية	398	0	245	528	283
اقتناء معدات إعلامية	244	6	250	290	40
المجموع	**9965**	**87**	**11 495**	**22 426**	**10 931**

-فقرة النهوض بالصادرات-

(بحساب الألف دينار)

البيان	إنجازات سنة 2023	قانون المالية لسنة 2024	ميزانية سنة 2025
تظاهرات وملتقيات بالخارج	143	500	500
ندوات وأيّام إعلاميّة	120	120	120
إعداد وطبع نشريّات	64	65	65
انتاج افلا م ترويجية للقطاعات المصدرة		80	80
تكوين ورسكلة الأعوان	21	60	60
تصميم ونشر الإعلانات	32	35	35
دعوة رجال الأعمال والصحفيين	138	140	140
المجموع	518	1000	1000

الفقرة الفرعيّة: المعارض والتّظاهرات

القطاع	عدد التظاهرات	الميزانية المطلوبة (أ.د)
المواد الفلاحية والصناعات الغذائية	7	5426.050
الصناعات المختلفة	3	1273.850
النسيج والملابس والجلود والأحذية	4	1244.000
الخدمات	2	1044.850
المعارض الدولية	2	708.200
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	1	382.000
التظاهرات المختلفة	4	200.000
المجموع	*23*	*10278.95*

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	9363	9700	10142	10696	11231
نفقات التسيير	1987	2140	2225	2314	2407
نفقات التدخلات	60930	91495	102426	96070	100875
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	72280	103335	114793	109080	114513
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	74071	105126	116629	110871	116304

بطـاقة عدد 6:غرفة التجارة و الصناعة للوطن القبلي

I-التعريـــف

1. **النشـاط الرئيـسي :** انشئت غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي سنة 1994، اذ تعمل على تكريس التوجهات الاقتصادية الوطنية على المستوى الجهوي من خلال توفير العديد من الخدمات لمختلف الصناعيين والتجار ومسدي الخدمات المتواجدين بدائرتها الترابية بما ييسر علاقاتهم التجارية سواء داخل تونس أو خارجها.

تساهم غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي في نطاق حدودها الترابية (ولايتي نابل وزغوان) في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف. وتتولى غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي لهذا الغرض القيام بالمهام التالية:

- **المساهمة في النهوض بالقطاع الخاص ودفع المبادرة والاستثمار بالجهات،**
- **مد السلط العمومية بكل المقترحات والآراء والمعلومات المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة إليها بالنظر وخاصة منها المتعلقة بـ:** تطور الأنشطة والقطاعات الراجعة لها بالنظر، الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمجال نشاطها، تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمؤسسة

- **المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال:**
  - إبرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة
  - تنظيم أيام شراكة بين أصحاب الأعمال التونسيين ونظرائهم الأجانب.

- **التكوين والإعلام الاقتصادي عن طريق:**
  - ضمان التكوين المستمر والإتقان لفائدة منخرطيها،
  - تنظيم دورات وندوات تكوينية،
  - توفير المعلومات لمنخرطيها حول كل المسائل الراجعة إليها بالنظر،
  - إحداث مراكز إعلام وتوثيق اقتصادي ضمن هياكلها الإدارية بهدف نشر المعلومة الاقتصادية والإحصائية المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة إليها بالنظر وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية.
- **الخدمات الموجهة للمؤسسة:**
  - تنظيم ندوات ولقاءات ومؤتمرات وملتقيات،
  - تنظيم المعارض والصالونات والأيام التجارية أو المساهمة في تنظيمها،
  - مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات،
  - مد المؤسسات بالمعلومات العامة الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالجهة وذلك بدون مقابل،
  - إسداء خدمات بمقابل لفائدة المؤسسات من شأنها أن تيسر معاملاتها التجارية داخل البلاد وخارجها،

- تسليم الشهادات التي يطلبها الصناعي أو التاجر أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء للاستعمال الداخلي أو الخارجي والتي يتم ضبطها من قبل الوزير المكلف بالتجارة،
- اتخاذ كل المبادرات الرامية إلى التوفيق والمصالحة والتحكيم عند الاقتضاء في مستوى الجهات وفي المستوى الوطني والعالمي وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- إبرام اتفاقات تعاون وشراكة مع الهياكل الوطنية للإحاطة والمساندة،
- القيام بدراسات ذات طابع اقتصادي.

❖ **تسيير مرفق عمومي، عند الاقتضاء، داخل دوائرها الترابية في نطاق عقود استغلال،**
❖ **مسك فهرس في قائمة الأشخاص التابعين لدوائرها الترابية المرسمين بالسجل التجاري.**

2. مرجـــع الإحـــداث

- القانون عدد 75 لسنة 2006 مؤرخ في 30 نوفمبر 2006 يتعلق بغرف التجارة والصناعة.
- أمر عدد 79 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 يتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية

II-الاستراتيجية و الاهداف

1. الاستراتيجية

تعمل غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي على إنجاز مخططها الإستراتيجي تناغما مع برنامج التجارة الخارجية وذلك إيمانا بدورها الهام في استكشاف المصادر والوسائل الإضافية الواجب استغلالها لتحقيق مزيد من الإشعاع والنمو، فقد ارتأت أن تنتهج سياسة تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات منظوريها بشكل أفضل مساهمة منها في النهوض بالقطاع الخاص ودفع المبادرة والاستثمار بالجهة. وذلك بالاعتماد على مقاربة تقوم بالأساس على ثلاثة ركائز أساسية وهي:

- قوة الاقتراح والتنشيط،
- لامركزية الترويج وربط العلاقات الدولية
- فضاء للمعلومات والتكوين والدعم والاستشارة خاصة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

وذلك من خلال خطة عمل تهدف بالأساس إلى:

- الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير
- مساعدة المنخرطين وتحسين الخدمات المقدمة إليهم
- دعم المشاركة الفاعلة للأعضاء في أنشطة الغرفة وفعالياتها
- المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار
- تمتين العلاقة مع هياكل المساندة قصد مساعدة المؤسسات على تسيير نشاطهم
- تعزيز ثقافة الأعمال والحوكمة الرشيدة والشفافية
- تنمية العلاقات الخارجية وتعزيز الشراكة التجارية

- تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية ورعايتها

2. الأهـــداف الاستراتيجية

- **تطوير العلاقات الخارجية مع المنظمات والشركاء الأجانب**
  - ابرام اتفاقيات تعاون مع الغرف الأجنبية
  - تنشيط العلاقات الثنائية مع الغرف الأجنبية
  - تنظيم بعثات رجال أعمال تونسيين إلى الخارج
  - استقبال وفود رجال اعمال اجانب
  - إنشـاء بورصـة الأعمـال الخاصـة برصـد فـرص التبـادل التجـاري والصـفقات علـى المستوى الدولي

- **الترويج للجهة (نابل – زغوان) كوجهة مميزة للاستثمار الخارجي**
  - تحديث الوثيقة الترويجية للجهة
  - إعداد مخطط تسويقي للوثيقة الترويجية

- **تطوير برامج خصوصية لدعم الصادرات**
  - برمجـة دورات تكوينيـة فـي مجـال التجـارة الخارجيـة وتقنيـات دراسـة واقتحـام الأسـواق الأجنبية
  - إعداد وترويج دليل لاقتحام الأسواق الإفريقية
  - تنفيذ البرنـامج المجـدد Cap Exportموجـه بالأسـاس إلـى المؤسسـات المصـدرة ويـوفر الإحاطـة والمسـاندة والمرافقـة والتكـوين للمؤسسـات التـي تعمـل علـى الانفتـاح علـى الأسواق العالمية والإفريقية خاصة.
  - تقديم الاحاطة والمرافقة المشخصة للمصدرين من طرف خبراء في المجال

3. التدخلات :

1. تحديد المساهمة في أهداف برنامج التجارة الخارجية:

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	الأهداف	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي	أنشطة الغرفة	مؤشرات قيس الأداءالكفيلة بتحقيقها

الهدف 1.2: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري	**دعم التعاون الدولي والإحاطة بالمصدرين**	**مساهمة مباشرة**	**-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة** **تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج** **-تنظيم لقاءات شراكة تونسية أجنبية وفقا لفرص التعاون المتاحة ولمقترحات المؤسسات** **-تحسيس وتشريك ومرافقة المؤسسات المتواجدة ولايتي نابل وزغوان في المعارض والصالونات والبعثات الاقتصادية والمنتديات** **-مرافقة مشخصة عن طريق خبراء** **-تنظيم دورات تكوينية لفائدة المصدرين وأيام شراكة وتعاون بالجهة** **-تنظيم لقاءات إعلامية حول التشاريع المتعلقة بالتجارة الخارجية والإتفاقيات التجارية وإتفاقيات التبادل الحرّ** **-إستقبال وفود أجنبية**	**-عدد المؤسسات المصدرّة المنتفعة مباشرة بأنشطة وخدمات الغرفة**
الهدف 2.2: حماية المنتوج الوطني والدفاع التجاري	**المساهمة في تطوير محيط الأعمال بالجهة** **على مستوى الاستثمار والتصدير**	مساهمة غير مباشرة	**-تنظيم حصص المرافقة المشخصة مع الإدارات** **-تنظيم لقاءات إحاطة و مرافقة للمؤسسات** **-تنظيم زيارات ميدانية لمزيد التعريف بخدمات الغرفة** الإعلام التجاري والدراسات والتكوين والرسكلة والذكاء الاقتصادي تحسين محيط الأعمال بالجهة	**عدد المؤسسات المنتفعة**

الهدف 3: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية**	مساهمة غير مباشرة	**تطوير خدمات إلكترونية بالغرفة** **رقمنة خدمات الغرفة المتعلقة بالتجارة الخارجية (الانخراط، إيداع الملفات القانونية والفنية للحصول شهائد المنشأ، الدفع الإلكتروني)** *** تطوير منظومة التصرف في الحرفاء**	**-عدد الخدمات الإلكترونية التي تمّ تطويرها**
			تنظيم ورشات تكوينية لفائدة الموارد البشرية بالغرفة *** تأهيل الموارد البشرية**	**-عدد الورشات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة الموارد البشرية بالغرفة**
الهدف 4: تدعيم مجال التكوين لفائدة منخرطي الغرفة وذلك بتنوع الاختصاصات والمجالات من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر	**تطوير وتنمية القدرات والمؤهلات المهنية للموارد البشرية للمؤسسة وتلبية حاجياتها الأساسية في التكوين**	مساهمة غير مباشرة	**تنظيم دورات تكوينية مستمرة في مجالات متعددة**	**-عدد الدورات التكوينية المنظمة من قبل الغرفة**

إذ تندرج مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي ضمن المهام المناطة في عهدتها والمتمثلة أساسا في الإحاطة والمساندة للمؤسسات من خلال إسداء الخدمات على غرار:

- الدراسات التقنية لتحديد نسبة الاندماج بالنسبة للمنتوجات التونسية المعدة للتصدير
- المصادقة على شهائد المنشأ وشهادات البيع الحر وعلى الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية
- تسليم الشهادات التي يطلبها المتعاملين الاقتصاديين
- توفير جميع وثائق التجارة الخارجية
- العمل على تفعيل قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص

أهم الأنشـــطة:

الأهداف / الأنشطة	مؤشرات قيس الأداء
تطوير العلاقات الخارجية مع المنظمات و الشركاء الأجانب	
الانخراط في مختلف مشاريع التمويل الدولية	• **عدد المشاريع التي تم طلب الانخراط بها** • **عدد المشاريع التي تم المصادقة عليها**
تنشيط العلاقات الثنائية مع الغرف الأجنبية	• **عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة** • **عدد البرامج الثنائية التي تم تنفيذها**
تنظيم بعثات رجال أعمال تونسيين إلى الخارج	• **عدد رجال الأعمال المشاركين** • **عدد اللقاءات الثنائية**

استقبال وفود رجال أعمال أجانب	
إنشاء بورصة الأعمال	• **عدد فرص الأعمال التي تم توفيرها** • **عدد المؤسسات المنتفعة**
الترويج للجهة (نابل – زغوان) كوجهة مميزة للاستثمار الخارجي	
تحديث الوثيقة الترويجية للجهة	• **نسبة تحديث الوثيقة**
إعداد مخطط تسويقي للوثيقة الترويجية	• **عدد الهياكل التي تم استقطابها**
تطوير برامج خصوصية لدعم الصادرات	
برمجة دورات تكوينية في مجال التجارة الخارجية	• **عدد الأيام التكوينية** • **عدد المؤسسات المشاركة**
إعداد وترويج دليل لاقتحام الأسواق الإفريقية	• **عدد الأسواق المستهدفة**
تنفيذ البرنامج المجدد Cap Export	• **عدد الأسواق المستهدفة** • **عدد المؤسسات المشاركة** • **تطور المبادلات التجارية**

الإجـــراءات المصـــاحبة :

- الترفيع في منحة الدولة.
- تطوير منحة صندوق النهوض بالصادرات عبر مراجعة الاتفاقية مع مركز النهوض بالصادرات.
- الانخراط في مختلف برامج الدعم المالي والتقني التي توفرها الهياكل الدولية.

I- الميزانـــية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027) بحساب ألف دينار

البيان	انجازات		التقديرات		
السنة	2022	2023	2024	2025	2026	2027
ميزانية التصرف	**779**	**924**	**1009**	**1157**	**1237**	**1324**
-بعنوان التأجير	461	495	515	567	623	685
-بعنوان التسيير	318	429	494	590	614	638
ميزانية الاستثمار أو التجهيز	**24**	**101**	**61**	**70**	**77**	**85**
المجموع (ألف دينار)	**803**	**1025**	**1070**	**1227**	**1314**	**1408**

بطـاقة عدد 7:غرفة التجارة و الصناعة للوسـط

I-التعريـــف

1.النشاط الرئيسي : تساهم غرف التّجارة والصناعة في نطاق دوائرها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والصناعات التقليدية والحرف الصغرى وذلك من خلال توفير خدمات ذات قيمة مضافة بما ييسر نشاط المؤسسة سواء داخل تونس أو خارجها.

2.مرجع الإحداث : قانون عدد 75 لسنة 2006 مؤرخ في 30 نوفمبر 2006 يتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 يتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد): لم يتم ذلك في السابق

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1. **الإستراتيجية:** تهدف الإستراتيجية العامة لغرفة التجارة والصناعة للوسط إلى تدعيم التوجهات الإستراتيجية لوزارة التجارة وذلك من خلال المساهمة في تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري والعمل على دعم التجارة الخارجية وتتمثل محاور هذه الإستراتيجية في:

- **مساندة المؤسسات المصدرة المنتصبة بجهة الوسط**:
  - توفير المعلومات المتعلّقة بإجراءات التصدير
  - تقديم الدعم والاحاطة من قبل الفريق المختص في التصدير بالغرفة
  - تقديم الاستشارات الفردية من طرف الخبراء في المجال
  - الإدلاء بشهادات المنشأ
  - الإدلاء بالشهادات التي يطلبها الصناعي أو التاجر أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء لاستعمالها الداخلي أو الخارجي

- **دعم علاقات التعاون الدولي والشراكة:**
  - إبرام اتفاقيات تعاون مع الغرف الأجنبية
  - تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج
  - تشريك المؤسسات في المعارض والصالونات والمنتديات الدوليّة
  - عقد لقاءات شراكة ثنائية بالداخل والخارج
  - استقبال الوفود الأجنبية

- **دعم القدرة التنافسية للمؤسسة المصدرة من خلال:**
  - تنظيم دورات تكوينية تستجيب لحاجيات المؤسسة المصدرة
  - تقديم الإحاطة والمرافقة المشخصة للمصدرين من طرف خبراء في المجال
  - مزيد التعريف بآليات الدعم والمساندة الفنيّة والماليّة التي توفرّها الدولة للمؤسسات المصدّرة: "صندوق النهوض بالصادرات، خدمات الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية....."

- إرساء برامج دعم لفائدة المصدرين بالتعاون مع الهياكل الأجنبية للتمويل

- **مرافقة المؤسسة لإكتساح أسواق جديدة وتنمية صادراتها من خلال:**

- إدراج دراسات لأسواق خارجية: **وحدة ذكاء الأسواق**(Intelligence Marché) ضمن المنصة الإلكترونية لغرفة الوسط،

- التعريف بمؤسّسات الجهة عبر **الصّالون الافتراضي**(Salon Virtuel)ضمن المنصّة الإلكترونية لغرفة الوسط،

- توفير **بورصة الأعمال** خاصة بفرص الأعمال(Opportunités d'Affaires)، الصفقات وطلب العروض على المستوى الدولي ضمن المنصّة الإلكترونية لغرفة الوسط (www.businesstradeintunisia.com)،

- **دعم الإعلام التجاري:**

-التوجيه والإرشاد حول إحداث المؤسسات وتطويرها
-توفير المعلومات والتشاريع المتعلقة بمحيط الإستثمار والأعمال
-توفير الدراسات الإقتصادية حول جهة الوسط
-نشر المعلومة الإقتصادية والتشريعية المتعلّقة بالمؤسسات
- الإحاطة بالمؤسسة ومساندتها لتطوير نشاطها من خلال تنظيم جلسات وورشات عمل قطاعية وندوات إعلامية وتحسيسية
- تنظيم لقاءات شراكة وربط الصلة على الصعيد الوطني
- تنظيم زيارات ميدانية لمؤسسات الجهة

***إصدارات الغرفة :**

- إعداد نشرية الغرفة/ الشهرية عبر الخط (Newsletter)

- إعداد نشرية إقتصادية وتشريعية دورية

- **الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال:**

-تنظيم لقاءات فردية مع الخبراء في مجال التسويق، التصدير، التجارة الإلكترونية والتصرّف في المؤسسات، التمويل، المواصفات...
-العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المؤسسات وذلك بتنظيم لقاءات مباشرة بين ممثلي الإدارات العمومية وأصحاب المؤسسات
-تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة ببرامج تطوير وتمويل مشاريعهم وذلك من خلال تنظيم لقاءات مع مؤسسات التمويل
-وضع برامج خصوصية لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهدف إلى مرافقة المؤسسات عن طريق خبراء مختصين

- **التكوين:**

-**التكوين الأساسي**: تأمين التكوين الأساسي من خلال مدرسة التجارة التابعة للغرفة وذلك في مختلف الإختصاصات لفائدة الشباب قصد تسهيل إدماجهم في سوق الشغل وتمكينهم من الحصول على:

✓ شهادة مناظرة في المؤهل التقني المهني محاسب منشأ

- ✓ شهادة التقني السامي في التجارة الدولية
- ✓ شهادة التقني السامي في المحاسبة والمالية
- ✓ شهادة التقني السامي في مساعد إدارة
- ✓ المعاملات الديوانية

- **التكوين المستمر**: مساندة مؤسسات الجهة لتطوير وتنمية مؤهلات مواردهم البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينية في مختلف الإختصاصات والمجالات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

يتم إعداد محتوى هذه الدورات بالرجوع إلى دراسة مستمرة لحاجيات المؤسسة في مجال لتكوين مما يمكن من إعداد برنامج سنوي ينجز حسب الطلب ويشتمل على دورات تكوينية بين المؤسسات أو داخل المؤسسة باعتماد دروس صباحية، مسائية أو صيفية في العديد من الإختصاصات كالتجارة الدولية، المحاسبة ، الإعلامية، التسويق، الموارد البشرية، المعاملات الديوانية، معايير الجودة، اللغات الأجنبية، إدارة الأعمال...

2. الأهداف الإستراتيجية:

أهم الأهداف/ الأولويات	الأهداف الإستراتيجية
1 - تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري	*** الإحاطة بالمؤسسات لتنمية صادراتها من خلال تدعيم العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة التجارية**
2 - تعزيز حماية المنتوج الوطني	*** تحسين محيط الأعمال بالجهة**
3 - تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	*** رقمنة خدمات الغرفة المتعلقة بالتجارة الخارجية (الإنخراط، إيداع الملفات القانونية والفنية للحصول شهاند المنشأ، الدفع الألكتروني)** *** تطوير منظومة التصرف في الحرفاء** *** تأهيل الموارد البشرية**
4 - تدعيم مجال التكوين لفائدة منخرطيها وذلك بتنويع الإختصاصات والمجالات من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر	*** توفير كفاءات ومهارات مهنية تستجيب لحاجيات المؤسسة من خلال التكوين الأساسي** *** تطوير وتنمية القدرات والمؤهلات المهنية للموارد البشرية للمؤسسة وتلبية حاجياتها الأساسية في التكوين من خلال تنظيم دورات تكوينية مستمرة**

3. تدخلات الفاعل العمومي :

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	الأهداف	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوسط	أنشطة الغرفة	مؤشرات قيس الأداءالكفيلة بتحقيقها

الهدف 1: تطوير المبادلات الخارجية والإندماج الاقتصادي والتجاري	دعم التعاون الدولي والإحاطة بالمصدرين	مساهمة مباشرة	-تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج -تنظيم لقاءات شراكة تونسية أجنبية وفقا لفرص التعاون المتاحة ولمقترحات المؤسسات -تحسيس وتشريك ومرافقة المؤسسات المتواجدة بجهة الوسط في المعارض والصالونات والبعثات الإقتصادية والمنتديات -مرافقة مشخصة عن طريق خبراء -تنظيم دورات تكوينية لفائدة المصدرين -تنظيم لقاءات إعلامية حول التشاريع المتعلقة بالتجارة الخارجية والإتفاقيات التجارية وإتفاقيات التبادل الحرّ -إستقبال وفود أجنبية	-عدد المؤسسات المصدرّة المنتفعة مباشرة بأنشطة وخدمات الغرفة
			-تقديم الإستشارات المتعلقة بالتصدير لفائدة المؤسسات -تنظيم زيارات ميدانية ومرافقة المؤسسات في إعداد الملفات الفنية للحصول على شهادة المنشأ -إعداد الدراسات الفنية لفائدة المؤسسات المصدرة -الإدلاء بشهادات المنشأ	-عدد الخدمات المسداة مباشرة عن طريق مركز إجراءات التصدير -عدد المؤسسات المصدرّة المنتفعة مباشرة بأنشطة وخدمات الغرفة
			دعم العلاقات الثنائية مع الشركاء الأجانب	-عدد إتفاقيات التعاون المبرمة بين غرفة التجارة والصناعة للوسط وشركائها الأجانب
			-تحسيس المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات والبعثات المبرمجة من قبل مركز النهوض بالصادرات -تحسيس المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات المبرمجة من طرف الشركاء الدوليين -تحسيس المؤسسات للمشاركة في الندوات والملتقيات ولقاءات الشراكة الملتئمة بتونس وبالخارج	-عدد التظاهرات التي تم التعريف بها
		مساهمة مباشرة	-تنظيم لقاءات إعلامية قطاعية لأسواق خارجية -تنظيم تظاهرات للتعريف بأسواق جديدة Point	- عدد التظاهرات التي تم تنظيمها حول الأسواق الجديدة الغير التقليدية

			Pays - تنظيم بعثات أعمال مع الخارج وإستهداف خاصة الأسواق الإفريقية	المستهدفة وعدد المؤسسات المشاركة بها
			إدراج فرص أعمال وشراكة لاسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة	-عدد فرص الأعمال والشراكة المدرجة ضمن المنصة الألكترونية للغرفة
	استكشاف أسواق جديدة غير تقليدية		-إدراج دراسات أو مذكرات لأسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة -إدراج طلبات العروض والصفقات على المستوى الوطني والدولي بالمنصة الألكترونية للغرفة ببورصة الأعمال	-عدد دراسات أو مذكرات الأسواق الخارجية المدرجة ضمن المنصة الألكترونية للغرفة -عدد طلبات العروض والصفقات على المستوى الوطني والدولي المدرجة ببورصة الأعمال
	استقطاب فرص تصديرية وإستثمارية جديدة	مساهمة مباشرة	إعداد دراسات حول المميزات الاقتصادية و الاستثمارية لولايات الجهة	-عدد الدراسات المنجزة حول المميزات الاقتصادية بولايات الجهة
			مرافقة مشخصة في مجال إحداث المؤسسات والتشريع الإقتصادي والإعلام التجاري	- عدد المستثمرين وباعثي المشاريع المنتفعين
الهدف 2: تعزيز حماية المنتوج الوطني	المساهمة في تطوير محيط الأعمال بالجهة على مستوى الإستثمار والتصدير	مساهمة غير مباشرة	-تنظيم حصص المرافقة المشخصة مع الإدارات -تنظيم لقاءات إحاطة ومرافقة للمؤسسات -تنظيم زيارات ميدانية لمزيد التعريف بخدمات الغرفة	عدد المؤسسات المنتفعة
الهدف 3 : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية	مساهمة غير مباشرة	تطوير خدمات إلكترونية بالغرفة	-عدد الخدمات الإلكترونية التي تمّ تطويرها
			تنظيم ورشات تكوينية لفائدة الموارد البشرية بالغرفة	-عدد الورشات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة الموارد البشرية بالغرفة
الهدف 4 :تدعيم مجال التكوين لفائدة منخرطي الغرفة وذلك بتنوع الإختصاصات والمجالات من خلال التكوين الأساسي والتكوين	توفير كفاءات ومهارات مهنية تستجيب لحاجيات المؤسسة من خلال التكوين الأساسي	مساهمة مباشرة	-تكوين طلاب في اختصاصات مختلفة وعلى عديد المستويات : -مؤهل تقني مهني في محاسب منشأة -مؤهل تقني سامي في المحاسبة والمالية -مؤهل تقني سامي في التجارة الدولية	-عدد الطلاب المتخرجين
	تطوير وتنمية القدرات	مساهمة غير مباشرة	تنظيم دورات تكوينية مستمرة في مجالات متعددة	-عدد الدورات التكوينية المنظمة من قبل الغرفة

المستمر	والمؤهلات المهنية للموارد البشرية للمؤسسة وتلبية حاجياتها الأساسية في التكوين				

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

(الوحدة بالدينار)

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	**1422.992**	**1513.975**	-	-	-
منها:					
- ميزانية بعنوان التأجير	**986.238**	**910.700**	-	-	-
- ميزانية بعنوان التسيير	**436.754**	**603.275**	-	-	-
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	**30.912**	**154.025**	-	-	-
المجموع	**1453.904**	**1668.000**	-	-	-

بطـاقة عدد 8:غرفة التجارة و الصناعة للشمال الشرقي ببنزرت

I-التعريـــف

1-النشاط الرئيسي: تساهم في النهوض بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى.

2-مرجع الإحداث: الأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق باحداث غرف التجارة و الصناعة

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II-الاستراتيجية والأهداف:

1/ الاستراتيجية: ترتكز استراتيجية غرفة التجارة و الصناعة للشمال الشرقي ببنزرت خلال هذه الفترة على:

- مزيد تدعيم انسياب سلع الجهة نحو الأسواق الخارجية خاصة نحو السوق الافريقية و ذلك تماشيا مع سياسة الدولة و تزامنا مع دخول اتفاقيتي الكوميسا و الزليكاف حيز التنفيذ مع المحافظة و تدعيم استهداف الأسواق الأوروبية وبالأساس دول الاتحاد الأوروبي و دول الجوار الجزائر و ليبيا.
- تدعيم التكوين صلب المدرسة التطبيقية للأعمال التابعة للغرفة و ذلك من خلال بعث اختصاصات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق
- المشاركة في البرامج الأوروبية على غرار Interreg nextmed و ذلك من أجل توفير فرص شراكة لفائدة منظوريها

2/ **الأهداف الاستراتيجية:**

- تدعيم قطاع الصناعات الغذائية و الذي يشكو ضعفا كبيرا من حيث عدد المؤسسات المنتصبة (التي تشغل أكثر من 10) و الذي لا يتجاوز الـ37 منها 12 مصدرة كليا نصفها تنشط في مجال تصدير المنتجات البحرية رغم أن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات في بنزرت إضافة إلى وجود القطب التنموي للصناعات الغذائية ببنزرت.

- المساهمة في تدعيم صادرات منتوجات الصناعات التقليدية ببنزرت مع التركيز على فخار سجنان المدرج بالقائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) و ذلك تجسيما للرؤية المستقبلية فيما يتعلق بتنمية القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي التونسي وكسب رهان التصدير، التي تم رسمها ضمن المخطط الوطني للصناعات التقليدية بهدف إرساء "صناعات تقليدية عصرية" تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة، تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وذات جودة وابتكار.

- تدعيم قطاع الخدمات و خاصة اللوجستي ببنزرت حيث أن الغرفة ستواصل الدفاع عن حق الولاية في ميناء من الجيل الجديد و ذلك ايمانا منها أن ولاية بنزرت تعتبر مؤهلة جغرافيا لتكون محطة بحرية لآلاف البواخر عند غدوها ورواحها الى الموانئ القريبة كما تعتبر بوابة تونس البحرية الرئيسية المطلة على البحر المتوسط و ستواصل الغرفة خلال سنتي 2024 و 2025 و بمعية جميع مكونات المجتمع المدني من أكاديميين و خبراء و أصحاب القرار و أصحاب الخبرة و الكفاءة على مواصلة دراسة و اعداد ملفات مناصرة من أجل بعث ميناء جديد يمثل مشروع بنية

تحتية متكاملة، و جعله من أكبر موانئ البحر المتوسط ليصبح أحد المنافذ البحرية في أفريقيا، و يساهم في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي و دفع التنمية الاقتصادية المستدامة ودورها في تغذية البرامج والمشروعات الحيوية.

هذا الميناء سيساهم في تحقيق التنمية الشاملة لولاية بنزرت، حيث سيخلق عدد هام من مواطن الشغل داخل الميناء، إضافة إلى خلق مواطن شغل في المناطق الصناعية المحيطة والمرتبطة بشكل مباشر بأنشطة هذا الميناء خاصة و ان بنزرت تعتبر قريبة من اقليم تونس الكبرى وتتوسط كل ولايات الشمال سيجعل لهذا المشروع انعكاسات إيجابية اقتصادية واجتماعية بصفة غير مباشرة على اكثر من 4 مليون مواطن تونسي.

3/ تدخلات الفاعل العمومي:

- تنظيم التظاهرات و الندوات و الأيام الاعلامية
- تنظيم بعض التظاهرات التي تهم الشأن الاقتصادي خاصة و أنه في سنة 2021 اقتصرت على التظاهرات عن بعد و هي لا تفي بالغرض
- الترفيع في عدد الدورات التكوينية
- لعب دور الوساطة بين المؤسسات الجامعية و مؤسسات التكوين المهني من جهة و المؤسسات الاقتصادية
- تطوير الاقتصاد الأزرق في جهة بنزرت
- تحسين مناخ الاستثمار حول بحيرة بنزرت

4. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:

- عدد الأسواق الجديدة
- عدد شهادات المنشأ
- عدد المتكونين (التكوين الأساسي و المستمر).
- تناول ملف الاستثمار في الميدان الثقافي
- العمل على تطوير قطاع النسيج في ولاية بنزرت
- تطوير الصناعة الذكية بجهة بنزرت

5. الاجراءات المصاحبة

- رصد ميزانية خاصة لتطوير بعض القطاعات (الاقتصاد الأزرق، الصناعة الذكية).
- العمل على تدعيم ميزانية الغرفة و التي تخول لها ضمان تنفيذ برامجها.
- تفعيل دور اللجان صلب الغرفة.
- العمل على تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

تجدون بالمرفق مشروع ميزانية وقتية و عملا بأحكام الفصل 37 من الأمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 و المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة و الصناعة و تسييرها،

يقع اعداد الميزانية التقديرية للغرفة خلال شهر أكتوبر و عرضها على هيأة الغرفة وعليه سيقع مدكم بهذه الميزانية بعد اعدادها من طرف اللجنة المالية للغرفة في وقتها المعتاد.

يمكن ترتيب الأنشطة حسب ثلاث محاور:

- الاعلام التجاري
- تنظيم لقاءات الشراكة و ابرام اتفاقيات التعاون
- التكوين

الأنشطــة		
سنة 2025	**سنة 2026**	**سنة 2027**
- **تنظيم يوم التصدير يقع خلالها التعريف بـ** **اتفاقيتي الكوميسا و الزليكاف** - **تنظيم زيارة عمل إلى كندا** - **تنظيم لقاءات ثنائية ببنغازي – ليبيا** - **تنظيم لقاءات ثنائية مع الجزائر** - **ابرام اتفاقية تعاون مع غرفة تجارة و صناعة يونانية** - **تنظيم دورات تكوينية في اللغات** - **تنظيم دورات تكوينية في التجارة الخارجية** - **مرافقة المؤسسات للاستفادة من صندوق النهوض بالصادرات** - **الاعلام التجاري** - **الزيارات الميدانية للمؤسسات**	- **استقبال وفد من رجال الأعمال من غرفة التجارة و الصناعة بالجفارة** - **المشاركة في برنامج التعاون عبر الحدود في البحر الأبيض المتوسط من خلال مشروع لفائدة قطاع الصناعات التقليدية** - **المشاركة في برنامج التعاون إيطاليا – تونس لفائدة قطاع الصناعات الغذائية** - **تنظيم دورات تكوينية في اللغات** - **تنظيم دورات تكوينية في التجارة الخارجية** - **مرافقة المؤسسات للاستفادة من صندوق النهوض بالصادرات**	- **تنظيم ملتقى ومعرض إفريقيا للنقل وتجارة العبور** - **استقبال وفد من مينة سبها الليبية و ابرام اتفاقية تعاون مع غرفة سبها** - **تنظيم لقاءات ثنائية بغرفة التجارة و الصناعة و الزراعة بهلال العاصمة ليبيا** - **تنظيم لقاءات ثنائية بغرفة داكار** - **تنظيم دورات تكوينية في اللغات** - **تنظيم دورات تكوينية في التجارة الخارجية** - **مرافقة المؤسسات للاستفادة من صندوق النهوض بالصادرات** - **الاعلام التجاري** - **الزيارات الميدانية للمؤسسات**

هام جدا: يبقى هذا المشروع مرتبط بالتقسيم الجديد للغرف

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف					
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	306777.258	156713.016	170000.000	190000.000	210000.000
- منحة بعنوان التسيير	237759.372	120164.186	140000.000	160000.000	180000.000
ميزانية الاستثمار او التجهيز	3502.764	1927.214	60000.000	80000.000	100000.000
المجموع	548039.394	278804.416	370000.000	430000.000	490000.000

بطـاقة عدد9:غرفة التجارة و الصناعة للشمال الغربـــي

I-التعريـــف

غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي تخضع لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات وينخرط فيها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يمارسون نشاطا في مجالات التجارة ،الصناعة ،الحرف الصغرى والخدمات في حدود دوائرها الترابية بكل ولايات الشمال الغربي باجة ، جندوبة، سليانة والكاف.

1. **النشاط الرئيسي:** المساهمة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المظبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 المتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي :** أمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة والفاعل العمومي :** لم يتم ذلك

II - رؤية الغرفة وأهدافها الإستراتجية

1/ **الرؤية العامة :** تتمثل رؤية غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي في أن تكون رائدة في خدمة و رعاية مصالح المؤسسات باقليم الشمال الغربي والوجهة الأولى للقطاع الخاص وداعمة للتنمية الاقتصادية الجهوية.

وتتنزل هذه الرؤية ضمن مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي ستعمل الغرفة عليها على المدى القصير والمتوسط وتتمثل هذه الأهداف في:

- تنمية الموارد المالية من خلال تنويع الأنشطة التكوينية التي تلبي حاجيات الشركات من ناحية، وتنمي الموارد المالية للغرفة من ناحية أخرى مع ضرورة توفير منحة من وزارة الإشراف تستجيب لإلتزماتها المالية
- الترفيع في عدد المنخرطين بالغرفة مع تطوير آليات التفاعل معهم
- تفعيل دورها المؤسساتي من خلال تكثيف المساندة الفنية والإحاطة بالمؤسسات
- المساهمة في تطوير الصادرات و مساعدة المؤسسات على اقتحام أسواق خارجية من خلال المشاركة في المعارض والصالونات العالمية وتنظيم لقاءات مهنية في الغرض قصد إيجاد أسواق جديدة لفائدة المؤسسات من خلال فريق عمل TEAM EXPORT

- دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها بإبرام إتفاقيات شراكة مع هياكل مماثلة

2/ أهم محاور لنشاط الغرفة و ومؤشرات قيس الأداء ضمن برنامج التجارة الخارجية

بإعتبار أن غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي تعتبر من أهم الفاعلين العموميين المتداخلين ضمن برنامج التجارة الخارجية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في هذا البرنامج، قامت الغرفة بتقسيم نشاطها إلى 04 محاور رئيسية تتمثل في ما يلي:

- تنظيم والمشاركة في المعارض والصالونات بالخارج
- تنظيم الندوات وأيام الشراكة والتعاون بالجهة
- المساهمة في النهوض بقطاع التصدير بالجهة
- التكوين

وبتالي فإن تقديرات أهداف هذه المحاور ومؤشرات قيس أدائها يتلخص في الجداول التالية .

- **المحور عدد 1: تنظيم والمشاركة في المعارض والصالونات بالخارج**

				2023	2024	تقديرات 2025
الهدف1.1 ربط علاقات التعاون والشراكة في العديد من المجالات الإستثمارية	**المؤشر 1.1.1 نسبة تنفيذ التظاهرات المبرمجة بالخارج**	**الهدف**		**70%**	**70%**	**80%**
		المنجز		**42%**	**-**	**-**
	المؤشر2.1.1 نسبة رضا المشاركين في التظاهرات	**الهدف**		**70%**	**85%**	**90%**
		المنجز		**80%**	**-**	**-**
الهدف2.1 دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها	**المؤشر 1.2.1 عدد اتفاقيات التعاون والشراكة الممضاة مع هياكل مماثلة بالخارج**	**الهدف**		**2**	**2**	**2**
		المنجز		**0**	**-**	**-**

- **المحور عدد 2: تنظيم الندوات وأيام الشراكة والتعاون بالجهة**

				2023	2024	تقديرات 2025
الهدف1.1 نشر المعلومة الإقتصادية و	**المؤشر 1.1.1 نسبة تطور عدد المستفيدين والمنخرطين بالغرفة**	**الهدف**		**10%**	**15%**	**20%**
		المنجز		**4%**	**-**	**-**

دعم الإعلام التجاري والذكاء الإقتصادي	المؤشر2.1.1 نسبة إلتزام الغرفة بتنظيم برنامج الندوات والأيام الإعلامية السنوي	الهدف	70%	75%	80%
		المنجز	67%	-	-

- **المحور عدد 3: المساهمة في النهوض بقطاع التصدير بالجهة**

			2023	2024	تقديرات 2025
الهدف1.1 نشر ثقافة التصدير بالجهة	المؤشر 1.1.1 عدد الندوات التحسيسية ذات الصلة بالتصدير	الهدف	8	9	10
		المنجز	5	2	-
	المؤشر2.1.1 عدد المؤسسات المستفيدة	الهدف	400	450	500
		المنجز	192	100	

- **المحور عدد 4 : التكوين ،**

			2023	2024	تقديرات 2025
الهدف1. دعم المساندة الفنية والإحاطة بالمؤسسات من خلال الدورات التكوينية	المؤشر 1.1 نسبة إلتزام الغرفة بالبرنامج التكوين السنوي	الهدف	70%	80%	90%
		المنجز	75%	-	-
	المؤشر2.1 نسبة فاعلية الدورات التكوينية المنجزة	الهدف	80%	90%	95%
		المنجز	90%	-	-

2. تحديد المساهمة في أهداف برنامج التجارة الخارجية:

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	مساهمة الغرفة في أهداف برنامج التجارة الخارجية	الأهداف الخاصة بغرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي
الهدف 1.2: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة	• تطوير المنظومة الإعلامية بالغرفة حتى تصبح قادرة على إستخراج شهائد المنشأ إلكترونيا • ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة • تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالجهة
الهدف 2.2: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات	مساهمة مباشرة	• الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي

3. أهم الأولويات والأهداف للغرفة ببرنامج التجارة الخارجية:

أهداف الغرفة	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2025	مصادر الإعتمادات التقديرية

• الهدف 1: تطوير المنظومة الإعلامية بالغرفة حتى تصبح قادرة على إستخراج شهائد المنشأ إلكترونيا	- تطوير المنظومة الإعلامية بالغرفة من خلال تركيز شبكة إعلامية داخلية تستجيب لمتطلبات إستخراج شهائد المنشأ إلكترونيا	-إعتمادات خارجية - تخصيص ميزانية إضافية من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات ضمن الدعم المالي المخصص للغرفة لسنة 2025
الهدف 2 : ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة	-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج بالتنسيق مع فريق TEAM EXPORT(تنظيم 06 تظاهرات على الأقل) يشمل أهم القطاعات بإقليم الشمال الغربي (المنتجات الفلاحية، والمنتجات المحلية، الصناعات الغذائية والبناء) والعمل على تشريك أكبر عدد ممكن من النساء صاحبات الأعمال في البعثات التي تنظمها الغرفة لأهم المعارض والصالونات العالمية على غرار الأسوق الإفريقية والأسيوية والكندية - تنظيم ندوات إعلامية وتحسيسية وتظاهرات للتعرف بالإمتيازات الموضوعة من قبل الدولة قصد مساندة المؤسسات التونسية ومساعدتها لإقتحام الأسواق الإفريقية من خلال إتفاقيتي ZLECAF & COMESA. - تنظيم ملتقيات شراكة وتعاون بين متتعاملين إقتصاديين جزائريين وتونسيين بالتنسيق مع الغرف التجارية الجزائرية خاصة المتواجدة على الشرق الجزائري والتي تربطها بالغرفة إتفاقيات تعاون وشراكة - تنظيم الملتقى الإقتصادي التونسي الجزائري - الإحاطة بالمؤسسات وتشجيعها على إعتماد إستراتيجيات ترويجية مدروسة لإقتحام أسواق جديدة والبحث عن شركاء أجانب	ميزانية الغرفة بالإشتراك مع - مركز النهوض بالصادرات (منحة المركز المخصصة لنقطة التصدير بالغرفة بقيمة 50 ألف دينارا سنويا)
الهدف.3: تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالجهة	- تنظيم ندوات إعلامية للتعريف بخدمات الغرفة وبالإحاطة ومرافقة المؤسسات خاصة المصدرة والتي لها طاقات نصديرية - القيام بندوات وأيام إعلامية و تحسيسية حول البرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات و الإمتيازات التي يوفرها صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX، TTN، COTUNACE	ميزانية الغرفة بالإشتراك مع - مركز النهوض بالصادرات

الهدف 4: الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي	- **القيام بزيارات ميدانية للتعرف على حاجيات و رغبات المؤسسات في مجال التكوين و العمل على إعداد و ضبط برامج تكوينية في محاور عدة مثل إستراتيجية التسويق، التصرف في طلبيه التصدير و شروط التجارة الخارجية** - **تمكين المؤسسات المصدرة بولايات الشمال الغربي من الدورات التكوينية و التدريبية في مجال التصدير و ذلك لتهيئتها و تمكينها من مواكبة التكنولوجيات الحديثة و إندماجها في السوق الخارجية** - **التنسيق مع الهياكل التي لها صلة بالتصدير و المنخرطة بشبكة الإحاطة بالمصدّرين قصد التدخل السريع و الحيني لمساعدة المؤسسات المنتصبة بإقليم الشمال الغربي على تجاوز العراقيل التي تواجهها عند القيام بعماليات تصديرية**	- **ميزانية الغرفة بالإشتراك مع** - **مركز النهوض بالصادرات**

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1/ تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

الوحدة دينار

	إنجازات		التقديرات		
	2023	**2024**(05 أشهر)	**2025**	**2026**	**2027**
الأعباء/ المصاريف					
نفقات التأجير	388 420	165 515	410 000	440 000	480 000
نفقات التسيير	238 196	122 570	310 000	340 000	360 000
نفقات الاستثمار	9 100	1 800	100 000	100 000	100 000
المجموع	635 716	289 885	820 000	880 000	940 000
الموارد /المداخيل					
الموارد الذاتية	364 820	176 573	400 000	450 000	480 000
منحة الدولة	190 000	--	300 000	350 000	380 000
منحة مركز النهوض بالصادرات	25 000	--	50 000	50 000	50 000
إعتمدات برامج خارجية	-	--	70 000	30 000	30 000
المجموع	579 820	176 573	820 000	880 000	940 000

بطاقة عدد 10: غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي

I-التعريف :

-النشاط الرئيسي : تساهم الغرفة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المظبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف

-ترتيب المنشأة : غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة إقتصادية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة

-مرجع الإحداث :القانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 المتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية

-مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1/ الإستراتيجية العامة : تعمل غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي في إطار برنامج التجارة الخارجية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات بالمساهمة الفعالة في تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للوزارة لدفع التصدير وتعزيز الصادرات التونسية من خلال :

- دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها بإبرام إتفاقيات شراكة مع هياكل مماثلة
- المشاركة في المعارض والصالونات الدولية وتنظيم لقاءات مهنية في الغرض قصد إيجاد أسواق جديدة وتيسير نفاذ المنتوج التونسي إليها.
- التعريف بآليات المساندة الفنية والمالية للمؤسسات المصدرة من خلال مزيد التعريف بأليات الدعم التي توفرها الدولة على غرار صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX
- التعريف بالفرص المتاحة مع الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء وبالإتفاقيات المبرمة في الغرض على غرار إتفاقية السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي COMESA ومنطقة التبادل الحر الإفريقية ZLECAF
- تقديم الإحاطة والمساندة للمؤسسات المصدرة المنتصبة بإقليم الشمال الغربي بهدف تنمية الصادرات

2/ تحديد المساهمة في أهداف برنامج التجارة الخارجية:

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	مساهمة الغرفة في أهداف برنامج التجارة الخارجية	الأهداف الخاصة بغرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي
الهدف 1.2: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة	• ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة • تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالولايات الراجعة بالنظر للغرفة
الهدف 2.2: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات	مساهمة مباشرة	• الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الإقتصادي

3/ أهم الأولويات والأهداف للغرفة ببرنامج التجارة الخارجية:

أهداف الغرفة	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2025	الإعتمادات التقديرية
الهدف 1 : ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة	-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج بالتنسيق مع فريق العمل TEAM EXPORT(تنظيم 05 تظاهرات على الأقل) يشمل أهم القطاعات بإقليم الجنوب الشرقي (الصناعات الكيميائية والصناعات التحويلية والفلاحة الجيوحرارية والخدمات المرتبطة بالأنشطة البترولية وأشغال البناء وإنتاج التمور) والعمل على تشريك أكبر عدد ممكن من المؤسسات. - تنظيم ندوات إعلامية وتحسيسية وتظاهرات للتعرف بالإمتيازات الموضوعة من قبل الدولة قصد مساندة المؤسسات التونسية ومساعدتها للنفاذ للأسواق الإفريقية من خلال إتفاقية ZLECAF. - تنظيم ملتقيات شراكة وتعاون بين متعاملين إقتصاديين دوليين ونظرائهم من الجنوب الشرقي في إطار إتفاقيات التعوان التي أبرمتها الغرفة إتفاقيات مع نظرائها بالخارج. - الإحاطة بالمؤسسات وتشجيعها على إعتماد إستراتيجيات ترويجية مدروسة للنفاذ إلى أسواق جديدة والبحث عن شركاء أجانب.	ميزانية الغرفة بالإشتراك مع - مركز النهوض بالصادرات (منحة المركز المخصصة لنقطة التصدير بالغرفة بقيمة 50 ألف دينارا سنويا) - مساهمات مشاركات المؤسسات الاقتصادية الخاصة.
الهدف 2 : تنظيم ندوات تكوينية و أيام شراكة و تعاون بالجهة	- تنظيم ندوات إعلامية للتعريف بخدمات الغرفة وبالإحاطة ومرافقة المؤسسات خاصة المصدرة والتي لها طاقات تصديرية - القيام بندوات وأيام إعلامية و تحسيسية حول البرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات و الامتيازات التي يوفرها صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX، TTN ، - تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية للتعريف بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس و بقية البلدان على غرار ZLECAF ، COMESA	ميزانية الغرفة بالإشتراك مع - مركز النهوض بالصادرات - مساهمات طوعية للمؤسسات الاقتصادية الخاصة

الهدف 3 : الإعلام التجاري و الدراسات و التكوين و الرسكلة و الذكاء الاقتصادي	**- القيام بزيارات ميدانية للتعرف على حاجيات و رغبات المؤسسات في مجال التكوين و العمل على إعداد و ضبط برامج تكوينية في محاور عدة مثل إستراتيجية التسويق، التصرف في طلبيه التصدير و شروط التجارة الخارجية** **- تمكين المؤسسات المصدرة بولايات الجنوب الشرقي من الدورات التكوينية و التدريبية في مجال التصدير و ذلك لتهيئتها و تمكينها من مواكبة التكنولوجيات الحديثة و إندماجها في السوق الخارجية** **- التنسيق مع الهياكل التي لها صلة بالتصدير و المنخرطة بشبكة الإحاطة بالمصدّرين قصد التدخل السريع و الحيني لمساعدة المؤسسات المنتصبة بإقليم الجنوب الشرقي على تجاوز العراقيل التي تواجهها عند القيام بعماليات تصديرية.**	**ميزانية الغرفة بالاشتراك مع مركز النهوض بالصادرات -**

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1/ تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

الوحدة : دينار

	إنجازات		التقديرات		
	2023	2024 (05 أشهر)	2025	2026	2027
الأعباء :					
نفقات التأجير	961 952	404 297	1 140 000	1 200 000	1 220 000
نفقات التسيير	470 576	299 056	538 950	547 070	570 000
نفقات الاستثمار (*)	42 719	306 016	16 000	18 000	20 000
المجموع	1 475 247	1 009 369	1 694 950	1 765 070	1 810 000
الموارد :					
الموارد الذاتية	1 650 425	830 362	1 700 000	1 750 000	1 800 000
منحة الدولة	40 000	33 000	60 000	60 000	60 000
منحة مركز النهوض بالصادرات	50 000	0	50 000	50 000	50 000
المجموع	1 740 425	863 362	1 810 000	1 860 000	1 910 000

(*) نفقات الاستثمار لسنة 2024 : 306 016 دينار : منها 300 000 دينار تمثل المساهمة في رأس مال شركة التصرف في المنطقة الحرة للأنشطة التجارية و اللوجيستية ببن قردان.

بطاقة النوع الاجتمـاعي : التعهدات

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

انخرطت مهمة التجارة وتنمية الصادرات في إطار أدائها لمهامها في تنفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي باعتبارها مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية، وذلك من خلال ترجمتها بمختلف محاور مخططها التنموي القطاعي وتنفيذ جملة من المشاريع والاجراءات التي تكرس المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في قطاع التجارة.

رغم ما يواجهه القطاع من تحديات كبيرة في نقص المعطيات الإحصائية الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل واقع الفوارق بين الجنسين. وإلى حين إجراء تشخيص معمق حول هذا الموضوع، تُلاحظ بعض الفجوات من خلال المعطيات الإدارية وملاحظة الواقع الميداني.

تُشرف مهمة التجارة وتنمية الصادرات على مهام رقابية واسعة للأسواق، وذلك من خلال تسخير 727 عون مراقبة اقتصادية، منهم 318 امرأة، أي بنسبة 44%. و رغم أهمية دور المرأة في الرقابة الاقتصادية وإلا انها مازالت تواجه العديد من التحديات لعل أهمها العنف الموجه ضدها. حيث ان طبيعة العمل الرقابي تجعل النساء المراقبات عرضة لمخاطر العنف والاعتداء، فقد بلغت نسبة حالات العنف الموجهة ضد النساء المراقبات 31% من مجموع حوادث الشغل المسجلة سنة 2023.

ولم يُمنح هذا الموضوع الاهتمام الكافي على مر السنوات، حيث يُعالج كحادث شغل دون اعتبار الجانب المتعلق بالعنف المسلط على المرأة. هذه الظاهرة تتطلب القيام بتشخيص دقيق لفهمها و الحد منها ، خاصة أنها شهدت تصاعدًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة.

تستند المهمة حاليًا إلى بعض المعطيات الأولية المحدودة حول حالات العنف لتحديد الإشكاليات الرئيسية.

كما لا يخلو القطاع من الفجوة بين الجنسين في تقلد المناصب القيادية فعلى الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من تطور في عدد النساء اللاتي تم تسميتهن في خطة مدير أو مدير عام، حيث بلغت نسبة النساء 26% في 2023. ومع ذلك، يبقى التفاوت واضحًا، لا سيما على المستوى الجهوي، إذ أن 1 فقط من مجموع 24 إدارة جهوية للتجارة ترأسها امرأة.

يعكس هذا الضعف في تمثيل النساء في المراكز القيادية تأثيرًا سلبيًا على مسارهن المهني وفرصهن للوصول إلى مواقع اتخاذ القرار.

وينطبق نفس الوضع على المؤسسات تحت الإشراف، حيث يهيمن العنصر الرجالي على خطط رئيس مدير عام في جميع المؤسسات الثمانية تحت الإشراف.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المهمة لتطوير النسيج التجاري وتشجيع الاستثمار، فإن فرص التمكين الاقتصادي للمرأة لا تزال دون المستوى المطلوب. ويعزى ذلك إلى غياب التركيز على رصد الفوارق الجندرية وتحليلها بهدف إيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها النساء في القطاع، إلا أنهن يلعبن دورا حيويا في تعزيز قطاع التجارة وتنمية الصادرات، حيث تساهم بشكل فعّال في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير الأسواق المحلية و النسيج التجاري .

يُعدّ دمج المرأة و التقليص من الفوارق بين الجنسين ، سواء كان ذلك في اتخاذ القرار أو المراقبة الاقتصادية أو ريادة الأعمال، أمرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين التنافسية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار و تجسيد لإلتزامها بتنفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في قطاع التجارة و تنمية الصادرات ستركز مهمة التجارة و تنمية الصادرات في المرحلة المقبلة على ثلاثة محاور رئيسية:

- **الأثر الأول:** إرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء على مستوى التشريع والممارسات وذلك بالعمل على حماية النساء العاملات في مجال المراقبة الإقتصادية الميدانية من العنف وتعزيز الإحاطة بضحايا العنف،
- **الأثر الثاني**: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي من خلال دعم تمثيلية الكفاءات النسائية في الخطط الوظيفية ومراكز صنع القرار مركزيا وجهويا وعلى مستوى المؤسسات تحت الاشراف،

-**الأثر الثالث**: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل. وذلك من خلال تعزيز الدعم والاحاطة بباعثات المشاريع التجارية والحرفية والخدماتية.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي: تعديل السوق وتعزيـز حمـاية المستهلك			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب الجذرية**
الهدف العملياتي 1: تعزيز وقاية النساء أعوان المراقبة الاقتصادية الميدانية من العنف	**وقاية النساء أعوان المراقبة الاقتصادية الميدانية من العنف غير كافية**	**- عدم دراية أعوان الرقابة الاقتصادية بإجراءات القانونية بخصوص العنف المسلط ضد المرأة**	**-غياب دورات تكوينية بخصوص القانون 58 لفائدة أعوان الرقابة الاقتصادية نساء ورجال**
			غياب خطة اتصال بمكافحة العنف ضد النساء المراقبات الاقتصاديات
			قلة الحملات التوعوية حول حقوق النساء المراقيات وآليات الحماية المتاحة لهن.
		-غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة العاملة في الرقابة الاقتصادية بمناسبة أدائها لمهامها	**- غياب المناشير والمذكرات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة العاملة كمراقبة اقتصادية ميدانية**
			- غياب تنصيص الانظمة الداخلية للرقابة الاقتصادية على مكافحة العنف ضد المرأة
الهدف العملياتي 2: تحسين الإحاطة بالنساء ضحايا العنف وتوجيههن	**احاطة محدودة بالنساء ضحايا العنف**	**- نقص أليات الإحاطة بالمراقبات الاقتصاديات ضحايا العنف**	**- عدم وجود خلية بالوزارة للإحاطة بالنساء المعنفات**
			- عدم التعاقد مع أطباء نفسانيين
			- نقص في التنسيق مع الجهات المختصة للإحاطة بالمراقبات ضحايا العنف (وزارة الداخلية، وزارة الصحة ...)
			- نقص في مهارات التواصل والثقة في النفس
		غياب بيانات واضحة بخصوص العنف المسلط ضد المرأة المراقبة اقتصادية	**-عدم وجود سجل أو منظومة إعلامية لتسجيل حالات الاعتداء والعنف المسلط ضد المرأة المراقبة الاقتصادية الميدانية.**
			تسجيل حالات الاعتداء على أعوان المراقبة كحادث شغل وليس عنف ضد المرأة،

			عدم تبليغ المراقبات الإقتصاديات عن تعرضهن للعنف خوفا من النظرة الإجتماعية

خطة العمل الخاصة بالأثر 1 :

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية(*)	المؤشرات العملياتية					
			طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	انجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
برنامج التجارة الداخلية	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	تعزيز وقاية النساء أعوان الرقابة الاقتصادية الميدانية من العنف	نسبة حالات العنف المسلطة على النساء المراقبات من مجموع حوادث الشغل المسجلة	عدد حوادث العنف ضد النساء/ العدد الجملي لحوادث الشغل	%31	%30	%25	%20	18%

		تحسين الإحاطة النساء العاملات في الرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف وتوجيههن	نسبة حالات العنف ضد المرأة المراقبة الاقتصادية المتعهد بها	(%)					
			عدد الحالات العنف المتعهد بها/العدد الجملي للمعنفات	9%	10%	%15	%20	25%	

(*) :المراعية للنوع الاجتماعي

(**):السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **<u>الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات</u>**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة (الصنف)	الأنشطة (الصنف الفرعي)	مؤشرات النشاط										الميزانية					مصادر التمويل
					المؤشر	طريقة الاحتساب	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	
برنامج التجارة الداخلية	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	تعزيز وقاية النساء أعوان الرقابة الإقتصادية الميدانية	الوقاية والحماية	- توفير وسائل حماية (سترات وقائية...) للنساء أعوان الرقابة الاقتصادية	نسبة تجهيز النساء المراقبات بوسائل وقاية	عدد النساء المراقبات المجهزات بوسائل وقاية / العدد الجملي للمراقبات	%19	%20%	25%	30%	35%	6 آلاف دينار	8 آلاف دينار	10 آلاف دينار	12 آلاف دينار	15 آلاف دينار	ميزانية الدولة

		من العنف																
			تنمية القدرات	التنسيق مع الهياكل المشرفة على التكوين لتطوير مهارات أعوان الرقابة الاقتصادية بخصوص القانون الأساسي عدد58 لمناهضة العنف ضد المرأة وذلك بالتنسيق مع برنامج القيادة و المساندة	نسبة أعوان المراقبة الاقتصادية الذين تلقو تكوينا بخصوص القانون الأساسي عدد58	عدد أعوان المراقبة الاقتصادية الذين تلقو تكوينا بخصوص القانون الأساسي عدد58/ عدد أعوان الرقابة الإقتصادية	0%	%5	%10	20%	35%	0 آلاف دينار	5 آلاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة

			الخطة الاتصالية	-وضع خطة اتصالية لمناهضة العنف المسلط على النساء أعوان الرقابة الاقتصادية	عدد التظاهرات في مجال مناهضة العنف ضد النساء	عدد التظاهرات في مجال مناهضة العنف ضد النساء	0	1	2	3	4	0أ.د	5 آلاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	اعتماد على مذكرات داخلية وتواصل مباشر مع الاعوان
			الاطار القانوني والترتيبس	-التنسيق مع المصالح المختصة وبرنامج القيادة والمساندة لإصدار نص ترتيبي يتلائم مع القانون الأساسي عدد58 لإعتبار	نسبة انجاز مقتضيات النص الترتيبي	عدد التراتيب المنجزة/العدد الجملي للتراتيب	0%	%50	%60	%80	%100	-	-	-	-	-	ميزانية الدولة

												العنف ضد المرأة عون الرقابة الاقتصادية نوعا من أنواع العنف ضد المرأة وليس حادث شغل.					
		تحسين الإحاطة بالنساء العاملات بالرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف	الوقاية والحماية	التعهد بحالات العنف من قبل اخصائيين نفسانيين	نسبة الإحاطة بالنساء المعنفات	عدد النساء التي تمت إحاطتهم مقارنة بجملة المعنفات	0%	50%	60%	80%	100%	0 آلاف دينار	5 الاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة
			الوقاية	إحداث خلايا إنصات توجيه للإحاطة بالنساء	نسبة التقدم في إحداث خلايا	عدد الأعمال المنجزة/عدد الأعمال	0%	10%	20%	40%	50%	0آلاف دينار	5 الاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة

		والحماية	اعوان المراقبة الاقتصادية المعنفات	الإنصات	المبرمجة بالخصوص											
		النظام المعلوماتي	تركيز قاعدة بيانات لتسجيل حالات العنف المسلط على المرأة المراقبة	نسبة التقدم في تركيز قاعدة البيانات الإحصائية	عدد الأعمال المنجزة/عدد الأعمال المبرمجة بالخصوص	%0	%20	%60	%100	-	0آلاف دينار	5 الاف دينار	10 آلاف دينار	5 آلاف دينار	-	ميزانية الدولة
		الخطة	تنظيم حملات توعوية لفائدة المراقبات الاقتصاديات لحثهم على	عدد المشاركات في التظاهرات التوعوية	عدد المشاركات	0	20	40	60	80	0أ.د	5 آلاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة

			الاتصالية	الإبلاغ عن حالات العنف	في مجال مناهظة العنف ضد المرأة															

● التحليل

برنامج التجارة الداخلية: يكتسي العمل الرقابي على مستوى برنامج التجارة الداخلية أهمية قصوى في ضمان انتظامية التزويد وجودة وسلامة المنتجات الاستهلاكية وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وردع كل الممارسات الاحتكارية المخلة بالمنافسة وعلى هذا الأساس فإن الزاد البشري يعتبر عنصر أساسي في هذا المجال وبالرغم من تكافئ عدد المراقبات الاقتصاديات مع عدد المراقبين الاقتصاديين إلا أن مشاركتها في الاعمال الرقابية الميدانية تتفاوت بين الجهات وفترات العمل ومناطق التدخل وذلك للمخاطر المحتملة لهذا العمل (العمل بالليل، الأسواق الغير منظمة، المناطق الحدودية) وهو ما أدى إلى وجود الإشكاليات التالية:

- ضعف تواجد النساء في الميدان خاصة بالنسبة لبعض الأماكن على غرار المراقبة على الطرقات والأسواق والمناطق النائية...،
- تكليف المرأة بالعمل الإداري على حساب العمل الميداني.
-محدودية تواجد المراقبات الإقتصاديات على الميدان أحدث نقصا في عدد المراقبين الميدانيين وفي نسبة تغطية السوق

ومن جانب آخر فإن السنوات الأخيرة قد شهدت تعرض فرق المراقبة الاقتصادية إلى العنف بكل أشكاله (جسدي، لفظي...) وقد شمل العنف النساء المراقبات وصل للتعدي الجسدي حيث تم تسجيل حوادث شغل وهو بطبعه ما زاد في عزوف المرأة على الإقبال على العمل الميداني.

وهو ما يدفع بمزيد العمل على دعم تواجد المراقبات في الميدان والتقليص من تعرضهن للعنف بكل أشكاله وذلك من خلال تطوير مهاراتها في التواصل والثقة في النفس وتوفير وسائل الحماية والتكوين بخصوص القانون الأساسي عدد58 لمناهضة العنف ضد المرأة ووضع خطة اتصالية لمناهضة العنف المسلط على وإصدار نص ترتيبي يتلائم مع القانون الأساسي عدد58 لإعتبار العنف ضد المرأة عون الرقابة الاقتصادية نوعا من أنواع العنف ضد المرأة وليس حادث شغل والتعهد بحالات العنف من قبل اخصائيين نفسانيين و إحداث خلايا إنصات توجيه للإحاطة بالنساء اعوان المراقبة الاقتصادية المعنفات و تركيز قاعدة بيانات لتسجيل حالات العنف المسلط على المرأة المراقبة وتنظيم حملات توعوية لفائدة المراقبات الاقتصاديات لحثهم على الإبلاغ عن حالات العنف وهو ما من شأنه أن يساهم في تقليص التمييز بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة خاصة في الأماكن ذات الخطورة العالية. كما يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة مشاركة النساء في العمل الرقابي إلى 50% في أفق 2027 وتراجع نسبة العنف على النساء المراقبات إلى 18% في أفق 2027.

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: برنامج التجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب الجذرية**
الهدف العملياتي 1: دعم تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	**تواجد محدود للمرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة**	**-نقص في الدعم المؤسساتي و التكويني للنساء**	**- ارتباط الخطة الوظيفية بحركة النقل،** **-شروط الترقية لا تأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي**
			- عدم تلائم برامج التكوين من حيث التوقيت و مكان انعقادها مع خصوصيات ظروف المرأة
			-نقص في التكوين والتدريب وتنمية القدرات الموجهة للنساء في مجالات الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، مهارات التواصل
		-عدم تطلع الإطارات النسائية لتولي هذه المناصب القيادية	**-الخوف من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية**
			- قلة ثقة بعض النساء بالنفس والخوف من المسؤولية
			-ضعف التواصل حول التجارب الناجحة للنساء في المناصب القيادية
		- قيود ثقافية واجتماعية تعتبر هذه الخطط حكرا على الرجال	**- قلة الوعي بفوائد مشاركة النساء في مواقع القرار على المجتمع والتنمية بصفة عامة**
			- نقص حملات التوعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات،) لتغيير العقليات

البرنامج عدد2: برنامج التجارة االخارجية

الهدف الاستراتيجي عدد1: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: دعم تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات	**تواجد محدود للمرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات**	**- النساء أقل حظوظا في التسمية بهذه الممثليات**	**- نقص تكوين النساء في مهارات القيادة والتفاوض واللغات** **- نقص الخبرات النسائية كممثليات**
		- قيود ثقافية وإجتماعية تعتبر الرجال أكثر قدرة على ترأس هذه الممثليات	**- قلة الوعي بأهمية تواجد النساء على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات**
		-عزوف النساء على الترشح لهذه الممثليات	**- صعوبة ظروف العمل في بعض البلدان**
			-الإلتزامات العائلية لا تشجع المرأة على الترشح.

			- طول المدة الزمنية لكل ممثل تجاري "5سنوات"
			-التأثير على الاستقرار العائلي (كعدم إمكانية التحاق القرين و صعوبة ظروف العمل في بعض البلدان)

البرنامج عدد9: القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد1 : تطوير حوكمة المهمة			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
		- تدرج الرجال في الترقيات أسرع من النساء	- شروط الترقية لا تأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي - خصوصية ظروف المرأة (غيابات بمناسبة الولادة أو مرض ...) - عقلية ترى الرجل أكثر قدرة على تقلد المناصب القيادية

الهدف العملياتي 1: تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	**تواجد محدود للمراة في خطة مديرة فما فوق.**	**- نقص في مهارات النساء في مجالات القيادة**	**- نقص في التكوين والتدريب وتنمية القدرات (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، مهارات التواصل)** **- عدم تلائم برامج التكوين من حيث التوقيت ومكان انعقادها مع خصوصيات ظروف المرأة**
		عدم تطلع بعض النساء لتقلد مناصب القيادة	**- قلة ثقة بعض النساء بالنفس والخوف من المسؤولية** **- الخوف من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية** **- عدم الوصول الى المعلومة بخصوص الشغرات** **- ضعف التواصل حول التجارب الناجحة للنساء في المناصب القيادية**
		أسباب ثقافية تقليدية تعطي الأولوية للرجال في تقلد الخطط الوظيفية	**- قلة الوعي بفوائد مشاركة النساء في مواقع القرار على المجتمع والتنمية بصفة عامة** **- نقص حملات التوعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات،) لتغيير العقليات**

خطة العمل الخاصة بالأثر 2

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية(*)	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طريقة الاحتساب	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
التجارة الداخلية	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	نسبة التعينات للمديرات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	عدد النساء على رأس الإدارات الجهوية للتجارة /العدد الجملي للمديرين الجهويين	%4	%8	%12.5	%17	21%
التجارة	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق	تعزيز تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض	نسبة النساء في خطة رئيس ممثلية مركز	عدد النساء في خطة رئيس ممثلية مركز النهوض بالصادرات /العدد الجملي لممثلي مركز النهوض					

الخارجية	الاندماج الاقتصادي والتجاري	بالصادرات	النهوض بالصادرات	بالصادرات بالداخل والخارج	%37	%35	%35	%38	%38
القيادة والمساندة	تطوير حوكمة المهمة	تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	نسية النساء في خطة مديرة فما فوق	عدد النساء في مديرة فما فوق /العدد الجملي للمديرين والمديرين العامين ورئيس الديوان والوزير	25%	26%	28%	30%	33%

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة		مؤشرات النشاط							الميزانية					مصادر التمويل
			الصنف	الصنف الفرعي	المؤشر	طريقة الاحتساب	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	
التجارة الداخلية	تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك	تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	تنمية القدرات	- السهر على تطوير قدرات الإطارات النسائية في مجالات القيادة بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة	نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية في مجال القيادة (%)	عدد النساء المنتفعات بتكوين في مجال القيادة / العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية في	%0	%60	65%	%70	%75	0 أ.د	5 آلاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة

											القيادة(%)							
			الوقاية والحماية	توفير آليات لضمان ظروف عمل ملائمة لحاجيات المرأة على راس الإدارات الجهوية (محل إقامة لائق، سيارة للتنقل، التخفيف نسبيا في وتيرة النقل)	نسبة توفر الأليات الجديدة التي تم توفيرها للنساء على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	عدد الأليات المتوفرة لفائدة النساء على رأس الإدارات الجهوية للتجارة /العدد الجملي للآليات	%60	%70	%80	%90	%100	60 أ.د	60 أ.د	70 أ.د	80 أ.د	90 أ.د	ميزانية الدولة
				ـتكريم نماذج نسائية ناجحة في	عدد النساء الناجحات على رأس	عدد النساء الناجحات على رأس الإدارات	0	1	2	3	4	0	5 آلاف	5 آلاف	5 آلاف	5 آلاف	ميزانية

			الخطة الاتصالية	المجال	الإدارات الجهوية للتجارة الذين تم تكريمهن	الجهوية للتجارة الذين تم تكريمهن						آلاف دينار	دينار	دينار	دينار	الدولة
التجارة الخارجية	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	تعزيز تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات	تنمية القدرات	-تنظيم دورات تكوينية لإطارات مركز النهوض بالصادرات في المجالات التقنية والقيادة، التفاوض واللغات	نسبة المشاركة النسائية في الدورات التكوينية	عدد المشاركات/ العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية لأعوان مركز النهوض بالصادرات	%64	%66	%68	%70	%75	50 ألف دينار	80 ألف دينار	100 ألف دينار	100 ألف دينار	130 ألف دينار	ميزانية الدولة
القيادة والمساندة	تطوير حوكمة المهمة		تنمية القدرات	- تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية في القيادة والاتصال لفائدة	نسبة تطور المشاركة النسائية في الدورات التكوينية	عدد المشاركات/ العدد الجملي للنساء صاحبات خطط									15 أ.د		ميزانية الدولة

		تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق		الإطارات النسائية	(%)	وظيفية	0%	20%	25%	30%	35%	0 أ.د	5 أ.د	10 أ.د	دينار	20 أ.د	
			الخطة الاتصالية	-نشر قصص نجاح على موقع واب الوزارة لنماذج نسائية في مجال قيادة عامة وبوزارة التجارة على وجه الخصوص	-عدد قصص النجاح النسائية التي تم نشرها على موقع واب الوزارة	- عدد قصص النجاح النسائية التي تم نشرها على موقع واب الوزارة	0	1	2	3	4	-	-	-	-	-	بدون أثر مالي

- **التحليل**

***على مستوى برنامج التجارة الداخلية**: تم تسجيل تباين على مستوى مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بين المستوى المركزي والجهوي ومقارنة بالرجال حيث أنه على مستوى الإدارات العامة والإدارات فإن عدد المديرين يبلغ 27 في حين يبلغ عدد المديرات 9 ويتعمق الفارق على المستوى الجهوي حيث يوجد عدد 1مديرة مقابل 23 مدير

جهوي وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا للنقص في الدعم المؤسساتي و التكويني للنساء لاسيما ارتباط الخطة الوظيفية بحركة النقل،والنقص في التكوين والتدريب وتنمية القدرات الموجهة للنساء في مجالات الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، مهارات التواصل) إضافة إلى عامل الخوف من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية وقلة الثقة بالنفس والخوف من المسؤولية وكذلك نظرا لوجود قيود ثقافية واجتماعية لاسيما قلة الوعي بفوائد مشاركة النساء في مواقع القرار على المجتمع والتنمية بصفة عامة مع نقص في حملات التوعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات،) لتغيير العقليات.

وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتوفير ظروف عمل لائقة وملائمة وتشجيع النماذج النسائية الناجحة في هذا المجال مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في خطة مديرة ومديرة عامة حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في عدد المديرات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة من 2 إلى 5 في ظرف ثلاث سنوات.

***على مستوى برنامج التجارة الخارجية** : تم تسجيل تباين على مستوى ممثليات مركز النهوض بالصادرات حيث لايتجاوز 6 ممثليات على 17 ممثلية بالداخل والخارج (35%) وتعود أسباب ذلك لنقص تكوين النساء في مهارات القيادة والتفاوض واللغات و نقص الخبرات النسائية كممثليات وقلة الوعي بأهمية تواجد النساء على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات وصعوبة ظروف العمل في بعض البلدان والإلتزامات العائلية لا تشجع المرأة على الترشح وطول المدة الزمنية لكل ممثل تجاري "5سنوات" والتأثير على الاستقرار العائلي (كعدم إمكانية التحاق القرين و صعوبة ظروف العمل في بعض البلدان)

وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتحسين ظروف العمل وإيجاد أو تفعيل اتفاقيات تحمي المرأة أو تمنحها تمييزا إيجابيا لدى البلد المعني بتمثيليتها للمركز فيه مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة رؤساء الممثليات إلى 38% في أفق 2027.

***على مستوى برنامج القيادة والمساندة** : تم تسجيل تباين على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار على مستوى المديرين والمديرين العامين حيث لايتجاوزحاليا نسبة 26 % وتعود أسباب ذلك لعزوف النساء في الاقبال على هذه الخطط نظرا لقلة الخبرة وتجنب المخاطرة والخوف من عدم التوفيق بين الحياة العملية والعائلية إضافة إلى عدم

توفر ظروف عمل ملائمة خاصة على المستوى الجهوي وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات النساء خاصة في مجال القيادة وتحسين ظروف العمل مما يساهم في مزيد دعم التواجد النساء في مواقع صنع القرار حيث يتجه العمل على المدى المتوسط للترفيع في نسبة النساء في خطة مديرة فما فوق إلى 33% في أفق 2027.

الأثـر الثـالث: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تعزيز وتطوير النسيج التجاري			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب الجذرية**
الهدف العملياتي 1:دعم النساء الحرفيات للتسجيل في سجل الحرفيين	**-محدودية تسجيل النساء بسجل الحرفيات.**	**-عدم توصل النساء بالمعلومة،**	**- محدودية المستوى التعليمي للحرفيات وعدم انفتاحها على العالم الخارجي،**
			-استخدام تقنيات التواصل الحديثة التي تتيح لهن الوصول - نقص .السهل إلى المعلومات
			-ضعف مشاركة النساء الشبكات الاجتماعية فعّالة لتبادل المعلومات أو التواصل مع مصادر المعلومات الموثوقة

		- نقص في وعي النساء بأهمية التسجيل بسجل الحرفيات	-ضعف حملات التوعية والتوجيه حول أهمية التسجيل في السجل الحرفي وفرص الدعم المتاحة
			عدم دراية النساء الحرفيات بالمزايا والآفاق التي يفتحها التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين.

البرنامج عدد2: التجارة الخـارجية

الهدف الاستراتيجي عدد1: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي1: تعزيز إنخراط المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	انخراط محدود للمراة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	-نقص في تطلع صاحبات الاعمال خاصة بالمناطق الداخلية نحو السوق الخارجية	- نقص الوعي بالافاق التي يفتحها التصدير
			-الخوف من المخاطرة
		- عدم تمكن رائدات الاعمال من إجراءات التصديرية	- كثرة المتدخلين وطول مدة الإجراءات الإدارية
			- نقص تكوين صاحبات الاعمال في إجراءات التصدير
			- نقص برامج المرافقة و التوجيه لمساندة النساء في الانفتاح على أسواق عالمية

		-صعوبة الحصول على التمويل	- نقص في التسهيلات البنكية الموجهة للنساء الراغبات في التصدير القروض البنكية (شروط ملائمة للنساء....
		صعوبة الحصول على المعلومة	-نقص المشاركات في التظاهرات و المعارض بالخارج - -نقص دراية النساء بالتسهيلات و البرامج الوطنية المتخذة لفائدة النساء لتسهيل الإنخراط في التصدير

البرنامج عدد9: القيادة والمساندة:

الهدف الاستراتيجي عدد 4: تطوير نشاط التجارة الالكترونية			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تعزيز مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية	مساهمة متواضعة للمرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية.	-غياب حوافز لبعث مشاريع التجارة الالكترونية	- محدودية آليات تمويل مشاريع التجارة الالكترونية الموجهة للنساء
		عدم الالمام بتقنيات التسويق الالكتروني	-محدودية برامج التكوين لفائدة الباعثات في مجال التجارة الالكترونية

خطة العمل الخاصة بالأثر3

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية*	المؤشرات العملياتية						
			المؤشر	طريقة الاحتساب	انجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
التجارة الداخلية	تعزيز وتطوير النسيج التجاري	تدعيم تسجيل النساء الحرفيات في سجل الحرفيين	نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين	عدد النساء المسجلين في السجل الحرفي/ العدد الجملي للحرفيين المسجلين بسجل الحرفيين (%)	42	44	48	52	56

التجارة الخارجية	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	نسبة حضور صاحبات أو مديرات المؤسسات في الأسواق الخارجية	عدد المؤسسات المصدرة التي تديرها أو تملكها امرأة / العدد الجملي للمؤسسات المصدرة (%)	11	11	15	20	22
			نسبة إنتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها امرأة بدعم صندوق النهوض بالصادرات	عدد المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء/ العدد الجملي للمنتفعين بدعم صندوق النهوض بالصادرات (%)	10	11	13	14	16
القيادة والمساندة	تطوير التجارة الالكترونية	تعزيز مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع	نسبة المشاركة النسائية في الدورات التكوينية والندوات في مجال التجارة الالكترونية	عدد االنساء/ العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية والندوات في مجال	65	70	73	77	80

		التجارة الالكترونية		التجارة الالكترونية (%)					

* المراعية للنوع الاجتماعي

** : أماكن العمل الخطرة والحساسة (الأسواق الأسبوعية، الطرقات خلال الليل، المناطق النائية والاحياء الشعبية، الأسواق الغير منظمة (منصف باي، الجم، بومنديل، ...)

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة		مؤشرات النشاط								الميزانية					مصادر التمويل
			الصنف	الصنف الفرعي	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	
برنامج التجارة الداخلية	تعزيز وتطوير النسيج التجاري	تدعيم تسجيل النساء الحرفيات للتسجيل في سجل	الخطة الاتصالية	التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل	عدد المشاركات في التظاهرات الجهوية	عدد المشاركات	0	400	450	500	550	0	10أد	15 أد	20 أد	25 أد	غرف التجارة والصناعة، هياكل مهنية

		الحرفيين		الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل: ملتقيات وحلقات تكوينية جهوية													
التجارة الخارجية	تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة	الخطة الاتصالية	-تنظيم حملات تحسيسية للتعريف بالمشاريع والإتفاقيات الدولية والإقليمية وما توفره من إمتيازات تفاضلية لفائدة المرأة المصدرة	نسبة الحملات التحسيسية والندوات الموجهة للمرأة (%)	عدد الحملات التحسيسية والندوات الموجهة للمرأة/ العدد الجملي للحملات التحسيسية والندوات	9%	10%	12%	13%	14%	90 ألف دينار	105ألف دينار	120 ألف دينار	150 ألف دينار	160 ألف دينار	ميزانية الدولة
				تكثيف ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة	نسبة النساء المشاركات في التظاهرات بالخارج	عدد النساء المشاركات في التظاهرات بالخارج/ العدد						1 مليون	1 مليون و200 ألف	1 مليون و500 ألف	1مليون و 400 ألف	1 مليون و 300 ألف	ميزانية الدولة

	والتجاري	للتصدير	الخطة الاتصالية	بالتظاهرات والمعارض بالخارج لتسويق منتجاتها بالسوق الخارجية	(%)	الجملي للمشاركين في التظاهرات بالخارج	%32	%33	37%	35%	%38	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
			الدعم المالي	تمكين المرأة من الدعم المالي الموجه للتصدير في حدود حوافز مالية للمرأة المصدرة	نسبة الدعم المالي الموجه للمرأة في إطار FOPRODEX(%)	قيمة الدعم الموجه للمرأة/القيمة الجملية للدعم في إطار FOPRODEX	7%	%9	%10	%12	%14	3.8 مليون دينار	4 مليون دينار	4 مليون و200 ألف دينار	4مليون و620 ألف دينار	5 مليون دينار	ميزانية الدولة
					نسبة حضور صاحبات أو مديرات المؤسسات في الأسواق الخارجية	عدد المنتفعات بمنحة التصدير/العدد الجملي للمنتفعين	23%	24%	26%	25%	26%	15 مليون	15□5 مليون	18 مليون	15□5 مليون	18 مليون	ميزانية

												دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	الدولة
			تنمية القدرات	تدعيم قدرات لنساء صاحبات الأعمال في إجراءات التصدير بالتنسيق مع الهياكل المختصة	نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية والندوات حول إجراءات التصدير	عدد النساء / العدد الجملي للمشاركين	%18	20%	.. 20%	25%	30%	9 أ.د	9□5 أ.د	9□5 أ.د	12 أ.د	15 أ.د	ميزانية الدولة
برنامج القيادة والمساندة	تطوير التجارة الالكترونية	تعزيز مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة	تنمية القدرات	- تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية وندوات حول التجارة الالكترونية	نسبة مشاركة النساء في الدورات التكوينية والندوات حول التجارة الالكترونية	عدد النساء / العدد الجملي للمشاركين	65	70	73	77	80	3 أ.د	4 أ.د	5 أ.د	8 أ.د	10 أ.د	ميزانية الدولة

															الالكترونية						

- **التحليل**

على مستوى برنامج التجارة الداخلية: في تشخيص لواقع القطاع التجاري من منظور النوع الاجتماعي فإن هناك تباين بين الجنسين في القطاع التجاري حيث لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة للغاية خاصة في مجال الحرف وذلك لـ:

- ضعف مشاركة المرأة التونسية في بعث مشاريع
- عدم وعي النساء الحرفيات خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بضرورة التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين.
- عدم دراية النساء الحرفيات بالمزايا والآفاق التي يفتحها التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين.
- صعوبة وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض البنكية.

وعليه يتجه العمل نحو دفع النساء إلى الإقبال على التسجيل بسجل الحرفيين من خلال التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل: ملتقيات وحلقات تكوينية جهوية.

على مستوى برنامج التجارة الخارجية: نظرا لضعف مساهمة المرأة في المجهود التصديري لوجود عديد الأسباب التي تعيق ذلك لاسيما تجنب المخاطرة وصعوبة الإجراءات الإدارية وغياب خطة إتصالية تم تحديد الهدف العملياتي التالي: تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير.

وسيتم متابعة هذا الهدف بواسطة مؤشرين عمليين " نسبة حضور صاحبات أو مديرات المؤسسات في الأسواق الخارجية " و" نسبة إنتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء بدعم صندوق النهوض بالصادرات Foprodex (%)"وللغرض تم ضبط الأنشطة التالية:

-تنظيم حملات تحسيسية لتعريف المرأة على المشاريع والإتفاقيات الدولية والإقليمية وما توفره من إمتيازات تفاضلية وسيتم متابعتها بمؤشر" نسبة الحملات التحسيسية والندوات الموجهة للمرأة" ومن المتوقع بلوغ نسبة 12% خلال سنة 2025 و14% موفى سنة2027.

-تكثيف ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة بالتظاهرات والمعارض بالخارج لتسويق منتجاتها بالسوق الخارجية وسيتم متابعتها بمؤشر" نسبة النساء المشاركات في التظاهرات بالخارج " ومن المتوقع بلوغ نسبة 37% خلال سنة 2025 و38%موفى سنة 2027.

-تمكين المرأة من الدعم المالي الموجه للتصدير في حدود حوافز مالية للمرأة المصدرة FOPRODEX وسيتم متابعتها بمؤشر" نسبة الدعم المالي الموجه للمرأة في إطار FOPRODEX"ومن المتوقع بلوغ نسبة 10% خلال سنة 2025 و14% موفى سنة 2027.

على مستوى برنامج القيادة والمساندة: نظرا لتواضع مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية وذلك بسبب غياب الحوافز لاسيما محدودية آليات التمويل **إضافة إلى عدم الالمام بتقنيات التسويق الالكتروني** سيتم خلال الفترة المقبلة برمجة تنظيم دورات تكوينية وندوات في مجال التجارة الإلكترونية بهدف أن تبلغ نسبة المشاركة النسائية 80% في أفق 2027 وذلك سواءا في إطار برامج التعاون الدولي أو في إطار ميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات، وسيتم العمل على تنظيم هذه الأنشطة بكامل الجهات وذلك قصد إستهداف أكبر عدد من المنتفعين. هذا وسيتم الاخذ بعين الإعتبار تشريك أكبر عدد من النساء لا سيما في المناطق الداخلية للتعريف بتقنيات التجارة الإلكترونية والآفاق الواعدة التي ستمكنهم من ترويج منتجاتهم بالسوق الداخلية أو الموجهة للتصدير. ونظرا لغياب معطيات لدى الإدارة سيتمّ العمل على وضع آليات (قاعدة بينات، سجل،..) تمكّن الإدارة من حصر الناشطين على الخط (عبر الشبكات الاجتماعية) خاصة نظرا أن أكبر نسبة من الناشطين على الخط تمثّل النساء التي تمتهن الأنشطة التجارية غير المنظمة عبر شبكات التواصل الاجتماعي بهدف دمجها في الاقتصاد المنظّم.

1- تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الإجتماعي

1- تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات [2]2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر 1							
البرنامج1	**الهدف العملياتي 1: تعزيز وقاية النساء أعوان المرقابة الاقتصادية الميدانية من العنف**	**نسبة حالات العنف المسلطة على النساء المراقبات من مجموع حوادث الشغل (%)**	**31%**	**30%**	**25%**	**20%**	**18%**
	الهدف العملياتي 2: تحسين الإحاطة بالنساء ضحايا العنف وتوجيههن	**نسبة حالات العنف ضد المرأة المراقبة الاقتصادية المتعهد بها**	**9%**	**10%**	**15%**	**20%**	**25%**
الأثر 2							

[2] تقديرات خاصة بالسنة المالية المعنية بمشروع قانون المالية للسنة

البرنامج 1	الهدف العملياتي 1:تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	نسبة التعينات للمديرات على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	4%	8%	12.5%	17%	21%
البرنامج 2	الهدف العملياتي 1: تعزيز تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات	نسبة النساء في خطة رئيس ممثلية مركز النهوض بالصادرات	37%	35%	35%	38%	38%
البرنامج9	تعزيز الهدف العملياتي 1: تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	نسبة انسبة النساء في خطة مديرة فما فوق	25%	26%	28%	30%	33%

الأثر 3

البرنامج 1	**الهدف العملياتي 1: تدعيم تسجيل النساء الحرفيات في سجل الحرفيين**	**نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين**	42%	**44%**	**48%**	**52%**	**56%**
البرنامج 2	**الهدف العملياتي 1: تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير**	**نسبة حضور صاحبات أو مديرات المؤسسات في الأسواق الخارجية**	**%11**	**%11**	**15%**	**%20**	**%22**
		نسبة إنتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها امرأة بدعم صندوق النهوض بالصادرات	**%10**	**%11**	**%13**	**%14**	**%16**

البرنامج9	**الهدف العملياتي 1: تعزيز مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية**	**نسبة المشاركة النسائية في الدورات التكوينية والندوات في مجال التجارة الالكترونية**	**%65**	**%70**	**%73**	**%77**	**%80**

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي:

الأنشطة (الأصناف)	الأنشطة (الأصناف الفرعية)	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	

الوقاية و الحماية	توفير وسائل حماية (سترات وقائية...) للنساء أعوان الرقابة الاقتصادية	1	التجارة الداخلية	تعزيز وقاية النساء أعوان المراقبة الاقتصادية الميدانية من العنف	6 آلاف دينار	8 آلاف دينار	10 آلاف دينار	12 آلاف دينار	15 آلاف دينار	ميزانية الدولة
	التعهد بحالات العنف من قبل أخصائيين نفسانيين	1	التجارة الداخلية	تحسين الإحاطة بالنساء العاملات بالرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف	0 آلاف دينار	5 الاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة
	إحداث خلايا إنصات توجيه للإحاطة بالنساء اعوان المراقبة الاقتصادية المعنفات	1	التجارة الداخلية	تحسين الإحاطة بالنساء العاملات بالرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف	0آلاف دينار	5الاف دينار	10آلاف دينار	15 آلاف دينار	20آلاف دينار	ميزانية الدولة
	توفير آليات لضمان ظروف عمل ملائمة لحاجيات المرأة على راس الإدارات الجهوية (محل إقامة لائق، سيارة للتنقل، التخفيف نسبيا في وتيرة النقل)	2	التجارة الداخلية	تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	60 أ.د	60 أ.د	70 أ.د	80 أ.د	90 أ.د	ميزانية الدولة
المجموع:					66 أ.د	78 أ.د	100 أ.د	122 أ.د	145 أ.د	ميزانية الدولة
الاطار القانوني والترتيبي	-التنسيق مع المصالح المختصة وبرنامج	1	التجارة الداخلية	تعزيز وقاية النساء أعوان						بدون أثر مالي

	القيادة والمساندة لإصدار نص ترتيبي يتلائم مع القانون الأساسي عدد58 لإعتبار العنف ضد المرأة عون الرقابة الاقتصادية نوعا من أنواع العنف ضد المرأة وليس حادث شغل.			المرقابة الاقتصادية الميدانية من العنف	-	-	-	-	
المجموع					-	-	-	-	بدون أثر مالي
قواعد بيانات	تركيز قاعدة بيانات لتسجيل حالات العنف المسلط على المرأة المراقبة	1	التجارة الداخلية	تحسين الإحاطة بالنساء العاملات بالرقابة الاقتصادية الميدانية ضحايا العنف	0آلاف دينار	5 الاف دينار	10 آلاف دينار	5 آلاف دينار	5 آلاف دينار	ميزانية الدولة
المجموع:					0 أ.د	5 أ.د	10 أ.د	5 أ.د	5 أ.د	ميزانية الدولة
تنمية القدرات	السهر على تطوير مهارات أعوان الرقابة الاقتصادية بخصوص القانون الأساسي عدد58 لمناهضة العنف ضد المرأة وذلك بالتنسيق مع برنامج القيادة و المساندة	1	التجارة الداخلية	تعزيز وقاية النساء أعوان المرقابة الاقتصادية الميدانية من العنف						
	تطوير قدرات الإطارات النسائية في مجالات القيادة بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة	2	التجارة الداخلية	تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	0 ألف	5 آلاف	10 آلاف	15ألف	20آلف	ميزانية الدولة

	تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية في القيادة والاتصال لفائدة الإطارات النسائية	2	القيادة والمساندة	تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	50 أ.د	80 ألف دينار	100 ألف دينار	100 ألف دينار	130 ألف دينار	ميزانية الدولة
	تنظيم دورات تكوينية لإطارات مركز النهوض بالصادرات في المجالات التقنية والقيادة، التفاوض واللغات	2	التجارة الخارجية	تعزيز تواجد المرأة على رأس ممثليات مركز النهوض بالصادرات	9 أ.د	5□9 أ.د	5□9 أ.د	12 أ.د	15 أ.د	ميزانية الدولة
	تدعيم قدرات لنساء صاحبات الأعمال في إجراءات التصدير بالتنسيق مع الهياكل المختصة	3	التجارة الخارجية	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	3 أ.د	4 أ.د	5 أ.د	8 أ.د	10 أ.د	ميزانية الدولة
	تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية وندوات حول التجارة الالكترونية	3	القيادة والمساندة	تعزيز مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية						

	المجموع:				62أ.د	98،5 أ.د	124،5 أ.د	135	175 أ.د	ميزانية الدولة
الخطة الاتصالية	وضع خطة اتصالية لمناهضة العنف المسلط على النساء أعوان الرقابة الاقتصادية	1	التجارة الداخلية	تعزيز وقاية النساء أعوان المراقبة الاقتصادية الميدانية من العنف	0 آلاف دينار	5 آلاف دينار	10 آلاف دينار	15 آلاف دينار	20 آلاف دينار	ميزانية الدولة
	تنظيم حملات توعوية لفائدة المراقبات الاقتصاديات لحثهم على الإبلاغ عن حالات العنف									
	تكريم نماذج نسائية ناجحة في المجال	2	التجارة الداخلية	تعزيز تواجد المرأة على رأس الإدارات الجهوية للتجارة	0 آلاف دينار	5 آلاف دينار	5 آلاف دينار	5 آلاف دينار	5 آلاف دينار	ميزانية الدولة
	نشر قصص نجاح على موقع واب الوزارة لنماذج نسائية في مجال قيادة عامة وبوزارة التجارة على وجه الخصوص	2	القيادة والمساندة	تعزيز تواجد المرأة في خطة مديرة فما فوق	-	-	-	-	-	بدون أثر مالي
	التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل: ملتقيات وحلقات تكوينية جهوية	3	التجارة الداخلية	دفع النساء الحرفيات للتسجيل في سجل الحرفيين	0	10أد	15 أد	20 أد	25 أد	غرف التجارة والصناعة، هياكل مهنية
	-تنظيم حملات	3	التجارة	تعزيز مساهمة						ميزانية الدولة

	تحسيسية للتعريف بالمشاريع والإتفاقيات الدولية والإقليمية وما توفره من إمتيازات تفاضلية لفائدة المرأة المصدرة		الخارجية	المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	90 ألف دينار	105ألف دينار	120 ألف دينار	150 ألف دينار	160 ألف دينار	
	تكثيف ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة بالتظاهرات والمعارض بالخارج لتسويق منتجاتها بالسوق الخارجية	3	التجارة الخارجية	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	1 مليون دينار	1 مليون و200 ألف دينار	1 مليون و500 ألف دينار	1مليون و 400 ألف دينار	1 مليون و 300 ألف دينار	ميزانية الدولة
المجموع:					1،090 م.د	1،325 م.د	1،650 م.د	1،590 م.د	1،510 م.د	ميزانية الدولة
الدعم المالي	تمكين المرأة من الدعم المالي الموجه للتصدير في حدود حوافز مالية للمرأة المصدرة	3	التجارة الخارجية	تعزيز مساهمة المرأة في مجال المشاريع الموجهة للتصدير	3.8 مليون دينار	4 مليون دينار	4 مليون و200 ألف دينار	4مليون و620 ألف دينار	5 مليون دينار	ميزانية الدولة
المجموع					3،8 م.د	4 م.د	4،2 م.د	4،620 م.د	5 م.د	ميزانية الدولة
مجموع الميزانية:					5،018 م.د	5،506 م.د	6،085 م.د	6،472 م.د	6،835 م.د	ميزانية الدولة

3-التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للمهمة:

الأثر1:

***على مستوى برنامج التجارة الداخلية**: يعتبر العمل الرقابي في برنامج التجارة الداخلية بالغ الأهمية لضمان تزويد منتظم وجودة وسلامة المنتجات الاستهلاكية، وحماية حقوق المستهلكين، ومكافحة الممارسات الاحتكارية. هذا ويُعد الزاد البشري عنصرًا أساسيًا في هذا المجال، ورغم تكافؤ عدد المراقبات الاقتصادية مع عدد المراقبين، فإن مستوى مشاركة المرأة في الأعمال الرقابية الميدانية يعد ضعيفا في بعض المناطق الحدودية والنائية والأسواق الغير المنظمة.

إن هذا الضعف يفسر أساسا بتزايد العنف المسلط على فرق المراقبة الاقتصادية وخاصة النساء حيث تم تسجيل حالات عنف وصلت الى درجة التعدي الجسدي على المرأة المراقبة. مما يتطلب تعزيز تواجد المراقبات في الميدان وتقليل تعرضهن للعنف، تطوير مهاراتهن في التواصل وزيادة ثقتهن في النفس، مع توفير وسائل الحماية. هذا ويتجه العمل على المدى المتوسط الى الترفيع من نسبة مشاركة النساء في العمل الرقابي إلى 50% بحلول 2027، وتقليص نسبة العنف الممارس ضدهن إلى 18% في افق 2027.

الأثر2:

***على مستوى برنامج التجارة الداخلية**: تشهد مشاركة النساء في مواقع صنع القرار تباينًا بين المستوى المركزي والجهوي، حيث يبلغ عدد المديرين 27 مقابل 9 مديرات، ويتعمق الفارق على المستوى الجهوي بمديرة واحدة مقابل 23 مديرًا. يعود ذلك إلى عزوف النساء عن هذه المناصب بسبب نقص الخبرة وظروف العمل غير الملائمة، مما يعزز هيمنة الرجال. وهو ما يتطلب العمل على تعزيز مهارات القيادة لدى النساء وتوفير بيئة عمل ملائمة لهن. تهدف الخطة على المدى المتوسط إلى الرفع في عدد المديرات على مستوى الإدارات الجهوية للتجارة من 2 إلى 5 خلال ثلاث سنوات.

***على مستوى برنامج التجارة الخارجية** : تشير الإحصائيات الى وجود تباين على مستوى الخطط الوظيفية ومواقع القرار بممثليات مركز النهوض بالصادرات، حيث تقتصر نسبة الممثليات التي تترأسها النساء على 35% (6 من 17). يعود ذلك إلى عزوف النساء عن هذه المناصب بسبب نقص الخبرة، وتجنب المخاطرة، ومتطلبات فترة البقاء (5 سنوات) التي تُعتبر عائقًا. لذا سيتم العمل على تعزيز مهارات القيادة لديهن وتحسين ظروف العمل، وتفعيل اتفاقيات توفر لهن الحماية أو التمييز الإيجابي.

*على مستوى برنامج القيادة والمساندة : يبقى تواجد المرأة في مواقع صنع القرار دون المطلوب حيث لا تتجاوز نسبة النساء في خطة مديرة فما فوق 26%. يفسر ذلك بسبب نقص الخبرة، وتجنب المخاطرة، وظروف العمل غير الملائمة، خصوصًا على المستوى الجهوي. مما يستوجب تعزيز مهارات القيادة لديها وتحسين ظروف عملها.

الأثر3:

على مستوى برنامج التجارة الداخلية: لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة للغاية خاصة في مجال الحرف ويعزى ذلك خاصة إلى عدم وعي النساء الحرفيات خاصة المنتصبات بالمناطق الريفية بضرورة التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين وعدم درايتهن بالمزايا والآفاق التي يفتحها هذا التسجيل هذا بالإضافة إلى صعوبة وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض البنكية. وعليه يتجه العمل نحو التنسيق مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل.

على مستوى برنامج التجارة الخارجية: تبقى مساهمة المرأة في المجهود التصديري دون المطلوب حيث لا تتجاوز نسبة تواجد المرأة بالأسواق الخارجية 24% خلال سنة 2024، هذا وسيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة في أفق 2027 لتبلغ 26% وذلك من خلال تنظيم حملات تحسيسية لتعريف المرأة بالمشاريع والإتفاقيات الدولية والإقليمية، تكثيف الملتقيات والندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة بالتظاهرات والمعارض بالخارج لتسويق منتجاتها بالسوق الخارجية ، هذا بالاضافة إلى تمكين المرأة من الدعم المالي الموجه للتصدير في حدود حوافز مالية للمرأة المصدرة FOPRODEX.

على مستوى برنامج القيادة والمساندة: نظرا لتواضع مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية وذلك بسبب غياب الحوافز لاسيما محدودية آليات التمويل إضافة إلى عدم الالمام بتقنيات التسويق الالكتروني سيتم خلال الفترة المقبلة برمجة تنظيم دورات تكوينية وندوات في مجال التجارة الإلكترونية لرفع نسبة المشاركة النسائية إلى 80% بحلول 2027، سواء من خلال برامج التعاون الدولي أو ميزانية الوزارة. سيتم تنفيذ هذه الأنشطة في جميع الجهات، مع التركيز على تضمين النساء، خصوصًا من المناطق الداخلية، لتعريفهن بتقنيات التجارة الإلكترونية وفرص ترويج منتجاتهن في السوقين المحلية والدولية. نظرًا لغياب بيانات دقيقة، ستعمل الوزارة على إنشاء آليات مثل قواعد بيانات وسجلات لحصر الناشطين عبر الإنترنت، خاصة أن النساء يشكلن النسبة الأكبر من العاملات في الأنشطة التجارية غير المنظمة على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف دمجهن في الاقتصاد المنظم.